اندريه غوندر فرانك

ترجمة : الهيثم الأيوبي وأكرم ديري

البورجوازية الرثة والتطور الرث

دار العودة - بيروت

البورجوازية الرثة والتطور الرث

اندريه غوندر فرانك
ترجمة : الهيثم الأيوبي واكرم ديري

البورجوازية الرثة والتطوّر الرث

دار العودة - بيروت

تمت ترجمة هذا الكتاب عن النسخة الفرنسية

الصادرة عن دار ماسبيرو في عام ١٩٧١ تحت عنوان

Lumpen - bourgeoisie et lumpen - developpement

André Gunder Frank

« كان اكتشاف أمريكا مصدر تغيرات جوهريــة . وادى فتح سوق جديدة بهذه السعة أمام جميع البضائع الأوروبية الى تفسيم العمل اللاحق في مجال الفنون ، وجعل من الممكن وقوع تقدمات ما كانت لتقع لولا ذلــك أبدا (...) (في) أوروبا . وتم بصورة موازية لذلك تزايد دخل جميـــع سكانها وثروتهم الحقيقية (...) وبدت فضة هذه القــارة الجديدة بذلك كأحد المنتجات الرئيسية التي تجري بفضلهــا التجــارة بين طرفي القــارة القديمة . ان هذين الجزءين المتباعدين من العالم مترابطان مع بعضهما الى حد بعيد بفضل هذه القــارة الجديدة وبواسطتها ... أما بالنسبة لمن كانوا من قبل سكانا اصليين في بلدان الهند الشرقية والغربية ، فان كافة المزايــا التجارية التي كان من الممكن أن تصيبهم من هذه الأحــداث تفنى وتمــوت وسط المآسي الرهيبة التي تسببها في هذه البلدان » .

آدام سميث ١٧٧٦

« الذهب أفضل ما في العالم (...) وهو ينفع حتى في ارسال الأرواح الى الجنة » .

كريستوف كولومبس ١٥٠٠

« نحن الاسبان مصابون بمرض قلبي علاجه الخاص هو الذهب (...) لقد جئت بحثا عن الذهب لا لفلاحة الأرض كعامل باليومية » .

فيرنارد كورتيز ١٥٢١

« لا يوجد الذهب حيث لا يوجد الهنود » .

ديت فرانسيسكان ، القرن السادس عشر

« لا يدخل الانجيل حيث لا توجد النقود » .

المطران موتا اي اسكوبار ، القرن السابع عشر

« لنلاحظ الآن كيف أدى توزيع الملكية الى تفسيم السكان الى طبقات مختلفة تشكل الدولة ، ولنلاحظ العلاقات التي اقامتها الطبقات فيما بينها

ونتائج هذه العلاقات . ان هذه الدراسة الضرورية في كل مرة نود فيها معرفة تكوين بلد ما ، هي أكثر الحاحا في حالتنا نظرا لاننا ارتكبنا أخطر الأخطاء بعدم اعترافنا بأن مجتمعنا كان يتمتع بطابع خاص به ، وأنه لم يكن يشبه أبدا المجتمعات الأوروبية التي نقارنه معها لسبب وحيد هو أننا استعرنا من هذه المجتمعات تعابير التنظيم الاجتماعي دون أن نأخذ منها أبدا العناصر المكوّنة (...) وعندما قيل لنا بكل جدية أننا نمتلك أرستوقراطية، وعندما دُفعنا الى مداراتها ، وحدثنا البعض عن طبقة النبلاء الأوروبية ، ومجموعة الكهنوت الاقطاعية لم يتم ما يقال . ولقد اعتبرنا الكلمات أشياء بشكل يدعو الى الرثاء ، وأدت خطيئة لغوية الى خطيئة في مجال السياسة ولكن الاكتفاء بمقارنة هذه الطبقات الأوروبية مع طبقاتنا أدى الى اختفاء الاعجاب (...) ولم تكن التجارة سوى الأداة السلبية للصناعة والتجارة الأجنبية ، وكانت مكاسبها بالطبع مكاسبهما . بشكل جعل من مصلحتها المباشرة ، وقد يكون ذلك دون أن تدري ، متمثلة في الحفاظ على هذا التبادل غير الملائم الذي نقوم به اليوم ، وعرقلة جميع المشروعات التي تبحث عن اخراج الأمة من هذا الانحدار (...) والآن ، فان هذه الوزارات الخاضعة كليا للروح التجارية (المركانتيلية) مهتمة كل الاهتمام بابقائنا في حالة من التأخر تدعو الى الرثاء ، تلك الحالة التي تكسب التجارة الخارجية منها كل ميزاتها (...) وهكذا فاننا بحاجة لتبديل عام لا بد وأن يبدأ بعلاقات المجتمع المادية ، بل وبهذه العلاقات التي قررت وضعنا حتى الآن » .

ماريانو أوتيرو ١٨٤٢

انها خطيئتي

يتساءل بعض النقاد المكسيكيين (كابرال ، ودوارت ، واسكالانت، وبالما ، ورودريغز) « ماذا يود أندريه غوندر فرانك أن يقول عندما يتحدث عن التخلف ؟ » ويقصدون بذلك دراسات المؤلف التسع . وهم يدّعون في « تحليلهم النقدي » بأن « فرانك يطرح أنموذجا جغرافيا أو فضائيا للتطور ، ولنقل ، لعلاقات الاستغلال، ولكنه أنموذج هيكلي أكثر من اللازم . اننا نعتقد بأن علاقة الاستغلال كظاهرة اجتماعية علاقة معقدّة لدرجة تجعل من المتعذر شرحها كليا بتعابير بنية القارة الأم ـ البلد التابع كما يقترح فرانك ... ولا يعمق كاتبنا تحليله التاريخي ... أفليس من الأهم التعبير عن علاقة الاستغلال بتعابير الطبقات الاجتماعية [١] ...؟ » . وانني لأجيب بأن من أهم الأمور فهم التخلف والتعبير عنه بتعابير الطبقات ، وهذا بالضبط ما حاولت القيام به في الدراسات السابقة ، وخاصة في هذه الدراسة ، بالنسبة لما يخص الطبقة البورجوازية على الأقل . ولكنني كما أكدت في دراساتي السابقة ، وكما

---

(١) « Evaluation del Trabàjo de Andres Gunder Frank, Sobre el Subdesarrollo latinoamericano, Mexico, Escuela Nacional de Economia, Universidad Nacional Autonoma de México, 1969, p. 30 - 33.

أحاول أن أبرهن في هــذه الدراسة بشكــل أشد وأكثر تفصيلا ، فانني أقول بأنه يتعذر فهم التخلف في مجتمعات غير مستقلــة مثل مجتمعــات أمريكا اللاتينية اذا لم يُطرح هذا التخلف بتعــابير تاريخيــة ، كنتــاج لسياسة بورجوازية تتطابــق مع مصالح وبنية الطبقــات ، تلك المصالح والبنية المحددة بدورها بارتباط البلدان التابعــة في أمريكا اللاتينية مع القارة الأم الاستعمارية والأمبريالية .

لقد حاولت في عملي السابق التأكيد على هذه البنيــة الداخليــة ــ وعلى تحديدات سياسية تطور البورجوازيــة « الوطنية » ــ للبلــد التابع المستعمر ، كناتج تاريخي لمجمل العلاقات التي يرتبط مع القــارة الأم الأمبريالية . واننا لنجد في الموجز الذي يطرح فيــه هؤلاء النقــاد وجهة نظرهم حول الدراسات المذكورة ما يلي : « ان الطبيعةالاستغلالية والمتناقضة التي يحملها النظام الرأسمالي تسمح لفرانك بأن يؤكد بأنهلولا علاقة البنية المتناقضة هذه بين المستغـِلين والمستغَلين لمــا كانت هنــاك رأسمالية . ان هذا التناقض بالذات هو بالاضافة الى ذلك سبب وأصل التفاعلات التي تتم بآن واحد ، والمرتبطة جدليا مع التطــور ومع التخلف الاقتصادي »[١] . ويضيف هؤلاء النقاد بعد ذلك : « ان هذه البنيــة الاجتماعية السياسية تمتد حتى أبعد بقاع كل بلد (...) ويكتب فرانك بهذا الصدد : « (...) كانت بنية الطبقات الامريكية اللاتينية خــلال تطور الرأسمالية العالمية أساسا نتاج البنية الاستعمارية التي قام البلــد الأم ــ الذي كان في البداية اسبانيا ــ برتغاليا ثم غدا انكليزيا وأمريكيا شماليا ــ بفرضهوتجذيره فيأمريكا اللاتينية (...) وخيرا امتلكتأمريكا اللاتينية ولا تزال تمتلك ، لا على الصعيد الوطني فحسب بل علىالصعيد

---

(١) Cabral et al., op. cit., p. 2.

المحلي أيضا ، بنية طبقات اقتصادية تصدير استعماري واستعماري جديد » • ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن فكرة التطور ، والتخلف ، والعلاقة بين البلد الأم والبلد التابع تبقى في موضوعة التخلف التي يصيغها غوندر فرانك ، ضمن حدود اطار البنية ، حيث يتوصل الى تطوير موضوعاته المختلفة •

ومن المؤكد أن نجاحي في الدراسات المذكورة كان نسبيا جدا اذا رأى نقادها بان اطاري التاريخي لم يعمق التحليل ، واذا ما بدت بنية الطبقات لهم كأنموذج جغرافي أو فضائي ، هيكلي أكثر مما ينبغي • ويبدو أنني لم أعرف كيف أحمل مسؤوليتي ككاتب ، أو أشرح للقارىء ما أريد : انها خطيئتي •

ان نفس نقص القدرة على الطرح ونقل الفكرة مؤكد عند ناقد يكتب وهو راض عن نفسه بأن كتابي الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية « يطرح بشكل مؤثر ومقنع حقيقة أن مصير الأمريكيين اللاتينيين قد تأثر منذ غزو القارة بالأحداث التي كانت تدور خارج قارتهم وخارج حدود سيطرتهم » (١) •

ان ما يبدو لي مؤثرا حقا ، هو أن يستطيع أي شخص الاقتناع بمثل هذه الموضوعية ــ التي ليست موضوعتي ــ عند قراءة كتاب يلح مدخله بصورة خاصة (٢) على الحقيقة القائلة بأن تأثير الاقتصاد الوطني لبلد تابع بالبنية الرأسمالية وتناقضاتها الأساسية (•••) تلك

---

(١) E. Haljerin « Dangling Countries » New York Review of Books; 13 Juillet 1967.

(٢) أنظر مقدمة كتاب :

«Copitalisme et sous - developpement en Amérique latine» F. Maspero, 1968.

البنية التي تنظم الحياة الوطنية للشعوب في الجمال الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي وتسيطر عليها ، يؤدي الى التخلف البنيوي أكثر مما يؤدي اليه استنزاف الفائض الاقتصادي . وتعلن مقدمة الكتاب نفسه أن المحاكمة تحاول اثبات أن كافة الدراسات تقود الى استنتاج ذي أهمية رئيسية : هو أن الرأسمالية الوطنية والبورجوازية الوطنية عاجزان عن ايجاد مخرج للتخلف في أمريكا اللاتينية [١] . الأمر الذي يعني ــ وهذا عكس « الانطباع » المذكور أعلاه ــ أنه لا ينبغي بل ولا يمكن اعتبار التبعية كعلاقة « خارجية » تماما ، ومفروضة على جميع الامريكيين اللاتينيين من الخارج وضد ارادتهم . بل ينبغي اعتبارها أيضا ظرفا « داخليا » ، وجزءا لا يتجزأ من المجتمع الامريكي اللاتيني ، يميز البورجوازية السائدة في امريكا اللاتينية ، تلك البورجوازية التي تعي هذه التبعية وتتقبلها في الوقت نفسه عن طيب خاطر . ولو لم تكن التبعية سوى أمر « خارجي » لأمكننا القول بأن البورجوازية « الوطنية » تقف موضوعيا في موقف يسمح لها بتقديم مخرج « وطني » أو « مستقل » للتخلف . ولكن هذا المخرج غير موجود مطلقا ــ في تحليلنا ــ لان هذا الارتباط هو بالضبط شيء عضوي يجعل من البورجوازية نفسها عنصرا تابعا مرتبطا . وسنرجع الى هذا الموضوع في هذه الدراسة ، وسنحاول تطوير الموضوعة بشكل أكثر جلاء ، وأشد قوة كما نأمل أن يكون طرحنا أكثر وضوحا .

ان الأقوال المذكورة في مقدمة هذه الدراسة [٢] عبارة عن قاعدة

---

(١) المرجع المذكور سابقاً .

(٢) A.Smith, An Inquiry into the Nature and Ca::ses of the wealth of Nations, New York, Random Honse, 1937, p. 207 et 416 ; M. Otero, Ensayo sobre et Verdadero Estado de la Cuestion Social y Politice - qui se agita -en la Republica Mexicana, Mexico, 1964, pp. 46, 73, 79, 84, 102.

ومثال للموضوعة الثلاثية التي نحاول تطويرها عن طريق فحص وقائع محددة في كل مرحلة من المراحل الرئيسية للتاريخ الأمريكي اللاتيني منذ غزو القارة حتى أيامنا هذه : ١) وكما حدد آدام سميث ، والغزاة أنفسهم، ورجال الدين الذين رافقوهم ، فان الغزو وضع أمريكا اللاتينية كلها في وضع خضوع متزايد ، وتبعية اقتصادية استعمارية واستعمارية جديدة بالنسبة للنظام العالمي الوحيد للرأسمالية التجارية السائرة على سبيل الاتساع • ٢) ولقد أكد رجال الدين منذ الغزو ، كما أكد المكسيكي ماريانو أوتيرو في عام ١٨٤٢ أن هذه العلاقة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة مع القارة الأم الرأسمالية قد كوّن البنية الاقتصادية والطبقية وحوّلها ، ووصل تأثيره حتى الثقافة في قلب أمريكا اللاتينية بشكل جعل هذه البنية الوطنية تتبدل وفق التبدلات التي تصيب أشكال الارتباط الاستعماري • ٣) ويبرهن ماريانو أوتيرو أيضا على أن بنية المستعمرة والطبقات هذه تحدد « مصالح طبقية مباشرة جدا » في قطاع البورجوازية المسيطرة ، وهي مصالح تستفيد غالبا من « الوزارات » الحكومية ، والأجهزة الاخرى في الدولة ، وتخلق سياسات تخلف « للأمة » وللشعب الأمريكي اللاتيني في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي• فما أن يؤدي تحول أشكال الارتباط الى تعديل بنية الاقتصاد والطبقات حتى تنجم عن ذلك تحولات في سياسة البورجوازية المسيطرة • واذا استثنينا الحالات الاستثنائية المحددة الجزئية وجدنا أن هذه التحولات التي سنشير اليها فيما بعد تنتهي الى زيادة تقوية روابط التبعية الاقتصادية التي ساعدت هذه السياسات ، وشاركت بالتالي في زيادة خطورة تطور التخلف في أمريكا اللاتينية • وأخيرا وبعد العودة الى ماريانو أوتيرو فاننا نجد « أن علينا أن نعترف بأن مجتمعنا كان يتمتع بطابع خاص » ، ولكنه يتسم بالتبعية • ودون أن نحاول القيام باسقاط ميكانيكي حرفي يمكن أن ينجم عنه « تحول الخطيئة اللغوية الى خطيئة سياسية » ، فأن

بوسعنا أن نصف الطبقة التي « لم تكن سوى الأداة السلبية ــ وأفضل أن أقول الايجابية ــ للصناعة والتجارة الخارجية ، والتي كانت المكاسب بالطبع مكاسبها » وأن نطلق عليها اسم « البورجوازية الرثة » التي يهتم أفرادها في ابقائنا بحالة ــ أو بالاحرى في وضع ــ تأخر بائس ، تحصل التجارة الخارجية منه على كل مكاسبها » ، ويمكننا أن نسمي هذا الوضع باسم « التطور الرث » •

وتفحص هذه الدراسة علاقات التحديد بين القضايا التالية : أ) التبعية الاقتصادية ، ب) البنية الطبقية أو البورجوازية الرثة ، ج) سياسة التخلف أو التطور الرث : ١) البنية الاستعمارية ، ٢) البنية الزراعية ، ٣) الاستقلال ، ٤) الحروب الأهلية : القومية أو التبادل الحر ، ٥) الاصلاح الليبرالي ، ٦) الامبريالية ، ٧) القومية البورجوازية ، ٨) الامبريالية الجديدة والتبعية الجديدة الحالية ، كما تطرحها المقدمة •

ويبدو هذا الفحص أشد ضرورة وملاءمة اذا عرفنا أنه عند نقد كتابي المذكور آنفا فيMonthly Review « مختارات بالاسبانية » تحت عنوان « الرأسمالية الاستعمارية وفق رأي آ •غ• فرانك » كتب ثيوتونيو دوس سانتوس : « ان التخلف ، حسب رأيغوندر فرانك، هو نتيجةللتناقضات الداخلية للرأسمالية (•••) الناجمة عن تجريد الغالبية من الفائض الاقتصادي كيما يمتلكه البعض ويتم تجريد هذا الفائض عبر سلسلة من الاستغلال تكون حلقتها الرئيسية مركز الرأسمالية العالمية في كل حقبة تاريخية (•••) والتناقض الثاني (•••) القارة الأم ــ البلد التابع • وهو يتكرر في الاقتصاديات الاستعمارية (•••) ان موضوعاته الأساسية المستندة الى مظاهر أمريكية لاتينية واسعة هي : ١) ان الهدف الاساسي للاقتصاد الاستعماري هو التصدير • ويقع هذا الاقتصاد تحت

تأثير رأس المال التجاري للقارة الأم العالمية والبلدان الأم القومية (•••) وهو يستخدم وثائق غزيرة ، مأخوذة من دراسات بشرية واجتماعية وتاريخية عن أمريكا اللاتينية ، ليبرهن بشكل مقنع على أن عزل ابن البلد الاصلي عن المسألة أمر خاطيء (•••) ثم يطرح بعد ذلك كيف يتم استغلال الانتاج المحلي من قبل التجار المدنيين الوطنيين • الذين يستغلون بدورهم من قبل تجار القارة الأم (•••) ويضطر فرانك الى اللجوء الى بعض أنواع الشروح والتفسيرات الخاصة بالبنية الداخلية للبلدان المستعمرة : وهي سيطرة قطاع التصدير ، وضعف السوق الداخلية الناجم عن بنية التصدير (•••) » ثم يتابع بأنه اذا وافقنا على صحة أنه ظهر في السابق بورجوازية صناعية وطنية ، فان هذه الصناعة تتعلق برباط التبعية مع القارة الأم الرأسمالية بشكل متزايد أكثر فأكثر ، وذلك فيما يتعلق بالتمويل ، والتسويق ، ورأس المال ، والتقنية ، والعملات الصعبة ، والالتزامات ، والماركات التجارية ، وبراءات الاختراعات ، الخ • « والخلاصة ــ هذا هو نمط تفكير فرانك كما يراه دوس سانتوس ــ فانه لم يعد بوسعنا التحدث بعد الآن عن بورجوازية وطنية تقدمية (•••) ويعكس الانقلاب العسكري الذي وقع في البرازيل في عام ١٩٦٤ هذه الظروف التي تتزايد فيها حدة التبعية لرأس المال الاجنبي بسبب مشاركة البورجوازيات الوطنية السائرة نحو الانحطاط • ويبدو دائما ان حل معضلة التخلف أقل احتمالا اذا لم يتم تدمير النظام الذي أوجده ، أي النظام الرأسمالي العالمي والوطني » • ويبدو مع ذلك أن طرحي كان بحاجة لاعادة صياغة ، أو أنه كان بحاجة على الاقل لشرح اضافي تابع •والحقيقة، وبالرغم من (أو اعتبارا من) الخلاصة التي وصفها لحديثي ــ والتي تبدو لي ملائمة الى حد ما ــ يستنتج ثيوتونيو دوس سانتوس في « نقد للاسلوب » ما يلي : « ان النقد الاساسي الذي نوجهه لنظرية غوندر

فرانك هو انما لم تنجح في تجاوز موقع بنيوي ـ وظيفي (•••) الأمر الذي أدى الى الطابع الجامد لأسلوبه • ان التبدلات التي وقعت ، وهي تبدلات هامة باعتراف فرانك ، تبدو في تحليله وكأنها « غير عقلانية » أو أنها ، بتعبير أفضل ، نتيجة عوامل غير مؤكدة (•••) والتناقض الأول لأنموذج فرانك (•••) هو أنه لا يفسر لماذا نجد أن فائضنا من الجزء الباقي في أمريكا اللاتينية يثمر بهذا الشكل : وذاك (•••) » وفي عمل آخر (أزمة نظرية التطور وعلاقات التبعية في أمريكا اللاتينية) ، يضيف دوس سانتوس : « ان آثار نظام التصدير الاستعماري تترك بصماتها على امريكا اللاتينية « المحرّرة » لا لان هناك من ينتزع منا جزءا كبيرا من فائضنا فحسب ، كما يعتقد فرانك ، بل لان بنياتنا الاقتصادية والاجتماعية كانت قبل كل شيء تابعة (•••) واننا نعتقد باننا أوضحنا هذه المسألة الاساسية (•••) ولا يتعلق الامر بمسألة التبعية كما يدّعى أندريه غ • فرانك ، بل يتعلق بتأكيد أحد أشكال البنيات الداخلية المتأثرة بالوضع العالمي للتبعية » • ويستنتج دوس سانتوس في « نقد للأسلوب » المذكور آنفا : « والانموذج الاستعماري الذي يقدمه (فرانك) لا يمكن أن يكون «متوافقا» مع تحليل طبقي كما يرغب (•••) أما بالنسبة لتحولات النظام فانه لا يكفي اظهار استمرارية البنية الاستعمارية • ولا بد من تفسير كيف تحولت أشكال التبعية المذكورة آنفا رغم استمرارية هذه التبعية • ذلك لأن هذه التحولات هي التي أدت الى وقوع الأزمة الحالية العميقة التي يتطلب لها حلا ، ويعد بتقديم هذا الحل » •

ولقد كان هذا في نيتي حقا في الكتاب المذكور ، وفي كتاب آخر يجمع الدراسات التسع التي تعرض لها النقد المكسيكي ، بالاضافة الى ١٦ دراسة أخرى تحت عنوان تطور التخلف : امريكا اللاتينية • ان كافة هذه الدراسات المجموعة في هذين الكتابين تقريبا قد كتبت بين عام

١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ • ولقد أثارت الدراسات انتقادات كالانتقادات المكسيكية ، ونقد دوس سانتوس (من بين حوالي ٢٠ تقرير أقل شدة) لذا يبدو لي الان أن من الملائم عدم تجاهل الاسلوب أو البراهين ، بل محاولة تأكيد هذا الاسلوب بشدة أكبر ، وتوضيح العلاقة الجدلية (الدياليكتيكية) للممثلين الرئيسيين وللتحول الديناميكي للمسرح الذي يعمل عليه هؤلاء الممثلون ، كما أحاول أن أفعل في الدراسات الحالية • وبالاضافة الى ذلك ، فقد لا تكون تسمية وتحديد هوية الممثل الرئيسي والمسرح الذي يمثل عليه وتمييزهما عن بعضهما عملا زائدا لتحديد شخصية هذا الممثل وطبيعة المسرح • واننا لنستخدم تعبيرا شاعريا الى حد ما عندما ندعوهما « البورجوازية الرثة والتطور الرث » •

واذا « لم يعمق الكاتب تحليله التاريخي » وكتب دراسة تحليلية لا تاريخا امريكيا لاتينيا ، فما ذلك الا لأنه يفضل ترك هذه المهمة للمؤرخين المختصين — وهذا عمل لا يدخل ضمن نطاق أعماله • ولكنني أود هنا ، وضمن حدود امكاناتي ، الاكتفاء بالتعاون مع القوى الشعبية بغية تحديد التمييز بين الاستراتيجيات الاصلاحية للبورجوازية • وهي استراتيجيات مخادعة خطرة ، والاستراتيجية الثورية التي تشكل سياسة شعبية حقا • وأنني لأعترف بأن التزامي بهذه الاهداف يجعل هذه الدراسة غير كافية حتى الآن لسد نواقص عملي السابق ، وخاصة تلك التي تبدو لي أشد نواقص عملي جدية وتتمثل في تحليل ظروف الطبقات غير البورجوازية ، ووضع استراتيجية شعبية للصراع الطبقي • وهو تحليل تأتي أهميته من التحليل الحالي ، تماما كما تأتي من تحليل الكتّاب الآخرين ، ومن الحقيقة الامريكية اللاتينية نفسها • ولتحاشي عدد من الانتقادات الاضافية والمحتملة فانني أود تقديم اعتراف آخر بخطأي Mea Culpa • فبالرغم من عدد من انتقاداتي فانني لم أعرف حتى الآن كيف أتخلص من الاستعمار

الثقافي الذي يفرض علينا مجموعة مصطلحات ـ وبالتالي طريقة نوضع المفاهيم ؟ ـ مضللة وغير ملائمة للحقيقة التي نحللها ، بغية التوصل الى تبديل هذه المصطلحات . وعندما استخدمت كلمة « تبعية » خضعت ، ولكن بشكل جزئي أود ان يكون عابرا ، للموضة الجديدة التي انتشرت الى حد جعلها مقبولة من قبل البورجوازيين الاصلاحيين ، كما هي مقبولة لدى الماركسيين الثوريين . ويجدر القول أن « التبعية » كلمة فقدت المحتوى النوعي الخاص المحدد جيدا . وانني أحاول في هذه الدراسة أن أعطي للكلمة تعريفا ذا صفة عملية ـ كما قال ريشنباخ . ولكنني أعي وأود أن يعي القراء أيضا بأن كلمة « تبعية » هذه لا تمثل على هذا المستوى سوى محاولة لتخفيف المعنى ، قبلها الكثيرون لتغطية واخفاء الخضوع ، والقمع ، والتبعية ، وصولا الى العنصرية الامبريالية والرأسمالية الداخلية والخارجية التي يعاني منها الشعب المعرض للافقار ، والتي ـ كما يقول فرانز فانون أو أي مسيح ـ يعاني منها القائم بالاستغلال والقائم بالقمع ذاتهما ، طالما أن المضطهد لم يتوصل الى تحرير نفسه وتحرير المستقبل والقامع في الوقت نفسه . لقد قيل لي بأن عليّ ألا استخدم كلمة « بورجوازية » أبدا ، لانها توحي بوجود تكوين أو حالة اجتماعية لم تقع ولن تقع في أمريكا اللاتينية المستعمرة والمستعمرة الجديدة . ولكنني لم أعرف كيف استبدل هذه الكلمة . ان تعبير « الطبقة المسيطرة » لا يرضيني بشكل أفضل . أما كلمة « الأوليغارشية » فانها تتضمن مستلزمات غير واضحة بالنسبة للحقيقة الامريكية اللاتينية . وانني اترك تعبيري «الارستواقراطية» و «الطبقة المتوسطة» لبعض منظري الامبرياليةوللطبقة المذكورة آنفا في أمريكا اللاتينية . وهكذا اخترت الاحتفاظ بكلمة « البورجوازية » بعد أن أضفت اليها كلمة « الرثة » . وأخيرا فانني أتابع استخدام كلمة « التخلف » التي يعتبر أصلها اللغوي وظيفتها الحالية رفضا

ايديولوجيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ونفسيا جد وقح للحقيقة وصياغة المفاهيم بشكل ناجح • ان كلمة التخلف هي تعبير عن تكوين ووضع ابتدع مؤخرا ، بالاضافة الى اشياء اخرى تعاني منه الانسانية •ولم أعرف بشكل أفضل كيف استبدل هذه الكلمة أو كيف أتخلص من الاستعمار الثقافي الذي يفرضه • وللبدء باستبدالها باصطلاح يعكس الحقيقة بشكل أفضل حتى ولو لم يكن ملائما أفليس من المستحسن العودة الى كلام العالم الذي يقدم لنا أحد الجمل الشهيرة المذكورة في مقدمة هذه الدراسة ، ألا وهو آدام سميث ، والتحدث بعد ذلك عن الاستعمار والبلدان الخاضعة للاستعمار ؟ وتسمية النتيجة في هذه البدان باسم « التطور الرث » ؟

وهناك اعتراف آخر بخطيئتي Mea Culpa ان هناك اسبابا شخصية ومهنية لعلها جعلت هذا العمل لا يتمتع بالتماسك الذي كان بوسعه أو عليه أن يتمتع به • انه نتيجة مختلف الاشكال التي قدمت بها هذه المحاضرات والدراسات السابقة • ويرجع أصل كتابي الى دورة عقدت في مركز طلاب كلية الاجتماع في جامعة شيلي كان لي شرف تلقي دعوتها للمشاركة في افتتاح العام الدراسي في نيسان ١٩٦٩ • وبعد مراجعة صغيرة نشر الكتاب من قبل هؤلاء الطلاب في مجلة sociologia ، العدد الثاني ، عام ١٩٦٩ تحت عنوان « البنيات الاستعمارية ، والبنيات الطبقية، ومسؤولية عالم الاجتماع » • ولقد راجعت هذا المقال مراجعة تامة بمناسبة الدعوة لمؤتمر حول أمريكا اللاتينية عقد في تموز ١٩٦٩ في جيفا سكيلا بفنلندا ، حيث تنوت محاضرتين طبقا فيما بعد تحت عنوان « التبعية الاقتصادية ، والبنية الاجتماعية ، والتخلف في أمريكا اللاتينية » ولقد نشر القسم الاخير من هذه النشرة والخاص بالحقبة الحاضرة باللغة الاسبانية بعد أن تمت مراجعته وأخذ عنوان « Cepal : سياسة التخلف »

وظهر في Puntofinal (سانتياغو ، شيلي) كملحق للعــدد ٨٩ ، بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٦٩ • ثم قمت بمراجعة جديدة اضافية للدراسة كلهــا بغية اعدادها لتكون صالحة للالقاء وذلك بمناسبة الشرف الذي منحني اياه الاجتماع الخامس للكليات ومدارس الاقتصاد في امريكا اللاتينية في ماراكيبو بفنزويلا من ٣ الى ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٩ فلقد دعاني منظمو الاجتمــاع بصورة خاصة كيما ألقي فيه محاضرة ، وبمناسبة دعوة مركز الدراســات الجامعية كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية في جامعة فنزويلا المركزيــة بكاراكاس لالقاء سلسلة من المحاضرات في ندوته حول التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي والتكامل في أمريكا اللاتينية ، ولقد أعددت الدراسة مكتوبة على شكل تقرير خطي تحت عنوان « التبعية الاقتصادية ، والبنية الطبقيــة وسياسة التخلف» وقدمتها للمؤتمر الامريكي اللاتيني التاسع لعلم الاجتماع الذي عقد في جامعة مكسيكو الوطنية من ٢١ الى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ وقدّمته في الوقت نفسه لينشر في العدد الاول من المجلة التي ستصدرها كلية علم الاجتماع في جامعة شيلي التي أشغل فيها مركز تدريس وبحث ، والتي نوقشت بداخلها هذه الافكار من قبل طلابي بشكل واسع ، وتعرّضت للنقد والتعديل •

وأخيرا فانني أخذت من الانتقادات والتقارير المذكــورة أعــلاه ، والموجهة الى الطبقات السابقة ، كما أخذت من تجربتي خلال المحاضــرات التي أتيت على ذكرها ، وانتقادات المستمعين ، وملاحظات عدد من أعضاء المؤتمر والاصدقاء ، ومساعدة زملائي وبصورة خاصة مساعدة طلابي في كليــة علم الاجتماع ، فعدت الى الدراسة من جديد وراجعتها ووسّعتها بشكل ملحوظ بغية اعدادها بشكلها الحالي وكتابة هذه المقدمة وبما اننــي استنفذت كل الحالات المتباينة الممكنة حول هذا الموضوع فقد قررت الا استخدم العنوان المذكور آنفا الا كعنــوان صغير ثانوي يشرح طبيعــة

الدراسة الحالية • واعتقدت أن من الافضل اعطاءها عنوانا آخر • ولكنني لا أود مع ذلك الاعتراف له بالأبوّة الكاملة • ولا أعرف هل كان بوسع غيري أن يفعل ذلك • وأخيرا فأن الديون الثقافية التي استدنتها بمناسبة هذه الدراسة عديدة جدا ، مع انها تبقى مغفلة ولا شخصية إلى حد ما • ومع هذا ، فان مسؤولياتي ـ أو بالاحرى اخطائي ـ تحمل صفة شخصية كاملة • واني لآمل ان يؤدي تسمية هذه الدراسة وتطور فترات النضج المتعاقبة التي شهدتها الى عدم وقوعها ـ على عكس الدراسات السابقة ـ في بعض أخطاء طرح الرأي ، وأخطاء التعبير أو غيرها ، وأن يكون في هذه التسمية وذاك التطور عونا على تجاوز الاخطاء •••

وبما أنني لم اتته بعد من وضع الكتاب الاوسع ـ والاكثر تماسكا ؟ ـ والذي قطعت على نفسي عهدا بكتابته منذ أمد بعيد ، لاشرح به عن طريق فكرة « التبعية » الأساليب الزراعية لانتاج التطور الرث في أمريكا اللاتينية ، وبصورة خاصة في المكسيك (ان بعض عناصر هذا الموضوع مذكورة في القسم الخاص بالبنية الزراعية من هذه الدراسة ، على حين توجد عناصر أخرى في مخطوطة أوسع عن المكسيك ، كتبت ثم وضعت جانبا منذ ثلاث سنوات) • وبما انني لا استطيع أن اقول متى سأنهي هذا الكتاب ، وهل سأنهيه بالفعل ،لاتمكن من اهدائه كما ينبغي لمن كان التطور بالنسبة له متناقضا وجدليا ، فانني أود أن أهدي الان هذا العمل الصغير لصديقي المكسيكي ميغيليتو وآخرين ممن يحاولون مثله تلمس الاتجاه السليم • انني اعترف •

آ • غ • ف

سانتياغو دو شيلي ،

٢١ كانون الاول ١٩٦٩ •

مدخل

تقدم هذه الدراسة الموضوعة الثلاثية التالية ، بعد فحص الوقائع التي حددت كل مرحلة رئيسية من مراحل تاريخ أمريكا اللاتينية منذ الغزو حتى الآن .

١) وضع الغزو أمريكا اللاتينية بأسرها في وضع خضوع متزايد وتبعية اقتصادية استعمارية واستعمارية جديدة ، بالنسبة للنظام العالمي الوحيد للرأسمالية التجارية السائرة على طريق الاتساع .

٢) لقد شكلت هذه العلاقة وحولت بنية الاقتصاد والطبقات بل وبنية الثقافة أيضا في قلب المجتمع الامريكي اللاتيني لذا فأن هذه البنية الوطنية تتحول وفق التبدلات الدورية لاشكال التبعية الاستعمارية.

٣) تحدد هذه البنية مصالح طبقية مباشرة جدا بالنسبة لقطاع البورجوازية المسيطرة . ويستفيد جزء البورجوازية هذا غالبا من المؤسسات الحكومية والاجهزة الاخرى للدولة ، ويخلق سياسات تخلف في المجال الاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي ، والسياسي ويقدمها « لأمة » وشعب أمريكا اللاتينية . لذا فاننا نرى أن أي تبدل في شكل التبعية يعدل البنية، يؤدي الى تبدلات تقع في آن واحد، وتصيب سياسة البورجوازية المسيطرة . وتنتهي هذه التبديلات ، الا في الحالات الاستثنائية التي سنعود اليها ، بزيادة تدعيم روابط التبعية الاقتصادية

التي اعطت الامتيازات لهذه السياسات ، وشاركت بالتالي في زيادة حدة تطور التخلف في امريكا اللاتينية .

وتدرس هذه الدراسة علاقات التحديد بين : ١) التبعية الاقتصادية ٢) البنية الطبقية أو البورجوازية الرثة ، ٣) السياسة الطبقية للتخلف أو التطور الرث لكل حالة من الحالات التالية : البنية الاستعمارية ، والبنية الزراعية ، والاستقلال ، والحروب الاهلية ، والقومية أو التبادل الحر ، والاصلاح الليبرالي ، والامبريالية ، والقومية البورجوازية ، والامبريالية الجديدة ، والتبعية الجديدة الحالية .

١) وتأتي البنية الاستعمارية والطبقية من أن أمريكا اللاتينية خاضعة لاقتصاد تصدير استغلالي الى حد بعيد ، ومرتبط بالقارة الام ، الامر الذي يخفض سوق العمالة ويقدم للبورجوازية الرثة المنتجة والمصدرة للمواد الخام ، مكاسب اقتصادية تميل الى خلق سياسة تخلف ـ أو تطور رث ـ تشمل الاقتصاد كله .

٢) وتتحول البنية الزراعية وأشكال الانتاج الزراعي في لحظة ما من لحظات التاريخ في عدد من البلدان الى رد على احتمالات تسويق تجاري جديدة ، وعلى ذبذبات الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية . وسنفحص بصورة خاصة حالة البارباد ، والمكسيك ، وشيلي ، وكوبا .

٣) وترد حركة الاستقلال على المصالح الاقتصادية للقطاع المنتج للمواد الأولية المعدة للتصدير ، وهو قطاع تدعّم في ظل نظام التبادل الحر في نهاية القرن الثامن عشر ، واستغل الفرصة السياسية التي خلقتها الحروب النابليونية . ان رغبة البورجوازية الجارفة للحصول على استقلالها السياسي بغية زيادة قدرتها وامكاناتها في مجال تصدير المواد الأولية نحو البلد الأم الانكليزي الذي برز آنذاك، قد دفعت البورجوازية

الامريكية اللاتينية الى اختيار سياسة اقتصادية قوت التبعية الاقتصادية اكثر فأكثر ، فدعمت بذلك تطور التخلف •

٤) ولم يكن من الممكن مع ذلك وضع سياسة التخلف هذه موضع العمل بشكل كامل • وكان من الضروري انتظار حروب القرن التاسع عشر الأهلية التي نجح خلالها جزء البورجوازية المرتبط أكثر من غيره بانتاج المواد الأولية وتسويقها ، وتمكن من فرض نفسه سياسيا على أكثر الأجزاء تصنيعا ، أي أكثرها وطنية • وكان اختيار التبادل الحر سياسة من السياسات الرئيسية للتطور الرث الذي فرضته البورجوازية الرثة لتحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة • ولقد زادت هذه السياسة التبعية للخارج ، وعمقت بشكل أكبر أيضا بنية التخلف في أمريكا اللاتينية •

٥) ولم يكن الاصلاح الليبرالي في القرن الماضي نتيجة فلسفة الأضواء (فلسفة القرن الثامن عشر) فحسب ، ولكنه كان أيضا نتيجة المصالح الاقتصادية للبورجوازية المصدرة للمنتجات الزراعية بصورة خاصة • تلك البورجوازية التي قامت بهذه الاصلاحات في مختلف العصور ومختلف البلدان • والتي عملت ذلك دائما كما يبدو بعد نمو ملحوظ لانتاج المواد المذكورة آنفا وتصديرها •

٦) أدى قيام الامبريالية، بزيادة سرعة انتاج المواد الأولية وتصديرها في نهاية القرن التاسع عشر ، الى تحويل بنية الاقتصاد وبنية الطبقات من جديد في مختلف بلدان القارة • وجعلت البورجوازية الرثة في أمريكا اللاتينية من نفسها الشريك الأصغر لرأس المال الأجنبي ، وفرضت سياسات جديدة للتطور الرث ، زادت قوة روابط التبعية مع القارة الامبريالية الأم •

٧) أن القومية البورجوازية والتطور الصناعي في القرن العشرين في البلدان الرئيسية لامريكا اللاتينية يمثلان أيضا رد البورجوازية

السياسي على تبدل البنية الاقتصادية الوطنية الناجم عن الأزمة التي عاشتها القارة الامبريالية الأم خلال الحربين العالميتين ، وعن الازمة الاقتصادية في الثلاثينيات • ولقد منعت هذه الأزمات سير أمور معهودة في امريكا اللاتينية وهي : التصدير و ـ أو ـ الاستيراد على نطاق واسع ؛ فخلقت بذلك ظروف سياسية تطور صناعي في البرازيل ، والارجنتين ، والمكسيك ، كما خلقت الظروف نفسها بشكل أضعف في شيلي وكولومبيا الخ • بيد أن هذا التطور كان محدودا بالبنية الطبقية والبورجوازية الرثة ـ التي ورثتها هذه البلدان من ظروف تبعيتها السابقة ، ومن عودة المد الاقتصادي للقارة الامبريالية الأم اعتبارا من الخمسينات •

٨) وأدى تطور الامبريالية الجديدة في أمريكا اللاتينية الى ظهور تبعية جديدة حوّلت بنية الاقتصاد والطبقات مرة أخرى في الحقبة المعاصرة ووجهتها باتجاه يدفع البورجوازية الرثة من جديد (بما في ذلك جزء من القطاع الصناعي الآن) لتعمل كشريك صغير للامبريالية ، ولتحاول تأمين مصالحها عن طريق اختيار سياسات تقوّي هذا الخضوع وتلك التبعية ، وتخلق من جديد تطورا جديدا للتطور الرث • ان أية سياسة تطور حقيقية تتطلب أن يكون لشعوب امريكا استراتيجية ثورة وتطور أشتراكيين •

البنية الاستعمارية

لايجاد أسس البنية الاستعمارية لامريكا اللاتينيـــة ، يستحسن أن تتساءل لماذا نجد شمال أمريكا اليوم متقدما على حين نجد جنوبهـا غير متقدم ، مع أنهما كانا مستعمرتين أوروبيتين . ولقد طرُح غالبا أنموذجين من الاجابة المزعومة ، وهما أنموذجان مرتبطان ببعضهما . ويدّعي أولهما أن الشمال حقق بعض الفائدة من انتقال وتمركز مؤسسات تقدمية تابعة للرأسمالية الانكليزية ، على حين أصيبت أمريكـا اللاتينية بالضرر مـن جراء انتقال وتمركز مؤسسات رجعية تابعة لاقطاعية ايبرية (اسبانيـة وبرتغالية) سائرة على طريق الانحطاط. ويحاول الأنموذج الثاني بالتعاون مع علم اللاهوت البروتستانتي وروح رأسمالية ماكس ويبر ، القول بأن هناك اختلافا هاما في طبيعة السكان الجدد في أمريكا الشمالية والجنوبية : فلقد كان سكان الشمال من البروتستانتيين الذين يتمتعون بفكر مقدام همام ، على حين كان سكان الجنوب من الكاثوليك المهملين المتقاعسين . ومن الضروري استبعاد التفسير الأول لانه من الواضح أنه محـروم من أي مستند تاريخي . فلقد بدأ تطور الرأسماليـة في ايطاليـا واسبانيـا والبرتغال ، وهي بلدان كاثوليكية . ومن جهة أخرى فانه لا يبدو لنا أن مؤسسات المستعمرات الانكليزية والبروتستانتية في جنوب الولايـات

المتحدة وفي البحر الكاريبي كانت أكثر تقدمية بكثير من مؤسسات بلدان أمريكا اللاتينية . وعلى كل حال ، وكما سنرى فيما بعد ، فان من الخطأ القول أن شبه الجزيرة الايبرية (اسبانيا والبرتغال) قد نقلت مؤسساتها الى أمريكا اللاتينية . أما بالنسبة للتفسير الثاني ، وضمن الحدود التي ظهر فيها بالفعل اختلافات بين السكان الجدد في مختلف أجزاء العالم الجديد ، فان علينا أن نتساءل عن السبب الذي كان وراء هذه الاختلافات .

ان الغزاة ورجال الدين الذين ذكرنا بعض أقوالهم في بداية الكتاب يشيرون الى أسباب الاستعمار الاسباني . ولقد لخصها آدام سميث عندما كتب : « ان كل المشروعات الاسبانية في العالم الجديد ، بعد مشروع كريستوف كولومبس، كانت مدفوعة على ما يبدو بالدافع نفسه. وكان هذا الدافع هو التعطش المقدس للذهب الذي قاد أوجيدا وفاسكو، نونيس دوبالبوا ونيكويسا الى برزخ داريان ، وقاد الكورتس الى المكسيك ، وألماغرو وبيزار الى الشيلي وبيرو » [1] . فكيف أفادوا من مناجم الذهب والفضة في المكسيك وبيرو ؟ لقد حققوا ذلك ولا شك عن طريق استغلال اليد العاملة المحلية ، والافادة من حضارتهم العالية وتنظيمهم الاجتماعي الكبير . ومن المؤكد أيضا أن الاسبان والبرتغاليين عجزوا عن القيام باستغلال مشابه في بلدان البحر الكاريبي والبرازيل ، والأرجنتين ، وبلدان أخرى . ولم يتمكنوا من تنفيذ ذلك نظرا لانعدام المناجم في هذه البلدان . أما الانكليز الذين استوطنوا أمريكا الشمالية ، فانهم لم يستغلوا المناجم ولكن لا للسبب نفسه ، ولا لانهم لم يكونوا راغبين بذلك ، بل لانهم كانوا غير قادرين على ذلك . ولماذا خلق

---

(١) آدام سميث ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ٥٢٩ .

البرتغاليون والفرنسيون والانكليز أيضا مزارع قصب السكر في البرازيل وفي جزر الأنتيل ، ومزارع القطن في جنوب أمريكا الشمالية ؟ لانهم لم يستطيعوا استغلال المناجم ، بل استطاعوا على العكس الافادة من المناخ لاستغلال يد عاملة خانعة وتشغيلها لصالح اقتصاد وتصدير ، طالما كان بوسعهم تزويد هذه المناطق بمثل هذه اليد العاملة عن طريق استيرادها من أفريقيا . ويمكننا اذن أن نتساءل : لماذا لم يفعل الفرنسيون والانكليز الشيء نفسه في فرنسا الجديدة وانكلترا الجديدة . وتقفز الاجابة أمام العيون : لانهم كانوا يفكرون آنذاك بأن هذه المناطق تفتقر لجميع الظروف الجيولوجية والمناخية والديموغرافية ، كما تفتقر للسكان المحليين ، أي أنها تفتقر لكل ما هو ضروري لخلق اقتصاد تصدير فيها . وكان الأمر مشابها في الأرجنتين حتى سمح تطور النظام الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر بجعل هذه المنطقة منطقة مصدرة للصوف واللحم والقمح ، وقلب ساو ـ باولو ، وأجزاء من كولومبيا ، وكوستاريكا ، الخ ... الى مناطق مصدرة للبن .

وهكذا تقودنا الدراسة المقارنة بين مختلف أشكال الاستعمار الأوروبي في العالم الجديد الى استنتاج أساسي قد يبدو للوهلة الأولى غير ملائم ، ولكنه في الحقيقة تعبير صحيح لجدلية (ديالكتيك) التطور الرأسمالي . فكلما كانت المنطقة في الماضي غنية ، كلما وجدنا هذه المنطقة اليوم فقيرة ومتخلفة . وكلما كانت المستعمرة آنذاك فقيرة كلما وجدناها الآن غنية ومتطورة . وليس لهذا الأمر سوى سبب واحد . هو أن التخلف ناجم عن الاستغلال ، وعن البنية الاستعمارية ، وعن الطبقة المبنية على الاستغلال الأقصى . بالاضافة الى أن التطور كان ممكنا حيثما لم تستطع بنية التخلف هذه أن تضرب بجذورها نظرا لاستحالة ذلك . وتبدو كل العوامل الأخرى بالمقارنة مع هذه العوامل ثانوية

وتنحدر من السبب الأساسي المتمثل بنوع الاستغلال • وينطبق هذا أيضا على نوع السكان الذين استوطنوا مختلف المناطق ، والشكل الذي تصرفوا به منذ وصولهم • ففي أمريكا الشمالية ، وبصورة أدق في شمالي أمريكا الشمالية (لان الأمر مخالف في الجنوب الذي سادت فيه زراعة القطن) تطور في البدء اقتصاد متباين يضم ملكيات زراعية صغيرة وصناعات صغيرة • وظهر مجتمع مماثل خلال حقبة لا بأس بها من الزمن في مختلف أجزاء أمريكا اللاتينية • « وأدت عملية توزيع الأرض الكوبية وتقسيمها في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر الى خلق طبقة من كبار وصغار الملاكين الزراعيين المنحدرين من السكان الأوائل ، والمرتبطين بعمق بالأرض التي ولدوا فيها • وكان معظم هؤلاء أشخاصا لا يتمتعون بثقافة وحضارة عاليتين ، عاشوا منعزلين عن العالم الخارجي (•••) وكانت النتيجة بالنسبة لكوبا هي تأسيس أمة جديدة ذات طابع خاص ، تعتبر ثمرة مؤسسة لها من العمر ثلاثة قرون • وأدى مختلف أشكال توزيع الأراضي واستخدامها الى اختلاف مصير جزر الأنتيل البريطانية عن مصير جزر الأنتيل الاسبانية • اذ كان مصير الأولى الانحطاط على حين سارت الثانية على سبيل تقدم بطيء ولكنه مستمر » [١] حتى تحولت جزر الأنتيل الاسبانية أيضا الى مزارع لقصب السكر في القرن التاسع عشر •

أما في كولومبيا « فقد كانت الصناعة الصغيرة والزراعة الغنية في المنطقة الشرقية تظهران حتى منتصف القرن الماضي بشكل يتنافر كل التنافر مع فقر المنطقة الغربية ، وبؤس المنطقة الوسطى (مقاطعات بوياكا وكوندينا ماركا) • وكانت المناجم سائدة في المنطقة الغربية (•••) وكانت

---

(١) R. Guerra y Sanchez, «Sugar and Society in the Carribbean » New Haven, yale University Press, 1964, p. 35 - 36.

الملكية الزراعية الكبيرة (...) سائدة في مقاطعات بوياكا وكوندنياماركا وكان الوضع في المنطقة الشرقية مختلفا كل الاختلاف (...) ! اذ لم يكن في هذه المنطقة ملكيات زراعية كبيرة ؛ ولم يكن من الممكن ايجاد مثل هذه الملكيات . ولم يكن فيها مناجم ذهب أو مناجم فضة ، لذا لم يُجلب اليها الزنوج (...) وأُسست فيها صناعات خفيفة (...) ولم يكن اقتصاد كولومبيا في الحقبة التي نحللها متجها نحو السوق الخارجية [1] .

وفي أمريكا الوسطى « كانت كوستاريكا ، وهي أفقر المناطق وأشدها انعزالا في هذه الحقبة ، تتمتع ببنية اجتماعية أكثر تجانسا ، لانها كانت تضم بشكل مطلق أناسا ينحدرون من أصل اسباني » [2] وكان الأمر مشابها في كثير من المناطق الأخرى في أمريكا اللاتينية وخاصة في المخروط الجنوبي (الارجنتين وشيلي) ، الذي يعتبر اليوم أقل تخلفا من غيره بصورة نسبية. وينطبق هذا القول على مستعمرة بارباد الانكليزية مع أن هذه البنية لم تعش فيها أمدا طويلا ؛ كما يذكر ذلك هارلو في كتابه « تاريخ البارباد ، ١٦٢٥ ـ ١٦٨٥ » الذي يستشهد فيه بعدد من المراقبين المعاصرين . « خلال السنوات التي كان يتم فيها جمع عدد من المحاصيل الصغيرة ، كانت الأراضي محتلة من قبل العديد من المستعمرين الذين يستثمرون قطعا صغيرة من الأرض . وكان هذا الاسلوب الشائع في معظم المستعمرات البريطانية الجديدة ناجحا جزئيا عن عمليات المنح الأولية التي قدمت أجزاء صغيرة من الارض للمستعمرين الأوائل (...) وبالاضافة الى ذلك فقد كان في الجزيرة طبقة من المستعمرين الكثر

(١) Nieto Artesa, Ensayos Sobre Economia Colombiana, Medellin, Ed. Oveja - Negra, 1969, p. 79 - 80.

(٢) E. Torres Rivas, Interpretation del Desarrollo Social del centro - americano, Santiago, I. L. P. E. S., Roneo, 1968, p. 16.

الأقوياء (...) الذين يشكلون العمود الفقري للمستعمرة . وعندما سادت صناعة قصب السكر تدهورت هذه الظروف الصحية . اذ يتطلب نجاح اقتصاد السكر مساحات واسعة من الأرض ، وعددا كبيرا من الأيدي العاملة . وأعطى أسلوب القروض الهولندية طويلة الأمد ، لاكبر الأغنياء ؛ امكانية الحصول على هذين الشرطين اللازمين . أما المستعمر الصغير الذي لم يكن يملك سوى عدة هيكتارات ، ولا يملك رأس المال الا نادرا ، فقد كان عاجزا عن تحمل التكاليف الأولية التي يتطلبها انشاء مركز لانتاج السكر . وهكذا سقطت الأرض أكثر فأكثر بين أيدي مجموعة من الأثرياء (...) ويمكن أن نجد مثالا لهذا التطور في ممتلكات الكابتن (النقيب) واترمان التي كانت تشمل ٨٠٠ آكر [١] ، كانت من قبل ملكا لما لا يقل عن ٤٠ مالكا زراعيا صغيرا (...) ويمكننا أن نلاحظ الأمر نفسه (...) عند النظر الى قيمة الأرض التي يملكها الميجور (الرائد) هيليارد . فقبل ادخال الصناعة الحديثة (في حوالي ١٦٤٠) ، كانت مزرعته تساوي ٤٠٠ جنيه استرليني . ثم بيع نصف هذه المزرعة في عام ١٦٤٨ بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه استرليني (...) ويقول الميجور (الرائد) سكوت في عام ١٦٦٧ بعد مراجعة عقود البيع في مستعمرة بارباد أنه منذ عام ١٦٤٣ (...) ترك الجزيرة ما لا يقل عن ١٢٠٠٠ « رب عائلة » وارتحلوا الى مناطق أخرى . وأن عدد الملاكين الزراعيين تناقص من ١١٢٠٠ مالك صغير في عام ١٦٤٥ الى ٧٤٥ مالكا كبيرا في عام ١٦٧٧ ، على حين تزايد عدد العبيد من الزنوج في الفترة نفسها من ٥٦٨٠ الى ٨٢٠٢٣ عبدا . ثم يوجز الوضع أخيرا عندما يقول بأن الجزيرة كانت في عام ١٦٦٧ أقل قوة مما كانت عليه في عام ١٦٤٥ ولكنها كانت أغنى

---

(١) الآكر = ٢٥ آرا .

بأربعين مرة . ويقول هارلو في عام ١٩٢٦ أن هذا التطور المزدوج الـذي تحولت فيه مستعمرة انكليزية قوية الى شبه مصنع للسكر يملكه عـدد من الأشخاص الذين لا يقطنون الجزيرة ، وتعمل فيه كتلـة كبيرة مـن العمال الأجانب ، يشكل السمة الأساسية لتاريخ الارباد » (١) .

والحقيقة أن المناطق التي تتسم اليوم بالتطور الرث أكثر من غيرها مثل بعض أجزاء أمريكا الوسطى والكاريبي ، والجزء الشمالي الشرقي في البرازيل ، ومناطق السكـان المحليين في الآنديز والمكسيك ، ومناطـق المناجم في ميناس جيريس ، وبوليفيا ، والمكسيك الاوسط ، تتسم كلهـا بصفة مشتركة واحدة هي أنها كانت في الماضي ــ ولا تزال غالبا حتـى الآن ــ مناطق أمريكية لاتينية ساد فيهـا استغلال المصادر الطبيعيـة ، والمصادر البشرية قبل كل شيء ، لصالح اقتصاد تصدير (٢) .

---

(١) V. Harlow, A History of Barbados 1625-1685, Londres, Clarendon Press, 1926, p. 40 - 44.

(٢) خلال تقديم تقرير في كاراكاس ، وسعت هذه الفكرة القديمـة ، ومددتها نحو أكثر المناطق تعرضا للاستعمار والاستغلال ، ولم ادخل فيها امريكا اللاتينية فحسب، بل أدخلت فيها آسيا وافريقيا أيضا ، ورأيت أنها تتسم « بالتخلف » ، ولكن الرفيقين فرانسيسكو ميريس وهيكتور سيلفا ميشيلينا قدما الاعتـراض التـالي : ان علـى التخلف الأقصى ــ حسب « نظريتي » ــ أن لا يكون في المناطق التي تعرضت في الماضي لأقسى أنـواع الاستعمار بل في المناطق المعرضة حاليا لهذا الاستعمار . ويرى سيلفا بأن البلد الذي يقاسي من أشد أشكال التخلف في أمريكا اللاتينية هو فنزويلا . ويبدو لي هذا الاعتراض النظري صحيحا ، وينطبق هذا القـول على تقييم التخلف الأقصى في فنزويلا بسبب الاستغلال المفـرط الناجم عـن موجـة تصدير البترول . لذا فقد قررنا ، بعد اتفـاق ذي صيغـة جـد مؤقتة ، تسمية هذا النوع من التطور تطورا « فعالا » للتخلف الأقصى ، والبحث عن تعبير آخر يتلاءم مع الحالـة « السلبيـة » للتخلف الأقصى (او التطـور الرث الأقصى) في مناطق التصدير خلال المراحل السابقة للتطور الراسمالي العالمي .

أن هذا البؤس الرهيب ، كما يسميه آدام سميث ، عبارة عن وضع تشترك فيه هذه المناطق مع جزء كبير من آسيا وأفريقيا ، رغم عدد كبير من السمات الثقافية والسمات الأخرى التي تميزها عن بعضها. وبالاضافة الى ذلك ، فانه بالرغم من أن تطور الرأسمالية العالمية قد بدّل كليا البنية الاجتماعية الأصلية للسكان المحليين في بعض هذه المناطق ، فانه أقام في مناطق أخرى مجتمعا جديدا كل الجدة ، كما حقق في بعض المناطق ، ككوبا مثلا ، تبديلا كليا كاملا للبنية الاجتماعية التي أوجدها الأوروبيون أنفسهم قبل عدة قرون . الأمر الذي يجعل من الضروري البحث عن العامل المفتاح للبنية الاقتصادية والطبقية لامريكا اللاتينية في درجة التبعية ازاء القارة الأم في مجمل النظام الرأسمالي العالمي ونوع هذه التبعية .

ويلاحظ فيرير : « كانت المناجم ، والزراعة المدارية ، وصيد الأسماك ، والصيد ، واستغلال الغابات (وكلها مرتبطة بمبدأ الاستغلال) الصناعات التي تطورت داخل الاقتصاديات الاستعمارية ، والتي جذبت بالتالي المصادر المالية والأيدي العاملة المتوفرة (...) وكانت المجموعات المهتمة بنشاطات التصدير عبارة عن تجار وملاكين من ذوي الدخل المرتفع وموظفين يعملون في خدمة العرش والكنيسة . وكانت هذه القطاعات من السكان (...) تشكل السوق الاستعمارية الداخلية ، كما كانت مصدر تراكم رأس المال (...) ومع تزايد تمركز الثروة بين يدي مجموعة صغيرة من الملاكين والتجار والسياسيين المسيطرين تزايد الاتجاه الى الحصول من الخارج على منتجات استهلاكية مصنوعة . وهكذا لم يكن قطاع التصدير قادرا بنفسه على تحويل النظام بمجمله ، وكان يشكل الحاجز الأساسي اذا ما ظهرت النية لتنويع البنية الانتاجية الداخلية ، والوصول بالتالي الى رفع المستويين التقني والثقافي للشعب ، وتطوير

المجموعات الاجتماعية بشكل يتلاءم مع تطور الأسواق الداخلية ، ومع البحث عن منتجات جديدة للتصدير قادرة على التخلص من مراقبةسلطات القارة الأم » [1] • وكنتيجة لبنية التخلف ، فان الجزء الأكبر من رأس المال الباقي والجاهز للتثمير كان مثمّرا في المناجم والزراعة والنقل والمشاريع التجارية الخاصة بالتصدير نحو القارة الأم • وكان معظم الباقي تقريبا يذهب نحو استيراد الكماليات الآتية من القارة الأم ، على حين يكرس جزءا صغيرا جدا لاستيراد المصنوعات الخفيفة والمواد الاستهلاكية المرتبطة بالسوق الداخلية • وبسبب التجارة ورأس المال الأجنبيين، كانت المكاسب الاقتصاديةوالسياسية التيتحققها البورجوازية المنجمية والزراعية والتجارية لا تتجه مطلقا نحو التطوير الاقتصادي الداخلي • وتطورت علاقات الانتاج والبنية الطبقية لكبار الملاكين الزراعيين وملاكي المناجم ومن يدور في فلكهم الاقتصادي والاجتماعي تحت تأثير الحاجات الاستعمارية المغتصبة سابقا التي كانت تحتاجها بلدان القارة الأم الواقعة وراء البحار ، وحاجات بورجوازيات أمريكا اللاتينية • ولم تنجم هذه العلاقات أبدا ، كما ادعى الكثيرون خطأ ، عن دخول المؤسسات الاقطاعية الايبرية (الاسبانية والبرتغالية) في القرن السادس عشر •

ولا يعني هذا أن البنية الاستعمارية والطبقية كانت ثابتة ، فلقد كانت التحولات الدائمة للبنية الاستعمارية تثير على العكس تبدلات مماثلة داخل البنية الطبقية ، ولا أدل على ذلك من حالة الصناعاتالصغيرة خلال الحقبة الاستعمارية • فلقد كان الركود الاقتصادي في اسبانيا في القرن السابع عشر مثلا السبب الذي أدى الى انخفاض حمولة المراكب

---

(١) A. Ferrer, « الإقتصاد الارجنتيني ». Mexico, Fondo de Caltura Ecnomica, 1963, p. 31 - 32.

المستخدمة في التجارة مع اسبانيا الجديدة الى ثلث الحمولة التي وصلت اليها في القرن السادس عشر وهذا ما سمح بتطـور الصناعات الصغـيرة المحلية بشكل محسوس • وقبل نهاية القرن الثامن عشر كانت صناعـات النسيج في المكسيك تضم لوحدها ٦٠ ألف عامل [١] • وفي عـام ١٧٩٤ كتب نائب الملك في اسبانيا الجديدة : « وبدون أي دعم أو حمايـة من الحكومة تطورت بعض الصناعات الصغيرة بشكل كبير والى حد مدهش، وخاصة صناعات المنسوجات الرقيقة • وتقدم المنسوجات المصنوعـة من الصوف الطبيعي غير المعد كليا من المادة الأولية لعدد من المصانع• ويصعب في هذه الملكيات منع صناعة الجزء الأكبـر مـن الأشياء التي تُصنـع فيها (•••) والوسيلة الوحيدة لتدمير مصانع المملكـة هي أن نحصل من أوروبا على البضائع نفسها أو ما يعادلها ، ولكن بسعر أفضل • وهذا هو ما أصاب المصنع الكبير الذي كان ينتج مختلف أصناف الحرير ، والذي لم يعد أحد يتذكره تقريبا • وينطبق هذا القـول على مصانـع الأقمشة المطبوعة (•••) اذ كان تدهور هذه التجارة (في آكابولكو) طبيعيا جدا بعد تطور الأمور ، وبعد التقدم الذي أحرزته المصانع الأوروبية ، وبفضل الأسعار الأصغر، التي تُدفع عادة لشراء المنتجات الآسيوية (•••) • وبعد ذلك ، ومنذ عام ١٧٨٩ تزايد عـدد البضائـع والمصنوعـات التي تم ادخالها [٢] (•••) » ويقـول المؤرخ الشيلي هيرنان راميرز نيكوشيـا (ص ٤٥) : « ان من المهم جدا أن نشير الى أن الواقـع الذي جـرى

---

(١) Orozco, Luis Chavez et Enrique Florescano, Agricultura e Industria Textil de Veracrux, Siglo xix, xalapa Universidad Veracruzana 1965, p. 73.

(٢) Revilla Gigedo « Informe Sobre Las Misiones 1793 e Instruccion, Reservada al Marques de Brancifoste 1794 », Mexico, ed. Jus, Colleccion Mexico Herocio No 50, 1966, p. 191-192, 200, 203.

تحليله ظهر في عدد من البلدان الامريكية . فلقد كتب المؤرخ كارلوس دوستوس بيمنتال (من البيرو) بأن التجارة الحرة أدت الى انهيار بعض المصانع التي ازدهرت وذلك عندما أغرقت أسواق امريكا اللاتينية بالبضائع (...) ويتحدث ريكاردو ليغين عن الوضع الناجم في مقاطعات لابلاتا فيقول : أن المبادلات النشطة التي أعقبت قوانين عام ١٧٧٨ كانت في الحقيقة سبب انحطاط أول الصناعات الوطنية » [١] . وتظهر في البنية الزراعية بكل وضوح ، تبدلات البنية الاجتماعية الامريكية اللاتينية الناجمة عن تبدلات العلاقات الاستعمارية .

---

(١) H. Ramirez N., « Antecedante Economicos de la Independencia de Chile», Santiago Facultad de Filosofia y educacion Universidad de Chile 2 da èdicion, 1967.

البنية الزراعية (١)

لنرى الآن كيف تشكلت البنية الاقتصادية والاجتماعيــة في وسط ريفي ، ولنحلل نمو الملكية الزراعية الكبيرة وأشكال الانتــاج الزراعي الأساسية .

لنفحص قبل كل شيء حالة المكسيك في القرن السادس عشر . لقد بدأ الأمر فيها باستعباد السكان المحليين واستخدامهم كأرقاء . ودام ذلك من عام ١٥٢٠ حتى عام ١٥٣٣ . وجاء بعد ذلك نظام امتياز الخدمــات والحصص المفــروضــة (encomienda de servicio y de tributo) وكان الامتياز (encomienda) عبارة عن نظــام عمــل يضطــر فيــه السكان المحليون أن يقدموا لأصحــاب الامتيــاز (enomendero)

---

(١) يلخص هذا الفصل بعضر الشروح التي كانت ثمرة ابحاث يحاول الفرع الذي أشرف عليه التعمق فيها لتحديد كيف أدت تحــولات اشكــال التبعية الى تشكيل البنية الزراعية ، وشكــل الانتاج الريفــي ، وبصورة خاصة شكل الانتاج في الملكيات الزراعية الكبيرة في عدد من بلــدان أمريكــا اللاتينية (التي لن نذكر منها هنــا سوى بعضهــا) . وكيف تؤثر هــذه التحولات حتى الآن في تبديل هذه البنية وذاك الشكل الانتــاجي . واننــا لنأمل ان تسمح لنا هذه الابحاث بنشر دراسة او اكثر في وقت ملائم ، وان تكون الدراسات المقبلة اكثر تعمقا من النظرة العابرة السريعة التي نقدمهــا في هذا الفصل .

العمل بالاضافة الى حصص مفروضة • ثم ألغي هذا النظام في المكسيك بعد فترة من الزمن • أما في الشيلي فان هذا النظام لم يطبق طويلا خلال فترة الاستعمار نظرا لان ذلك لم يكن ممكنا • وبين عامي ١٥٤٥ و ١٥٤٨ اجتاح المكسيك وباء أدى الى انخفاض عدد الأيدي العاملة في البلاد ، على حين كانت مناجم الفضة الجديدة المكتشفة تتطلب مزيدا من هذه الأيدي العاملة • ولذا فقد تحول نظام الامتياز الى نظام يطلق عليه في المكسيك اسم catequil وفي البيرو اسم La mita أو الضريبة (لم ينتشر هذا النظام في الشيلي نظرا لعدم تلاؤمه مع الحالة الاقتصادية هناك) ودام هذا الحال بشكل أو بآخر حتى عام ١٦٣٠ • بيد أنه لم يعد منذ عام ١٥٨٠ النظام السائد لاستخدام اليد العاملة • وبدأ بالسيطرة آنذاك ، نظام الملكية الزراعية الكبيرة ، أو الملكية الريفية (hacienda) الذي تطور بعد عام ١٥٨٠ نظرا لأن وباء آخر انتشر في السنوات التي سبقت هذا التاريخ (١٥٧٦ ــ ١٥٧٨) ، وخفّض اليد العاملة المتوفرة الى حد بعيد ، كما خفض انتاج المناجم • عندها ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية وأصبح الانتاج الريفي بذلك مشروعا أهم من ذي قبل ، على حين انخفضت الأرباح التي تقدمها المناجم بالنسبة لأرباح الزراعة ، وشمل الانخفاض القيمة المطلقة والقيمة النسبية أيضا • وبدأ آنذاك نقل رأس المال من قطاع المناجم الى القطاع الزراعي في الوقت الذي أدى فيه تناقص السكان الى اضعاف منافسة صغار المزارعين من السكان المحليين • وهكذا تطورت في تلك الفترة (الملكية الزراعية الواسعة المكسيكية) وغدت الشكل السائد ، بالاضافة الى نظام العمل الزراعي المأجور (خدمة عمال التراحيل أي العمال الزراعيين باليومية) الذي لم يسمى اقطاعا الا بعد فترة طويلة من الزمن • وهذا يعني أن أشكال الانتاج التي ظهرت في المكسيك واختفت ــ والتي لم تفرض نفسها حتى في

الشيلي ــ وتحولات البنيةالطبقية ، كانت تتوافق مع امكانات المستعمرات وقدرتها على تلبية رغبات القارة الأم • وبعد أن ساءت الملكية الزراعية الكبيرة استطاعت هذه الملكيات أن تفرض ــ عن طريق المجالس البلدية أو مجالس نائب الملك ــ سياسات أسعار ، والعمل الزراعي مقابل الديون ، وقوانين خاصة بالتشرد ، الخ • تتلاءم كل التلاؤم مع مصالح هذه الملكيات (١) •

ولقد تم تأكيد هذا التحول في البنية الزراعية وفق البنية الاستعمارية خلال العصر الاستعماري كله من قبل شخص يعتبر من أشهر المراقبين وهو العالم الجغرافي الالماني هومبولدت الذي كتب في دراسة مشهورة عنوانها : دراسة سياسية حول مملكة اسبانيا الجديدة : « خلال السفر على سفح جبال الآنديز أو في منطقة المكسيك الجبلية يلاحظ المرء أوضح الأمثلة عن تأثير المناجم المفيد على الزراعة • فلولا المنشآت والمؤسسات المقامة لصالح المناجم لبقي كثير من الأماكن قاحلا مهجورا ! ولبقيت أراض كثيرة بورا غير مزروعة في الولايات الأربع : غوانا جواتو ، وزاكاتيكاس ، وسان لويس بوتوسي ، ودورانغو !•• ان بناء مدينة ما ، يأتي فورا بعد اكتشاف منجم كبير (•••) وتتم اقامة ملكيات ريفية في المناطق المجاورة للمناجم • ان نقص المؤن وضخامة السعر الذي تصل اليه المنتجات الزراعية بفضل تنافس المشترين، يساعدان المزارعين على التخلص من كل ألوان الحرمان التي تفرضها حياة الجبل القاسية • وهكذا وبدافع الربح فقط (•••) يجتمع المنجم (•••) خلال وقت قصير مع الأراضي التي كانت قد زرعت من قبل (•••) » ويشكل الملكية الزراعية الكبيرة •

---

(١) تلخص هذه الفقرة مخطوطة تضم ١٣٠ صفحة لم تنشر بعد ، وهي تتحدث عن بلاد المكسيك عندما كانت مستعمرة .

وفي نهاية القرن التاسع عشر كتب الكونت دورفيلا جيجيدو ، نائب الملك في اسبانيا الجديدة تعليماته الخاصة لعام ١٧٩٤ ، قال فيها لخلفه ما يلي : « لم يكن في سنوات التجارة الحرة أي هبوط ، بل كان هناك على العكس زيادة ملحوظة في كمية المنتجات والبضائع المطروحة ، وفي الأرباح المجتناة منها (٠٠٠) وتحققت في هذه المنطقة أرباح كبيرة خلال السنوات الأخيرة . اذ تضاعفت منتجات الارض فيها ثلاث مرات تقريبا بالنسبة للسنوات السابقة ، وكان معظم هذه المنتجات مؤلفا من تجارة الدباغة ، والنيلة ، والقطن ، وخشب الصباغة ، وفلفل التاباسكو ، والحبوب الثمينة (٠٠٠) ولقد أُرسل من هذه المناطق الى هافانا والى الجزر منتجات مصنوعة من جلود مدبوغة ، وصابون ، وقطن ، بالاضافة الى الدقيق الذي كان يرسل أكثر من أي شيء آخر . وأدى نتاج هذا البيع الى بث الحياة في هذه الزراعة (٠٠٠) وازدادت محصولات الحبوب من كل نوع في هذه المناطق زيادة ملحوظة (٠٠٠) ويتسم تقسيم الأراضي فيها بأنه أكثر اجحافا وأشد لا مساواة من تقسيم الأراضي في اسبانيا . اذ أن فيها عددا من كبار الملاكين الزراعيين الذين يملكون أراض يمكن أن تُقام عليها مملكة كاملة (٠٠٠) وفي خلال السنوات الأخيرة عرف انتاج المناجم زيادة كبيرة (٠٠٠) ولا يرجع السبب في ذلك الى وجود فترات رخاء أو لصدور قانون المعادن ، بل يرجع الى أن عددا أكبر من الأشخاص اندفع الى العمل في المناجم (٠٠٠) ان عددا كبيرا من التجار القدامى الذين اعتادوا على تحقيق أرباح كبيرة بدون أخطار عن طريق تموين الأساطيل ، اتجهوا نحو الزراعة ونحو استغلال المناجم عندما لاحظوا بأن النظام التجاري الجديد يعرضهم لأخطار ولا يقدم لهم سوى أرباح أصغر (٠٠٠) » [١] .

---

(١) Revillia Gigedo op. cit., p. 198, 202, 205, 209, 210.

ويقول أحد المؤرخين المعاصرين ما يلي : « من عـام ١٧٧٩ حتى عام ١٨٠٣ تضاعفت قيمة العشور التي تعبر عن نمو الزراعة ثلاث مرات (...) ولأول مرة في تاريخ البلاد ارتفعت قيمة الانتاج الزراعي (الذي يحسب وفق قيمة العشور) حتى تجاوزت قيمة الانتاج المنجمي ، مع أن قطاع المناجم شهد نموا كبيرا في فترة ١٧٧٩ ـ ١٨٠٣ (...) وعندما زار هومبولدت اسبانيا الجديدة في عام ١٨٠٣ لاحظ بأن زيـادة الثروة في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن الثامن عشر زادت خطورة حـالات اللامساواة الاقتصادية في المجتمع المستعمـر (...) وهذا يعني ان زيادة الأسعار أغنت كبار الملاكين الزراعيين ، وعمّقت الانقسام بين مستويات رجال الدين العليا والسفلى ، وجعلت وضع الطبقات الفقيرة غير محتمل بشكل أكبر (...) أما من أدى نمو الملكيات الزراعية الكبيرة وصدمات الأزمات الموسمية الى طردهم من القريـة فقد تزايدوا وأدت زيادتهم الى زيادة عدد العاطلين عن العمل ، وارتفاع حدة التوتر الاجتماعي في المدن (...) وغدا عدم التوازن الناجم عن تزايد الثروات هذا واضحا لدرجـة جعلت من يراقبون الوضع كما هو في فترة ١٨٠٣ ـ ١٨٠٧ من أمثـال هومبولدت والأخ انطوان دوسان ميشيل ، وآبا اي كويبو ، ومجموعة الليبراليين الذين كانـوا يكتبـون في صحيفـة Jourual de Mexique يتوقعون انفجار صراع اجتماعي . وفي أيلول ١٨١٠ ، وبعد ٣٠ عاما من ارتفاع الأسعار المتزايد ، وبعد أزمتي ١٧٨٥ ـ ١٧٨٦ و ١٨٠١ ـ ١٨٠٢ وبصورة خاصة عندما وصلت موجة جديـدة من زيـادة الأسعـار الى ذروتها ، بدأ هيدالغو الثورة التي جعلت اسبانيـا الجديدة بعـد عشرة أعوام بلدا مستقلا »[1] . ولا بد لنا من أن نضيف بأن رجال العصابات القلائل التابعين لهيدالغو أو موريلوس لم يكونوا القـوة الحقيقية التي

---

(١) Florescamo, op. cit., p. 193 - 195.

انتزعت الاستقلال . وأن هذا الاستقلال تحقق تحت لواء « plan de Iguala » التي نادى بها الملاكون الزراعيون أنفسهم ، وحامل رايتهم ايتوربيد . وتشكل هذه التجربة في تاريخ أمريكا اللاتينية مع ذلك مثلا هاما تكرر بعد ذلك في التاريخ المكسيكي بشكل مشابه الى حد مدهش ، وذلك في عامي ١٨٥٧ و ١٩١٠ . وهذا مثال على مقولتنا الأساسية بأن تحولات علاقات التبعية الاستعمارية (في هذه الحالة في ظل اصلاحات البوربونيين الذين قرروا ادخال قسط أكبر من الحرية التجارية اعتبارا من عام ١٧٧٨ ، وزيادة الطلب الكوبي على الدقيق المكسيكي بعد زيادة الانتاج السكري مباشرة ـ ذلك الانتاج الذي أفاد من ثورة هاييتي في عام ١٧٩٠ التي أفادت من الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩) تؤدي الى تحول بنية الاقتصاد والطبقات في أمريكا اللاتينية ، كما سنرى ذلك فيما بعد ، عندما سنتحدث عن أسباب الاستقلال . ويحدد هذا التحول بدوره تبدلات في السياسة الطبقية للقطاع السائد ، كما يحدد بالتالي تبدلات في صراع الطبقة المقهورة الخاضعة للسيطرة .

يحلل ماريو غونغورا الأنموذج نفسه في أصل المرابعين (inquilinos) في الشيلي الوسطى : « ووقع في القرن الثامن عشر انعطاف رئيسي ، يتمثل بتجارة القمح مع بيرو ، تلك التجارة التي خلقت تنظيما أكثف للملكيات الزراعية الكبيرة ، وارتفاع قيمة الأراضي من آكونكاغا حتى كولشاغا ، وهي مناطق مصدّرة . ومن هنا جاء الميل الى تأجير الأراضي واعطاء بعض الأهمية لدفع أقساط الاجارات (...) الأمر الذي أدى الى زيادة تبعية المزارعين ، وتعاظم أعبائهم (...) وكانت الملكية الكبيرة تلقي على عاتق المزارعين ضرورة تقديم خدمات (سخرات) (...) ، وسقط تعبير «مزارع» نحو الضياع وفقد مدلوله. كان يستخدم

أيضا للدلالةعلى أشخاص من ذوي المستوى المتوسط والعالي ، وهذا ما دفع إلى استخدام كلمة مرابــع (inquilino) بدلا عنــه • والخلاصــة أن الأشكال الريفية لدين المرابعة (al inquilinage) والعمل بالأجرة اليومية كانت بعيدة كل البعد عن نظام الامتياز (en comienda) وعن مؤسسات الغزو الأولي • وهي تستمــد أصلها مــن الفترة الثانيــة في التــاريخ الاستعماري ، تلك الفترة التي حصلت منها هذه الأشكال الريفيــة على بنياتها ، التي يتربع في أعلاها الملاكون الزراعيون ، ويقبــع في أسفلهــا الاسبان الفقراء ، ومختلف أشكال الخلاسيين وأبناء الطوائف المتعــددة (•••) وتأكد وضع الطبقات بهذا الشكل فوق بعضها وتقوّى بالتدريج خلال القرنين الثامن عشر والتــاسع عشر • وتزايــدت أعبــاء المرابعين (inquilinos) ضمن النسبة نفسها (•••) ولقد تحول المرابع في القرن الثامن الى عامل زراعي تابع أكثر فأكثر (•••) وفق الميل الرامي الــى جعل المرابع بروليتاريا (prolitarisation) ، والذي تطور خلال القــرن التاسع عشر » • وعندما تزايدات حدة هذا التطور بشكل أكبر في نهايــة القرن الثامن عشر ، أدى الى الاستقلال كما سنرى في ما بعد •

وجرى التطور نفسه في كوبا ، وهذا ما يؤكده التحليل ومحــاضرة حول الزراعة في هافانا وأساليب تشجيعها التي وضعها المستغل والمنظّر الكوبي الرئيسي في ذلك العصر فرانسوا دو آرانغو اي بارينيو في عــام ١٧٩٢ ليقدمها لملك اسبانيا ولكل « من لا يعرفون شيئا عن الزراعــة في أمريكا أو عن نظام تقدمها (•••) الذي سيبدو للكثير من الناس نظامــا سخيفا لا يمكن تطبيقه » • ولقد عرف هذا الشخص وشرح أكثر من أي شخص آخر هذا الشكل الحقيقي للانتاج في ذلك العصر الذي كان عصر المشروع الكبير ، ان لم يكن عصر المشروع الرأسمالي •

« في عام ١٧٦٣ كانت هافانا لا تزال وكأنها مدينة في المهد ، ثم لم تلبث أن غدت في عام ١٧٧٩ مدينة تجارية كبيرة ، ترسل شحنات كبيرة من الشمع الى اسبانيا الجديدة ، وتقدم لشبه الجزيرة جميع السكر الذي تحتاجه وتستورده من الخارج ، وتبعث اليها بكثير من الجلود ، وكمية من البن والتبغ اللازمين للمصنع الملكي (...) ويمكن القول أن حرب ١٧٦٠ البائسة كانت عصر بعث هافانا الحقيقي . وأعطاها الحادث التعيس المتمثل باستسلامها للانكليز الحياة بشكلين . أولهما ناجم عن الثروات الكبيرة ، والاعداد الكبيرة من الزنوج ، والادوات ، والأقمشة التي جلبتها اليها تجارة بريطانيا العظمى خلال سنة واحدة ، والثاني هو أن البرهان أمام بلاطنا على أهمية هذه النقطة ، وجذب كل انتباهه واهتماماته نحوها (...) جعل وجود هذه الحقائق غير متلائم مع وجود شركة لا منافس لها . وسدد الى هذه الشركة ضربة قاتلة . وجُرّدت الشركة بعد ذلك من امتيازها القمعي ، وفُتحت الأبواب أمام التجارة الحرة بين هافانا واسبانيا ، ووُضعت قوانين معتدلة . ونُظم البريد الشهري للاتصال مع البلد الأم ، وعُقد مع عدد من المؤسسات اتفاق يتعلق بتجارة الرقيق من الزنوج (...) وأضيف الى مثل هذه التدابير الحكيمة أسباب خفية أخرى : ان ألف حادثة أخرى تضافرت لصالح الزراعة الكوبية . وسددت القدرة الالهية لفرنسا الكارثة التي تشكو منها الآن . وأدى الاضطراب والفوضى السائدين في المستعمرات الفرنسية الى انقاص منتجات هذه المستعمرات ، وأعطى منتجاتنا قيمة أكبر . وبفضل هذه المنتجات لم ينجم أي ضرر عن تدفق الزنوج الذين جلبتهم الارادة الملكية لعام ١٧٨٩ والمذكورة آنفا . واليوم ، وفي ظروف أسعد ناجمة عن تفاقم مآسي جارنا ، فاننا نبيع سكرنا بسعر مجز لا يمكن الحصول على أفضل منه . ولكن ماذا سيجري غدا ؟ ان هذا هو ما ينبغي

حقا أن يشغل بال كوبا (٠٠٠) وينجم عن كل ما قلناه انه اذا كانت الدولة راغبة بتشجيع صناعة مستعمراتها ، وخلق ميزان اقتصادي ملائم فيهـا ، فان عليها أن تراقب بالنسبة لانتاج هذه المستعمرات المسيرة السياسيـة التي تسير عليها الأمم الأخرى . ان من واجبها أن تقارن الثمن الـذي تفرضه عليها الزراعة في كل فرع مع الثمن المفروض على رعايا اسبانيـا ، بما في ذلك تكاليف النقل ومختلف المصروفات حتى تصل البضائع الـى السوق الاستهلاكية . فاذا كانت المقارنة غير ملائمـة بالنسبة لنا توجب علينا أن نبتعد عن فكرة فرض الرسوم ، والاقـلال من خروج البضائع ، ووضع الحواجـز ، واللجـوء على العكس الى اعطـاء المكافآت ومنح التسهيلات والاعفاءات ، أي العمل على الوصول باقتصادنا وصناعتنـا الى مستوى اقتصاد وصناعة منافسينا (٠٠٠)

« ولهذا العمل عدة صعوبات سنذكرها بعد أن نأخذ انتاج السكر كمثال (٠٠٠) وتأتي الصعوبة الأولى (٠٠٠) مـن أن تكاليف الأدوات والزنوج لدى منافسينا أقل من التكاليف المماثلة لدينا . ان حالة الرخاء والسعـة التي تميز الأسلوب الذي يمارس به الفرنسيون والانكليز التجارة والفنون تجعل مستعمراتهم قادرة على الحصول على جميع المحاصيل والأدوات التي تحتاجها بسعر يقل عن السعر الذي تدفعه مستعمراتنا . وهذه ميزة كبيرة الأهمية لا يمكن لأحد أن يتجاهلها . وينطبق هذا القول أيضا على مسألة شراء الزنوج : ولقد بدأنا الآن فقط بتقديم الوسائل اللازمـة لشرائهم بشكل ملائم مع بعض المزايا في مستعمراتنا الامريكية . ومـع هذا ، كـم ينبغي علينا الآن أن نتقدم حتى نستفيد من هذه المزايا ؟ (٠٠٠) والصعوبة الثانية (٠٠٠) هي أن منافسينا يصرفون أقـل مما نصرفه لاعالـة زنوجهم الذين يقدمون مع هذا عمـلا أكثـر . ويعيـل الفرنسيون والانكليـز والبرتغاليون عبيدهم بشكل مشابه في أغلب الأحيان . وهم لا يقدمـون

للعبيد نقود أو موادا غذائية (رغم أن قوانينهم تنص على تزويد العبيد بالمواد الغذائية) ، ولا يعطونهم سوى قطعة من الأرض لزراعتها ، والوقت اللازم لهذا العمل ، مع اختلاف تقدير هـذا الوقت من أمـة الى أخرى • ونحن نقدم الوقت نفسه لكل من يود ممارسة هذا العمل ولكننا لا تتوانى عن أن نقدم لعبيدنا حصة يومية تضم اللحم والخضار • وأيام العطل لدى الانكليز والفرنسيين أقل من أيام العطـل عندنا ، لذا فهم يأخـذون من عبيدهم عملا أكبر • وتأتي الصعوبـة الثالثـة من أن تحسين معلومـات منافسينا في مجال الزراعة أكبر مما هو عندنا • ولا بد من تسليط الأضواء على هذه الفكرة حتى نثبتها وليس علينا أن نجوب أرياف هافانا لنعـرف أن المعلومات المفيدة عن الفيزياء الطبيعية والكيمياء والبستنة فيها عبـارة عن أمور غريبة مجهولة تماما ، ولا يعرف الناس حتى اسمها • ولكن حتى بصورة مستقلة عن هذه الميزات ، فان من الضروري أن نتوقف عند نقطة محددة لنعرف الحالة المختلفة في هذه الزراعة أو تلك (•••) والصعوبـة الرابعة (•••) هي أن منافسينا يفرضون في مصانعهم نظاما وتوفيرا أكبـر (•••) ولم يعد لدينا طواحين هوائية أو مائية ، كما لم يعد لدينا فكرة عما يمكن أن تقدمه مثل هذه الطواحين ، على حين أن هذه الطواحين منتشرة جدا في المستعمرات الأجنبية • أما في الأماكن التي لا تسمح باستخدامها ، فان منافسينا يستخدمون طواحين حديدية جيدة الصنع ، تصنع الأحواض في وضع أفقي ، وتنجح في سحق كمية من قصب السكر تفوق ما يمكن أن تسحقه فـي المـدة نفسهـا • ويستخـدم منـافسونـا لطبـخ عصـير القصـب سخّانـات توفـر عليهـم استهـلاك الحطـب الـى حـد بعيـد لان بقايـا القصب المعصورة الجافـة أو عيـدان القصب نفسها تكفي في هذه العملية• أما في هافانا فان عندنا دائما معضلة تتمثل فيمعرفة ما اذا كانت هذه السخّاناتتلائم أكثر من صرف ١/٩ كمية المحصول الواجب قطعه ، ونقل جميع الأخشاب من الغابات لكل مـوسم

(•••) وتمثل الصعوبة الخامسة في أن أسواقهم أكثر حرية وأفضل حماية من أسواقنا (•••) والصعوبة السادسة هي أن نظامهم الجمركي يحثهم على العمل بدلاً من أن يعيقه (•••) وتأتي الصعوبة السابعة والأخيرة من أنهم لا ينوءون مثلنا تحت عبء الربا الثقيل (•••) فمعظم ممتلكات غواريكو (اسم الجزء الفرنسي من سان دومينيك) وجامايكا مملوكة لتجار أو لملاكين يقيمون في القارة الأم • وتنقذها هذه الحالة أو تلك من الظلم المزدوج للتاجر ، لانها غير مضطرة لان تطلب منه المال بفائدة باهظة للحصول على كميات النقود الكبيرة التي يبغي دفعها عند كل محصول ، وليس عليها أن تدفع غاليا ثمن المنتجات اللازمة لها • ويأتيها الزنوج ، والآلات ، والمعدات وحتى الأقمشة اللازمة لاكساء عبيدها من القارة الأم أو بفضل جهود المالك أو التاجر ـ الشريك • لذا فهي لا تهتم أبدا أو مطلقا بنقص السعر • وعلى العكس فانه ليس للهافاني ملاك مقيم في القارة الأم ، أو شراكة مع الوسيط ، كما أن معظم سكان هافانا يحاولون تنظيم أمورهم المالية مع رأس مال صغير • وهم يستدينون ليضمنوا حسن سير تجارتهم • وليس أمامهم الا أن يقبلوا التعرض لظلم من يملكون الأموال ومستودعات المعدات اللازمة لهم • ومن هنا جاءت عمليات البورصة المدمرة والشائعة كثيرا في هافانا • ويمكن التفكير بهذه الصعوبات • لاننا اذا لم نكن متفوقين بشيء على صناعة منافسينا ، واذا كان كل خط في اطار المقارنة الذي رسمته منذ قليل يدل على أن بيننا مسافة تعدل المسافة بين الواحد والعشرة ، فكيف سيكون بوسعنا ايجاد السوق لما يفيض عندنا بعد أن تسد الفجوة التي نستفيد منها اليوم بفضل الكارثة التي أصابت غواريكو ؟ وكيف يمكننا متابعة المنافسة في الأسواق الأجنبية ؟ (•••) ان الافادة من اللحظة التي تمر فيها على أرضنا الثروات التي كانت أراضي غواريكو الضيقة تعطيها للشعب الفرنسي قد يبدو عملا كبيرا ومبالغا به

بالنسبة لمن لا يعرفون شيئا عن الزراعة في أمريكا ، أو عن نظام تقدمها . ولكل من اعتادوا على وتيرة الزراعة البطيئة فيأوروبا بشكل يجعلهم يرون أن انشاء مزرعة قصب سكر أو قطن أو بن ..الخ ، لا يعطي ثماره الا بعد عدد من السنوات يعادل عدد السنوات اللازمة لمزارع التوت والرمان ، ولا يمكن أن يكونفيهذه المزارعرجاليصنعون الثقافة الا بعد انتظار التكاثر البشري البطيء . وانني أعيد هؤلاء الاشخاص الى التاريخ لكي يرد عليهم . وسيرون في التاريخ كيف نمت جامايكا خلال سنوات جد قليلة ، وكيف خلقت سان دومينيك الفرنسية في أقل من ٣٠ سنة قواعد الثروات التي كانت تملكها قبل انتفاضة عبيدها ، وكيف اننا استطعنا خلال ١٦ سنة فقط (من عام ١٧٦٣ حتى عام ١٧٧٩) وبدون هذا العدد من الميزات أن نعطي لمحصولاتنا كل قيمتها الراهنة . ان من يعرف شيئا عن هذه الانواع من الزراعة سيقول مثلي بأنه اذا كان هناك مصادرة ثروة كافية لكي يشتري التجار ويدخلوا الى موانيء كوبا في عام واحد جميع الزنوج الذين تحتاجهم الجزيرة لزراعة اراضيها . فان انتاج هؤلاء الزنوج سيصل على سبيل المثال الى ضعف ما تحدثنا عنه الـ « غازيت » حول مردودالمنتجات في القسم الفرنسي من سان دومينيك . ويمكننا القول دون شك : لقد جاء عصر رخائنا وسعادتنا (...) فماذا ننتظر ؟

ولماذا نتوقف [1] (...) ؟ » .

والحقيقة أنهم لم ينتظروا ولم يتوقفوا . ولكن الكوبيين وعلى رأسهم ارنغو اي بارينيو طبقوا برنامجهم مع النتائج التي يحللها مانويل

(١) Arrang y parreno , Discurso sobre la agricultura de la Habana y medios de formentarla, Documentos para la Historia de Cuba-Epoca colonial, La Habara, Editoria del Consejo Nacional de universidades 1956, pp. 184, 197 .

مورينو فراجينال في دراسته الرائعة عن المركز السكري :
le complexe économique et social cubain du sucre

: « اختفت بين عام ١٧٦٣ و ١٧٩٢ كافة العوامل التي توقف التطور السكري في كوبا ، وتحولت الجزيرة الى أول منتج عالمي (...) ومن المهم التأكيد على أن زيادة انتاج السكر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تمت بفضل الاسعار العالية للانتاج . تلك الاسعار التي تم الحفاظ عليها خلال اكثر من ستين عاما . ففي عام ١٧٤٨ كان سعر السكر في ميناء هافانا من ١٢ الى ١٨ ريو . وفي عام ١٧٦٠ وصل السعر الى ١٢ ـ ١٦ ريو ، وبقي هذا المعدّل المتوسط وحافظ على مستواه حتى الثورة الفرنسية حيث أدى اضطراب السوق الناجم عن دمار هاييتي الى ارتفاع السعر الى قمم عالية اسطورية (من ٣٦ الى ٤٨ ريو) ليعود بعد ذلك الى معدّله الطبيعي من ١٣٫٥ الى ١٦ ريو في نهاية القرن (...) ولقد تم جني آخر محصول عادي قبل احتلال الانكليز لهافانا بعد قطع قصب السكر من أراض مساحتها ٣٢٠ كاباليرياس [٦] .

« في عام ١٧٩٢ بلغت مساحة الأراضي المشغولة بالمراكز السكرية في هافانا ما يعادل ٥٠٠٠ كاباليرياس . وكانت المساحة المتوسطة لكل مركز في عام ١٩٦٢ تساوي ١٠ الى ١٢ كاباليرياس على حين بلغت هذه المساحة

---

(٦) مقياس زراعي متبدل بتبدل بلدان أمريكا اللاتينية وبتبدل العصور . ويرى م. غوتلمان في كتاب Agriculture Socialisé à Cuba منشورات ماسبيرو ١٩٦٧ ان كل كاباليريا : ٩٫٤ هيكتار . ويرى اوروسا أن الكاباليريا : ١٣٫٤ هيكتار . أنظر كارول في كتابه Les Guérillos au Pouvoir منشورات لافون ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٣٤٩ (ملاحظة) ، و ٤٠٧ (ملاحظة) .

في عام ١٧٩٢ حوالي ٢٢ كاباليرياس . ومع تزايد القـدرة الانتاجيـة ، ضاعف المركز مساحة الأراضي التي يشغلها (...) .

« واتسمت فترة الازدهار في عام ١٧٩٢ ، بأن ابتعد الناس الى حد لا يصدّق عن كل نشاط لا يستهدف الانتاج السكري بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وكان ذلك تضحية وطنية كبيرة على مذابح السكر . وفي الحالـة التي عرفها خوزيه سيدانو آنذاك بأنها « ترك الضروري لتشجيع النافع » على اعتبار أن النافع هو جميع النشاطات المجزية التي كانت تعطي أعلـى الأرباح (...) كان صغار مزارعي التبغ (los vegueros) أول المتضررين من صدمة التوسع السكري المفاجيء . ومن المنطقي أن أراضي زراعة التبغ كانت أول أرض تعرضت لاجتياح مزارع القصب ، فهي خصبة ، مرويـة بصورة طبيعية ، ومعدّة الى حد يسمح بالبدء فورا بزراعة القصب ، وتضم الأخشاب اللازمة لايقاد النار (اللازمة لصناعة السكر) ، وتقع في مواقع جيدة ، وتتمتع بطرقات ومسالك تصلها بموانيء الشحن ـ فلقد كان التبغ أيضا من المنتجات المعدّة للتصدير ـ وأخيرا ، فقد كانت هـذه المزارع المناطق السكنية الوحيدة التي يمكـن فيها انتـزاع العمـال المأجورين واستخدامهم للعمل في مراكز السكر . [٧] وهكذا بـدأت مشـروعات المراكز تسير وفق الطرقات التي خططت قبل كل شيء من اجل مزارع التبغ (...) وأحرق خوزيه دوكوكا أفضل ١١ مزرعة ، ولكنها لم تكن مزارعه بل مزارع صغار المزارعين . وعلى الأراضي التي ينبعـث منها الدخان ، ومستودعات التبـغ المحترقة امتدت مـزارع القصـب ، وارتفـع مركز Nuestra Senora de las Mercdes [٨] (سيدة الخلاص) . وكـان صاحب هذا المركز خوزيه دوكوكا ...

---

(٧) الخطوط موجودة في الأصل .

(٨) الخطوط موجودة في الأصل .

« وكان لهذه المضاربة الجارفة التي زادت ثراء اوليغارشية هافانا تأثيرات رهيبة على الطبقات الدنيا • وفي منتصف عام ١٧٩٩ اضطر القائد العام الى الاعتراف بأن الأسعار تزايدت بشكل مخجل ، وأن الخبز الـذي يؤكل في هافانا مصنوع من الدقيق الفاسد• وتقرير المركيز دوسوميرولوس القادم حديثا مؤثر الى حد بعيد • ولكن الوضع في المراكز هو أسوأ الأوضاع• ولقد اختفى اللحم المدخن ولحم سمك المورو بعد الحرب•وأجبر الزنوج رغم سوء تغذيتهم على العمل بشكل متواصل ولمدة ٢٠ ساعة يوميا وهم يموتون في الريف بالآلاف • ويترك الطبيب فرانسوا باريرا اي دومينغو الذي شهد حقبة الفناء هذه كتابات رهيبة تصف حقول قصب السكر الكوبية في عام ١٧٩٧ • وهو يذكر عند تحليله لامراض الزنوج أن الأمراض الرئيسية هي الأمراض الناجمة عن نقص التغذية • ويعترف أن نقص عصير القصب جعلهم « يموتون من الجوع » • وكانت أول رقصات الملايين بؤس مأساوي وسط الطبقات الدنيا (•••) •

« ومن الطبيعي أنه ما كان ليحصل كل هذا لولا الدعم الرسمي الكامل ، ولولا المراقبة الفعلية للسلطة العامة (•••) وأدى الازدهار السكري في عام ١٧٩٢ الى اصابة كل الاشكال الادارية والاقتصادية في المستعمرة القديمة بشيخوخة مفاجئة • وكل ما كان مؤهلا للتبدل بالضرورة بعد بضع عشرات السنين تبدّل خلال بضع سنوات (•••) ومن المفيد أيضا أن نذكر أن منتجي السكر الذين غدوا حكاما مسؤولين زادوا سرعة تحويل الاقتصاد الكوبي نحو الرأسمالية ، ووجدوا أنفسهم مضطرين لاجراء تبديلات جد هامة في البنية العليا الاستعمارية بشكل جعلهم يأخذون فيما بعد اسم الاصلاحيين الكبار [٩] (•••) « ان الشكل الملائم

---

(٩)الخطوط موجودة في الأصل .

لملكية الأرض هو شكل يخلقه نظام الانتاج الرأسمالي نفسه • وينتج عن ذلك أن الملكية الاقطاعية للأرض ، والملكية الفلاحية الصغيرة تتحولان عند تواجدهما وتطابقهما مع نظام المشاع الى شكل ملائم لهذا الاسلوب من الانتاج بالقدر الذي يتمكن فيها شكلها القانوني من التميّز عنه » انهذه الفكرة التي حددها ماركس شوهدت على الأرض الكوبية في بعض الأحيان بشكل أوضح مما شوهدت فيه في البلدان الأوروبية نفسها ، وذلك عندما كان النظام القانوني كله مائعا خلال سنوات الأزدهار السكري العشرين (•••) »[١٠]

هكذا بدأت الظاهرة التاريخية لتطور التخلف في كوبا ــ تبدل بشكل التبعية ، وتحول في بنية الاقتصاد والطبقات ، وسياسة بورجوازية جديدة (بما في ذلك البنية القومية) ــ بشكل لخصه المؤرخ راميرو غيرّا اي سانشيز منذ عام ١٩٠٨ تحت عنوان « التطور القاسي للملكية الزراعية : زيادة في الانتاج ، وتبعية اقتصادية ، وفقر متزايد في كوبا » وهو عنوان الفصل السادس عشر من كتابه الكلاسيكي ، السكر والسكان في جزر الأنتيل • وتطور شكل نمو الملكية الزراعية الكبيرة نفسه بصورة مماثلة في الحقبة نفسها في الأرجنتين والأورغواي وسان باولو والشيلي وبيرو وكولومبيا وفنزويلا وأمريكا الوسطى وكل أمريكا اللاتينية • وكانت الأسباب الرئيسية هي نفسها دائما • وبما أننا لا نستطيع ضمن حدود دراستنا فحص هذه الأسباب لكل بلد من البلدان فاننا سنكتفي بدراسة حالة بلد واحد يقدم لنا مثالا خاصا مفيدا ، ألا وهو المكسيك •

لنعد الى التجربة المكسيكية في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن ،

---

(١٠) Morueo Franginale, El ingenio : El Complejo Economico Social Cubano del Azoucar, La Habana, Commision Nacional Cubano de L'u.N.E.S.C.O., 1964 p. 5, 10-11,12,13,35,37 .

عندما تزايد الطلب بالنسبة للمنتجات الزراعية والمنجمية في المكسيك بعد التغلغل المتزايد للامبريالية الامريكية الشمالية والأوروبية ، ولنسمع أقوال بعض الشهود المعاصرين المؤهلين لتقديم شهاداتهم، ولنبدأ بشهادةمساعد وزير الخارجية ومدير الزراعة العام في حكومة ماديرو : « وفي مجال الزراعة كانت سياسة الديكتاتورية متأثرة الى حد بعيد في عصرها الأول بالوزير باشيكو ، وهو جنرال منحدر من الشعب مثل دياز • أما فيشكلها النهائي ، وعندما تم انجاز التنظيم الرأسمالي فقد تأثرت هذه السياسة بالوزير مولينا الملاك الكبير في يوكوتان وصاحب امتياز مراكز قطع الأخشاب في كينتانا رو ، وسياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بالمجموعة «العلمية» • فلقد تبنى كلا الوزيرين الرأسمالية الراغبة بأن يكون البلسم الشافي للتطور متمثلا في زيادة الثروة العامة التي تتطلب السلام « بأي ثمن » كما كان يقول الخائن هويرتا •

« وأحيا باشيكو قطع الارض القديمة الواقعة بين استثماريين منجميين كانا قد شاركا بشكل واسع في خلق الملكية الزراعية الكبيرة وتطويرها • وأصدر قانون ١٥ كانون الاول ١٨٨٣ الذي أنشأ بموجبه شركات تحديد الاراضي وتعليمها • فأيقظ بذلك سوق الاراضي وأثار ارتفاعا كبيرا بقيمة الملكية الريفية • ولم تمض فترة قصيرة من الزمن حتى تكونت كمية كبيرة من الملكيات الزراعية التي أدخلت في طبقة النبلاء الريفيين غالبية زعماء ثورة التوكستيبك الشعبيين ، وعددا كبيرا من الأجانب ، على حين قامت الكنيسة باعادة سلطتها القديمة بسرعة كبيرة ، واشترت ملكيات ريفية عن طريق الوسطاء،أو ورثتها عن المسنين السائرين بخطىحثيثة نحوالموت والمذعورين من صورة عذاب الآخرة الرهيب (•••) وغدت نتيجة هذه السياسة واضحة اكثر فأكثر • وصار الملاكون الزراعيون يجنون كل عام محاصيل أوفر • وازداد سعر الأرض باستمرار على حين

كانت قيمة العمل تتناقص . وكان الفقراء يحسون ببؤسهم اكثر فأكثر كلما زادت ثروة الملاكين الزراعيين . وغدا التنظيم الرأسمالي الوسيلة الاكثر فاعلية لزيادة عبودية الشعب وبؤسه ، وتفاقم اللامساواة السائدة بين الفقراء والاغنياء ، طالما أن الاغنياء كانوا يزدادون كل يوم غنى على حين يزداد الفقراء فقرا (...) ويقال ، وهذا أمر مؤكد ، بأن ارتفاع دخل الأرض جعل الصناعة الزراعية بشكلها الرأسمالي ، نشاطا مجزيا يزداد عطاؤه كل يوم . ولكن هذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، ونقص تكاليف الانتاج . وينبثق هذا الأمر من استعباد العامل الزراعي وسيطرة الملاكين الزراعيين على الحكومة . فلقد أعطتهم هذه السيطرة الامتيازات التي استخدموها كسلاح فعال للتغلب على المالك الصغير وامتصاصه . ومع تزايد الدخل بفضل استغلال الأرض المحتكرة عالية المردود وبفضل تزايد النهب الذي يتعرض اليه العاملون في الأرض ، تحول هذا التزايد الى حافز ودافع للاستغلال الرأسمالي (...) ويقود احتكار الأرض بصورة محتومة الى تخفيض الأجور (...) ولقد أشرنا الى الأجور المتدنية كعامل من العوامل التي تساعد الاستغلال الرأسمالي للأرض عن طريق تخفيض كلفة الانتاج وتقوية النظام نفسه (...) ويشكل التنظيم المصرفي المتمتع بامتيازات واضحة قوة اقتصادية واجتماعية لا تقاوم (...) ولقد قدم تنظيم السكك الحديدية الى الملكية الزراعية الكبيرة ونظام الاستعباد الريفي مساعدة فعالة ، ودعم موقفهما (...) وتمثل العمل الحكومي الذي قام به الجنرال دياز في تقوية النظام الرأسمالي بشكل منهجي »[١١] .

---

(١١) Gozalez Roay Covarrubias, El Problema rural de Mexico, Mexico, Palacio Nacional, 1971, p. 86-88, 55, 58, 71 .

ويؤكد ذلك المهندس لوروفيا داس وهو من « رجال العلم » المعروفين ومدير عام للزراعة . ويذكر تأكيده في تقريره الرسمي الذي يقول فيه :

« واذا كانت الملكيات الكبيرة باقية فان بقاءها هو نتيجة منطقية لحالة التطور التي تجتازها الزراعة عندنا . ولا بد من بقاء هذه الملكيات رغم اكثر المقترحات صراحة وأفضلها نية طالما أننا لم نتمكن من تحريك الحواجز التي تؤخر تقدمنا الريفي . وتفرض الزراعة الكبيرة نفسها ، وتلغي الاستثمار العائلي الصغير بعد الاستيلاء على الأراضي . وتحس الملكيات الكبيرة بجذب كبير نحو المزايا الاقتصادية الناجمة عن السببين التاليين : ١) الاسعار العالية التي وصلت اليها البضائع الضرورية بسبب نقص انتاجنا الزراعي والقوانين الجمركية التي تثقل على استيرادالمنتجات الاجنبية اللازمة لاكمال حاجاتنا الاستهلاكية . ويأتي نقص هذه المنتجات قبل كل شيء من الربح العالي الذي يحققه أصحاب الأراضي من انتاجها ومن ارتفاع أسعار الأراضي القابلة للزراعة والتي لا يستطيع امتلاكها سوى أصحاب المشروعات الكبيرة من الرأسماليين ، ٢) رخص اليد العاملة . الأمر الذي ينقص تكلفة الانتاج بشكل نسبي ان لم يكن مطلقا ويحدد بذلك التأثير الذي ذكرناه سابقا والخاص برفع قيمة الربح الزراعي . ويضاف الى هذين السببين اللذين ينبغي اعتبارهما كأقوى دعم لتنظيما الريفي الحالي سبب ثالث يمكن أن يكون الى حد ما النتيجة الطبيعية له ، ويشكل بحد ذاته حاجزا قويا أمام الرغبة بالانتاج الصغير : وهو عدم وجود عنصر زراعي ، غير رأسمالي ، يمتلك الامكانات الضرورية للقيام بالزراعة العائلية . ان تأثيرات انتاجنا الزراعي غير الكافي ضارة بشكل مزدوج : اذ يثقل السعر العالي للبضائع على الطبقات المستهلكة التي تحصل على حاجتها بسعر اعلى من السعر الذي كان من الممكن دفعه ويحافظ هذا السعر العالي من جهة أخرى على الأرباح العالية المكتسبة من

الصناعة الزراعية ، ويجذب رؤوس الأمـوال بواسطة ظاهـرة اقتصادية طبيعية ، ولا يسمح للمزارع الصغير بأية منافسة ومن السخف التفكيـر بأن الزراعة العائلية الصغيرة ممكنة طالما أن الرأسمالي يرى بأن من الأفضل والأربح زراعة حقول واسعة • كما أن من السخف أيضا الافتراض بـأن عمال ورشة أهلية محلية قادرون على منافسة الصناعة الكبيرة التي تقـدم المنتجات الاستهلاكية • أو الاعتقاد بـأن التجارة الصغيرة ستكون قادرة على الحاق الافلاس بمؤسسات الاستيراد الكبيرة • ومن الممكن ولا شك في بعض الحالات بقاء المالك الصغير الى جوار المستغل الغني ، كما يمكن الحفاظ على الصناعي المتواضع الى جوار المعامل الكبيرة • ولكن هاتيـن الحالتين المنعزلتين اللتين يمكن تفسيرهما بظروف فردية خاصة لا تبرر مطلقا التعميم الذي يستهدف الزراعة أو الصناعة الوطنية » •

ولقد أثبت التاريخ صحة هذا التحليل • فبعد الثـورة التي دفعت الانسانية ثمنها حياة مليوني انسان ، وبعد أوسع وأعمق اصلاح زراعـي بورجوازي شهده العالم ، يحدد كتاب نشر حديثـا حول اللاتيفوندية الجديدة والاستغلال في المكسيك ما يلي (١٢) : « يمكن بكل وضوح تقييم أثر الطلب الأجنبي بالأرقام التالية : في عـام ١٩٤٠ كانـت قيمة الانتاج الزراعي وتربية المواشي تمثل حوالي ١٠ر٣ ٪ من الصادرات الكليـة ، على حين وصلت هذه النسبة في عام ١٩٤٥ الى حوالي ٢١٪ • وهذا يعني أنه منذ ذلك الوقت سيكون نمو نشاطات الزراعـة وتربيـة المواشي ، والزراعة بصورة خاصة ــ محددا قبل كل شيء بالظروف القائمة في السوق

---

(١٢) R. Stavenhagen , F. Paz Sanchez, C. Cardenas et A. Bonilla , « Neolatifundismo y explotacion de Emiliano Zapata o Anderson Clayton & Co. Mexico » Nuestra Tiempo , 1968, p. 75-76

الأجنبية لا في السوق الأهلية المحلية . وينجم عن ذلك بصورة منطقيـة أن تتجه أفضل الاراضي ـ الاراضي المروية ـ وغالبية الأموال والمصروفات نحو هذا النـوع من الزراعة ، على حين تحس البـلاد بنقص الـذرة ، والفاصولياء ، والشموم النباتية ، وعدد من المنتجات الاخرى التي لا بد من استيرادها ، الأمر الذي يخلق « سوقا سوداء » تشكل أصل عدد كبير من الثروات (...) »

« واعتبارا من عام ١٨٤٠ ، أو بشكل أدق بدءا من عام ١٨٤٦ :

١) تعلق تطور الزراعة بالقوى الأجنبية (الطلب وحجم الأمـوال المستخدمة) أكثر من تعلقه بالسوق الأهلية المحلية .

٢) بدأت أفضل الأراضي ، أي الأراضي المروية ، ومصادر الثروة الاخرى مثل : رأس المال ، وقوة العمل ، والقروض ، والجهود البدنية، بالتجمع في مناطق محددة وبين أيدي بعض المالكين .

٣) فتح هذا النمو الأبواب أمـام رأس المال الأجنبي الذي بـدأ عملية سيطرة شملت الزراعة الوطنية .

٤) بدأت المنتجات الزراعية تشكل قاعدة الميزان التجاري المكسيكي ناحية الصادرات (...) .

٥) ان سياسة البلد الاقتصادية، وبصورة خاصة السياسة الضريبية والنقدية ، لم تشارك في تجاوز ظروف حياة سكان الريف البائسة ، ولم تخلص هؤلاء السكان من الاستغـلال ، ولكنهـا دعمت علـى العكس احتكار الأراضي ، واستغلال العمل البشري .

٦) شاركت هذه السياسة نفسها في خلق اجحاف كبير في توزيـع الدخل » [١٣] .

---

(١٣) المرجع السابق ، الصفحة ٧٧ ـ ٧٨ .

« (...) ولقد تزايدت حدة هذه الميول خلال السنوات العشر الأخيرة . وحافظت وتيرة تطور الزراعة على مستوى عال حتى عام ١٩٥٥ بفضل فتح مساحات واسعة أمام الزراعة المروية ، وبفضل التزايد الملحوظ في مستويات التثمير سواء جاءها هذا التثمير من القطاع العام أم من الأفراد الذين شجعهم التطور والتوسع والتضخم المالي ودفعهم الى تثمير قسط كبير من امكاناتهم في الزراعات الصناعية . ومن جهة أخرى ، فان « تشجيع » السوق العالمية من جراء الحرب الكورية ، جعل هذه السوق تحافظ على أسعار عالية بالنسبة لأهم منتجات التصدير : كالقطن ، والبن ، والبندورة ، الخ . » [١٤] .

ولا بد هنا من الاشارة الى أنه « حتى ذلك الوقت كانت الملكية الصغيرة تبلغ حقا ٨٦ ٪ من الوحدات المستغلة . لانه لم يكن من الممكن اعتبار الملكية الجماعية كذلك الا في عدد قليل من الحالات . وهذه الحالات المعضلة المركزية للزراعة في اللحظة الحاضرة » [١٥] . ولقد دل الاحصاء في عام ١٩٦٠ على أن الانتاج يضم مليونا و ٣١ ألف قطعة أرض ، حصل ٩٤٫٣ ٪ منها على دخول تقل عن ٢٥٠٠ بيزوس ، على حين حصلت ٢ ٪ من الأراضي فقط على ٧٠٫١ ٪ من قيمةالمبيعات. ولاعطاء فكرة عن التمركز الكبير الذي يشكو منه الوسط الزراعي ، فان علينا أن نذكر بأن ١٠ ٪ من الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة الامريكية تنتج ٤٠ ٪ من المبيعات . ويقال أن هذا يتطلب درجة عالية من التمركز . ويوضح ما قلناه آنفا أن الزراعة تشكل عملا رائعا بالنسبة لبعض الأشخاص ، على حين تعيش غالبية السكان العاملين في مجال الزراعة في ظروف جد حرجة . ان أكثر من ٥٥ ٪ من الأراضيالتي

---

(١٤) المرجع السابق ، الصفحة ٧٨ ـ ٧٩ .

(١٥) المرجع السابق ، الصفحة ٨٤ ، الخطوط موجودة في الأصل .

تم احصائها حققت في عام ١٩٦٠ مبيعات تقل عن ١٠٠٠ بيزوس (٨٠ دولارا امريكيا » [١٦] •

« وفي فترة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ ، زاد السكان الزراعيون بنسبة ٣٣ ٪ ، وزاد عدد أفراد الملكيات الجماعية في الفترة نفسها بمقدار ٩ ٪ تقريبا ، ونقص عدد المالكين بحوالي ٥ ٪ بسبب عملية تمركز الأراضي في القطاع الخاص • وارتفع عدد العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا يستغلونها بنسبة ٦٠ ٪ ، وقفز عددهم من مليونين الى ٣ر٣ مليون شخص • وارتفع عدد السكان الزراعيين المحرومين من أية أرض ، وتجاوز في عام ١٩٦٠ (بالقيمة المطلقة) عدد هؤلاء السكان في عام ١٩٣٠ و ١٩٦٠ • وهو يشكل اليوم أكثر من نصف مجمل السكان الزراعيين • فاذا حللنا الفترة المدروسة (١٩٣٠ ــ ١٩٦٠) وجدنا أنه الى جوار نمو السكان الزراعيين بنسبة ٧٠ ٪ ، فان عدد أعضاء الملكيات الجماعية تزايد بنسبة ١٠٠ ٪ ، وأن عدد المالكين ازداد بنسبة ١١٣ ٪ ، على حين لم يتزايد عدد الفلاحين المحرومين من الأرض الا بمقدار ٣٣ ٪ تقريبا • ولكن اذا لم نحلل سوى فترة ١٩٤٠ ــ ١٩٦٠ لوجدنا أن النسب معكوسة • ففي خلال هذه السنوات ، تزايد عدد السكان الزراعيين بصورة اجمالية بنسبة ٦٠ ٪ ، على حين لم يتزايد عدد أعضاء الملكيات الجماعية الا بمقدار ٦ر٢٢ ٪ • وتزايد عدد المالكين بنسبة ٦ر٨١ ٪ ، كما تزايد عدد العمال الزراعيين المحرومين من الأرض بنسبة ٧٤ ٪ • وتعكس هذه الأرقام التبدل الذي أصاب السياسة الزراعية منذ عام ١٩٤٠ » [١٧] •

---

(١٦) المرجع السابق ، الصفحة ٨٦ ــ ٨٧ •

(١٧) المرجع السابق ، الصفحة ٣٠ ــ ٣١ •

« واختفت الملكية الزراعية التقليدية (hacinda) بصورة فعلية من الريف الوطني ، باستثناء بعض المناطق النائية في شيهواهوا وشياباز. ولكن الملكية الكبيرة التي تحتكر الأراضي والمياه والمصادر الأخرى على حساب صغار المزارعين (في قطع الأرض الخاصة الصغيرة وفي الأرض الجماعية) لا تزال تشكل القاعدة لا الاستثناء في عدد كبير من مناطق البلاد . وللتملص من التشريع الزراعي ، قسمت الملكيات الكبيرة ظاهريا وسجلت باسم المالك الزراعي أو بأسماء وأشخاص موهومين . وهكذا تشكلت الملكيات الكبيرة الجديدة ، وخاصة في المناطق المروية الغنية في الشمال الغربي . ونذكر على سبيل المثال أن ٨٥ مالكا يسيطرون في وادي ياكي على ١١٦٨٠٠ هيكتار من أفضل الأراضي المروية المسجلة باسم ١١٩١ شخصا . وهذا يعني أن متوسط مساحة كل ملكية هو ١٤٠٠ هيكتار . وليس هناك احصائيات تسمح بالتعبير عن هذا الأمر بصورة كمية ، ولكن يكفي قراءة شهادات الفلاحين في مختلف مناطق الجمهورية كيما نفهم بأن اللاتيفوندية الجديدة (néo Latifundisme) أوسع بكثير مما يمكن تصوره بعد الاطلاع على الأرقام المعروفة » .

وهكذا فان بوسعنا أن نستنتج ، كما استنتج مؤلف الكتاب المذكور بأن « معضلة المكسيك الزراعية هي اليوم أكثر تعقيدا ، وأشد خطورة في بعض جهاتها ولا شك مما كانت عليه عندما كان جيش الجنوب يقاتل تحت لواء ايميليانو زاباتا منذ حوالي ٥٠ عاما . ان تمركز الأرض ــ وبقية الموارد الانتاجية ــ قد أخذ أشكالا جديدة ، كما أن السيطرة التي تمارسها جميع شركات « اندرسون كلايتون » تشكل مع عملية التمركز أمورا تلتقي وتتحد في أمر واحد هو : الاستغلال المتزايد للجماهير الفلاحية الواسعة ... » و « ليست اللاتيفوندية الجديدة أمرا منعزلا . ولا يمكن اعادتها الى عوامل عرضية ، مثل حيل مالك زراعي

كبير ، وفساد موظف من الموظفين ، ونقص الموارد أو الأشخاص المؤهلين في هذا المرفق أو ذاك من مرافق الدولة . وليست اللاتيفوندية الجديدة سوى النتيجة الطبيعية لبنية السلطة الحاليـة ، أي للبنيـة الطبقيـة في البلاد » [١٨] .

ان هذا الاستنتاج الخاص الذي توصل اليه المحللون ، وهم كما نذكر أخصائيون في الزراعة المكسيكية الحالية ، عبـارة عن الفكرة التي تحاول هذه الدراسة تعميمها على كل امريكا اللاتينية وتاريخها ـ حتى اندلاع الثورة الكوبية .

---

(١٨) المرجع السابق ، الصفحة ١٩ .

٣

الاستقلال

والآن ، وبعد أن تقدمنا عبر التاريخ ، لنعد الى القرن الثامن عشر بغية فحص أسباب الاستقلال الشكلي الذي حققته بلدان أمريكا اللاتينية آنذاك . ويبدو لنا قبل كل شيء أن الاستقلال تم بالدقة خلال سنوات ١٨١٠ ــ ١٨٢٠ ، عندما أضعفت الحروب النابليونية بصورة ملموسة العلاقات بين المستعمرات الامريكية من جهة واسبانيا والبرتغال من جهة أخرى نظرا لاحتلال الجيوش الفرنسية لهذين البلدين . ولكن هذا التبديل بالعلاقات الاستعمارية ، والذي كان عليه أن يبدّل البنية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية لم يكن سوى نهاية تطور تاريخي بدأ قبل ذلك بفترة طويلة . فمنذ تدمير الآرمادا من قبل الانكليز في عام ١٥٨٨ ، ومنذ استعمار البرتغال اقتصاديا وحرمانها من !الصناعة بسلسلة من المعاهدات التجارية التي بلغت أوجها باتفاقية ماتوين في عام ١٧٠٣ ، استطاعت بريطانيا العظمى ابعاد بلدي شبه الجزيرة الايبرية ومنعهما من المشاركة في التطور الرأسمالي العالمي (وهذه ظاهرة عبّر عنها في عام ١٨١٧ المثال الشهير المتعلق بمبادلة المنسوجات الانكليزية ، وهي منتجات صناعية ، مقابل النبيذ البرتغالي ، وهو من المنتجات الزراعية . ولقد حاول ريكاردو استخدام هذا المثال لتبرير استغلال بلد لبلد آخر بفضل

قانون ادعى بأنه قانون طبيعي) ولكن انكلترا وفرنسا توصلتا ، حتى هزيمة نابليون ، الى السيطرة بشكل متزايد لا على تجارة اسبانيا والبرتغال فحسب ، بل على تجارة مستعمراتهما أيضا . وخلقت هذه التجارة أمام منتجي ومصدري المواد الأولية ومستوردي المنتجات الصناعية الاستهلاكية فرص ربح كبيرة في أمريكا اللاتينية . فما كان من هؤلاء الأشخاص الا أن استفادوا من الفرص المتاحة . وحاولت اسبانيا والبرتغال بلا جدوى ايقاف هذا التطور التاريخي الذي لم يكن من الممكن آنذاك ايقافه ، كما حاولتا الحصول على جزء كبير من التجارة ، فلجأتا في نهاية القرن الثامن عشر ، أي في عصر « الاصلاحات البوربونية » الى ادخال قسط من الليبرالية على القوانين التجارية المفروضة على مستعمراتهما . ولكن عملهما جاء متأخرا أكثر مما ينبغي . ولم تؤد هذه التدابير الا الى زيادة سرعة الحركة المطلوب ايقافها . ولقد أشار نائب الملك في اسبانيا الجديدة في عام ١٧٩٤ الى أن نمو التجارة أدى في أمريكا اللاتينية الى زيادة في انتاج المواد الأولية المعدة للتصدير ، وزيادة الأرباح الناجمة عنها . فقوى بذلك أيضا السلطة السياسية والاقتصادية . واستثار طموحات البورجوازية المنتجة لهذه المواد . كما أن سيل المنتجات الاستهلاكية الرخيصة الآتية من القارة الأوروبية الأم ، أو من المستعمرات الآسيوية عن طريق القارة الأم خنق الصناعات المحلية التي ازدهرت في عدة مناطق من أمريكا اللاتينية بفضل انخفاض تأثير أوروبا في القرن الثامن عشر . وعندما خلقت أزمة القارة الأم الفرصة الملائمة ، استفادت بعض قطاعات البورجوازية البيضاء من هذا الظرف ، واستولت على سلطة الدولة ، وحصلت بفضل هذه السلطة على المكاسب الاقتصادية التي كان بوسعها الحصول عليها عن طريق الافادة من ادارة الدولة وسياستها الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا ، فان هذا الاصلاح ، اذا

كان بوسعنا تسميته اصلاحا ، كان في أمريكا اللاتينية عبارة عن نتيجة التبدلات التي أصابت العلاقات الاستعمارية ، تلك التبدلات التي أدت الى وقوع تبدلات في البنية الاقتصادية المحلية ، وفي مصالح وسياسات الطبقات البيضاء المتميزة .

ويوجز لويس فيتال هذا التطور في كتابه تاريخ الشيلي اذ يقول : « كان السبب الجوهري لثورة ١٨١٠ وجود طبقة اجتماعية تصطدم مصالحها مع نظام السيطرة الذي فرضه البلد الأم . وكانت هذه الطبقة هي البورجوازية البيضاء . وفي أواخر أيام الدولة الاستعمارية ، كانت هذه الطبقه مسيطرة على المصادر الرئيسية للثروة على حين كانت الحكومة بين أيدي ممثلي الملكية الاسبانية . وكان هذا التناقض بين السلطة الاقتصادية الخاضعة لسيطرة البورجوازية البيضاء ، والسلطة السياسية التي يحتكرها الاسبان ، المحرك الأساسي الذي دفع تطور الثورة في عام ١٨١٠ . وكانت مصالح البورجوازية متعارضة مع مصالح الامبراطورية الاسبانية . ففي الوقت الذي كانت البورجوازية البيضاء تبحث فيه عن أسواق جديدة ، كان التاج الاسباني يحدد التصدير وفق حاجات تجارة شبه الجزيرة (الايبرية) . وفي الوقت الذي كانت البورجوازية البيضاء ترغب فيه بشراء المنتجات المصنوعة بأرخص سعر ، كانت الامبراطورية تفرض عليها استهلاك البضائع التي يبيعها التجار الاسبان بأسعار باهظة. وفي الوقت الذي كان البورجوازيون البيض يطالبون فيه بتخفيض الضرائب ، فرضت عليهم اسبانيا ضرائب جديدة . وفي الوقت الذي طالبت فيه البورجوازية البيضاء أن يبقى الفائض الاقتصادي ورأس المال المتراكم في أمريكا اللاتينية كانت الامبراطورية الاسبانية تستولي على جزء كبير من الفائض ومن رأس المال المتداول . ولقد تطلعت البورجوازية البيضاء الى الاستيلاء على السلطة لان الحكومة كانت تعني

بالنسبة لها السيطرة على الضرائب ، والريجي ، وعائدات الرسوم ، والوظائف العامة الرفيعة ، والجيش ، وجهاز الدولة الذي يرتبط به وضع القوانين الخاصة بضرائب الصادرات والواردات • ولكن تبديل السلطة لم يكن يعني وقوع تحول اجتماعي • اذ أن البورجوازية البيضاء قررت منذ ذلك الوقت أن تحتفظ لنفسها بكل ما كان العرش يستولي عليه من قبل • ومن هنا جاء الطابع السياسي البحت والشكلي للاستقلال (١) •

« ومن الخطأ النظر الى المطالب الاقتصادية بشكل منعزل وبصورة مستقلة عن بقية التطلعات الطبقية للبورجوازية البيضاء • ان ما دفع الى الثورة في عام ١٨١٠ هو مجمل المطالب التي قدمتها بورجوازية مستعدة للاستيلاء على السلطة ، ولأن تحكم نفسها بنفسها ، ولأن تسيطر لا على السلطة الاقتصادية فحسب بل على السلطة السياسية وجهاز الدولة أيضا ، لانهما الضمانة الوحيدة لتحقيق تطلعاتها الطبقية • ولاحظت البورجوازية البيضاء أن النظام الاستعماري يسد أمامها السبيل الى السلطة السياسية ، مفتاح أية سياسة اقتصادية جديدة موضوعة لصالحها • ولا يكفي أن نحدد كم كان عدد البورجوازيين البيض في قيادة الجيش العليا ، أو في الكنيسة ، أو في الوظائف العامة • فالمهم هو أن البورجوازية البيضاء كطبقة لم تكن في السلطة • اذ كانت بنية الدولة الاستعمارية تسد أمامها سبيل السلطة بشكل نهائي (٢) •

« (•••) والحقيقة ــ ولنقلها مرة واحدة مؤكدة ــ أن معظم الرجال الذين قادوا ثورة ١٨١٠ كانوا من بورجوازيي اقتصاد الاستخراج • ففي الأرجنتين كان البورجوازيون البيض سافيدرا وكاستيللي وبويريدون ملاكين زراعيين ، وكان فييتس وليزيكا وماثيو

---

(١) ل. فيتال ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ١٦٦ ــ ١٦٧ .
(٢) ل. فيتال ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ١٦٥ .

من التجار الأغنياء • وتحت قيادة النضال في باراغواي من قبل كبار زرّاع المتة والتبغ مثل بيدروس وأشهرهم أرتيغاس ، والتجار العاملون في المنطقة الساحلية من أورغواي وأشهرهم أرتيغاس ، والتجار العاملون بالتهريب مع الانكليز والفرنسيين ، على رأس من قادوا النضال من أجل الاستقلال [٣] • أما في فنزويلا ، فقد كان القائدان الشهيران ميراندا وبوليفار من أبناء كبار الملاكين الزراعيين • ووقف على رأس حركة ١٨١٠ في الشيلي الملاكون الزراعيون وأصحاب المناجم وأغنى التجار • وكان خوان مارتينز دي روزاس ، وهو أشهر قائد في فترة ١٨١٠ ــ ١٨١١ ، أغنى رجل في المستعمرة ، فهو تاجر ، وملاك زراعي ومحام [٤] (•••) •

« ان فكرة القرن الثامن عشر الليبرالية التي سمحت باندلاع الثورة الديموقراطية البورجوازية في أوروبا قد استخدمت في أمريكا اللاتينية لانجاز مهمة واحدة من هاتين المهمتين ، وهي الاستقلال السياسي • وتبنت البورجوازية البيضاء أفكار البورجوازية الأوروبية ضد الأقطاع بغية الصراع ضد قهر الملكية الاسبانية • لقد كانت الفكرة الليبرالية في أوروبا لواء البورجوازية الصناعية ، ولكنها غدت في أمريكا اللاتينية ايديولوجية الملاكين الزراعيين ، والتجار ، وأصحاب المناجم• واستخدمت التعابير الليبرالية نفسها في امريكا اللاتينية للتعبير عن مصالح طبقات متميزة • وعلى حين كانت الليبرالية في أوروبا أداة البورجوازية

---

(٣) نود أن نذكر هنا انه بالرغم من موافقتنا بصورة عامة على المفاهيم الذي يذكرها فيتال في الاستشهادات التي أوردناها ، فانه ليس بوسعنا قبول ما يقوله عن أرتيغاس الذي كان دوره التاريخي معارضا لما تدفعنا اقوال فيتال الى الاعتقاد به . وعلينا ايضا ان نوجه اللوم لانفسنا لاننا لم نهتم بأفعال ارتيغاس واتجاهاته التاريخية في فصل « القومية أو التبادل الحر » .

(٤) ل. فيتال ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ١٦٦ .

الصناعية ضد الملاكين الزراعيين ، فقد استخدمت عندنا من قبل الملاكين الزراعيين وأصحاب المناجم ضد الاحتكار الاسباني • وكانت الليبرالية في أوروبا في خدمة الحماية الصناعية ، وكانت عندنا في خدمة التجارة الحرة [٥] » •

وكما حصل في حالات أخرى من تاريخ أمريكا اللاتينية ، فان تبدلا في العلاقات الاستعمارية تم فيما وراء البحار، حددت تبدلات في بنية الطبقة البيضاء ، الأمر الذي دفع الى القيام بمراجعات داخل سياسة قطاع البورجوازية المحلية المسيطر ــ وكانت في هذه المرة النضال من أجل « الاستقلال » ــ وأدت هذه المراجعات الى زيادة تدعيم المنعطف الذي كان يرتسم باتجاه علاقات استعمارية جديدة • وهذا يعني انها دعمت أكثر فأكثر روابط التبعية الاقتصادية المرتبطة بتقوية اقتصاد الاستيراد وبنية التخلف • ومع ذلك فان هذا لم يكن نتيجة آلية ، ولكنه نجم عن ارادة البورجوازية الرثة الامريكية اللاتينية التي فرضت سياستها الطبقية وخرجت ظافرة من الحروب الأهلية التي تحقق الاستقلال بفضلها • وبعد الاستقلال الشكلي حاولت مختلف القوى الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والايديولوجية العمل وفق مصلحتها وحسب الصورة التي تراها ملائمة لتحديد مستقبل شعوب أمريكا اللاتينية التي تعرضت من جراء ذلك للسير على سبل التطور الرث •

---

(٥) ل. فيتال ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ١٧١ ــ ١٧٢ .

٤

الحرب الاهلية : القومية او التبادل الحر

في عام ١٨٢٤ أعرب حامل أختام الملك البريطاني عن الرأي التالي :
« ان امريكا الاسبانية مستقلة ، واذا ما سارت أمورنا بشكل جيد غدت هذه البلاد انكليزية » • ولقد أكد التاريخ أقواله وأثبت صحتها ، ولكن « التحول » لم يكن آليا وسريعا وسهلا الى الحد الذي كان حامل الأختام يتمناه • ولكي يصبح حلم اللورد كانينغ حقيقة ، ولكي يتحقق الحلم المشابه الذي تمناه فيما بعد جيمس بلين وزير الخارجية الامريكي وأبو سياسة عدم تدخل الشعوب الأخرى في شؤون الشعوب الامريكية (Panoméricanisme) ، كان لا بد من الاعتماد على تعاون البورجوازية الامريكية اللاتينية • ولكن أوروبيا آخر وهو غيزو ، أعلم مجلس النواب الفرنسي « بأن في دول أمريكا الجنوبية حزبين كبيرين : الحزب الأوروبي والحزب الامريكي • ويضم الحزب الأول ، وهو أصغرهما عددا ، أكثر الاشخاص استنارة ، وأشدهم تقبلا لافكار الحضارة الاوروبية • أما الحزب الثاني فهو أكثر ارتباطا بالأرض ، بالاضافة الى أنه مشبع بأفكار امريكية بحتة ، ويمثل الحزب الريفي • وهو يود أن يتطور المجتمع بنفسه ، وبأسلوبه الخاص ، دون استعارة شيء من الخارج ودون علاقات مع أوروبا [١] (•••) » •

(١) Cité par E. B. Astésano, Rosas Bases del Nacionalismo popular , Buenos-Aires, A. Pena Lillo ed. 1960, p. I5 .

وناضل هذان الحزبان في الحقيقة خلال حوالي خمسين عاما بغية السيطرة على الدولة وتحديد أية سياسة من السياستين ستفرض نفسها بشكل نهائي • أما الحزب « الأوروبي » الذي كان يود اقامة علاقات تبعية وارتباطات جد متينة مع القارة الأوروبية ، والذي كان يتمتع بدعم هذه القارة الحازم سياسيا وعسكريا ، فقد كان يتمثل بممثليه « الأكثر استنارة » اعتبارا من مورينو وبلغرانو ، ومرورا بريفادافيا ، وانتهاء بسارمبينتو وميتر اللذين نجد اسميهما على لائحة الأبطال الوطنيين في التاريخ الارجنتيني (لانهما عرفا أخيرا فرض ايديولوجيتهما وسياسة التبعية التي يناديان بها) • وهكذا طرح مورينو سياسة تصدير منتجات الزراعة وتربية المواشي التي كانت البورجوازية راغبة بها ، وذلك في كتابه الشهير « تقديم الملاكين الزراعيين » الذي صدر في عام ١٨١٠ • وبعد حوالي خمسين عاما أطلق سارمبينتو في مؤلفه (Facundo) لقب « البرابرة » على الريفيين العاجزين عن تقييم « الحضارة » الاوروبية • ان الطبقة التي كانت تنتج وتصدر انتاجها هي الطبقة التي شادت « الاستقلال » لتتمكن من التمتع بهذه « الحضارة » • ولكن قوى اجتماعية أخرى في حوض ريو دولابلاتا تابعت وضع العراقيل أمام تطبيق سياسة « الحضارة » هذه ، وأمام « التطور » كما يسميه ورثة هذه الطبقة في الوقت الحاضر •

ويكاد التاريخ يغفل أسماء ممثلي وسياسيي مقاطعات لابلاتا من « الامريكيين » نظرا لانهم تعرضوا للهزيمة • ولا يكاد التاريخ يذكر أسماء شخصيات هامة مثل الدكتور فرانسيا ولوبيز الأب ولوبيز الابن في باراغواي ، وأغيرو ، ويانيز ، وفيري بل وحتى روزاس في الارجنتين• ولم تكن سياستهم « الامريكية » مرتبطة الى هذا الحد بالأرض أو بالريف كما قال غيزو بل كانت مرتبطة بمصالح سكان المقاطعات الراغبين

بحماية صناعاتهم ضد المنافسة المدمّرة الناجمة عن السياسة «الاوروبية» التي ينادي بها المصدرون . ودُفعت السياسة « الامريكية » الى أبعد مدى في باراغواي ، وهي أول منطقة حققت استقلالها دون الاتحاد مع ذلك مع جمهورية الارجنتين . وفي عام ١٨٣٦ ، صرح القنصل الفرنسي في بيونيس آيرس بما يلي : « لو لم ينجح الدكتور فرانسيا في عزل باراغواي لغدت هذه البلاد الجميلة الآن ولا شك ملحقا بائسا لمقاطعات الارجنتين البائسة »[٢] . وهكذا استطاعت حكومات الدكتور فرانسيا وخليفتاه لوبيز الأب والابن عزل بلادها لا عن جميع العلاقات ، بل عن التبعية الاجنبية ، فحققت بذلك تطورا وطنيا وفق الشكل البونابارتي أو البسماركي . وهذا أمر لم ينجح أي بلد أمريكي لاتيني آخر بتحقيقه في تلك الحقبة . ولقد طورت هذه الحكومات الصناعات الوطنية ، ووظفت التقنين ، ولكنها لم تسمح بتوظيف أية رؤوس أموال أجنبية ، تماما كما فعل اليابانيون بعد ذلك بعشرات السنين . وعممت التعليم الابتدائي المراقب والمجاني ، ومحت الأمية تقريبا ، حسب ما تقول شهادات من عاصروا تلك الحقبة من الزمن . وبالاضافة الى ذلك فقد طردت كبار التجار والملاكين الزراعيين لصالح نظام من أكثر الأنظمة شعبية في امريكا الجنوبية ، بفضل دعم السكان المحليين الأصليين (غواراني) . وعندما اصطدمت هذه السياسة « الامريكية » ، التي غدت ولا شك سياسة توسعية في منتصف القرن ، مع تطلعات « الحزب الاوروبي » في مونتوفيدو ، وبيونيس آيرس وريودوجانيرو وفي أوروبا نفسها ، استطاعت حرب التحالف الثلاثي قهر الأمة الباراغوية ، وأبادت ١/٧ من أفرادها الذكور . وفُتحت باراغواي أيضا أمام « الحضارة » .

---

(2) Cité dans E. Cardozo, « Paraguay Independinte» in Historia de America y los peuplos Americanos, vol. XXI Barcelone, Solvat edit.' p. 76 .

وقاتل الاتحاديون (الفيدراليون) الريفيـون في الارجنتين ضـد أنصار الوحدة من أهالي بيونيس آيرس (كما قاتلـوا بالمناسبة أيضا « فيدرالية » روزاس في مقاطعـة بيونيس آيرس التـي كانت مهتمـة بالزراعة والتصدير) وناضلوا ضد سياستهـم « الاوروبية » المناديـة بتجارة حرة أكثر فأكثر واستخدموا في نضالهم السلاح ، والحجج الشبيهة بحجة يانيز القائلة « ان من انجرأة المفرطة موازنة الصناعة الامريكية مع الصناعة الانكليزية. ان الشجعان من أصحاب مشروعات الانتاج الصناعي قد قدّموا لنا معاطف تعتبر فرعا هاما من فروع الصناعة في مقاطعـات كوردوبا (قرطبة) ، وسانتياغـو (...) وكوشابامبـا ، ويمكنهـم أن يقدموا لنا هذه البضاعة بسعر أرخص . وهذا ما يؤدي بالتالي الى دمار مصانعنا وافقار عدد لا يحصى من الرجال والنساء الذين يعيشون مـن غزل هذه البضائع وحياكتهـا » . ولقد قـال آرغيرو « ان الفنـون ، والصناعة ، بل والزراعة في هذه المناطق ستصل الى أدنى درجات الاهمال والتـرك . وسيتعـرض الكثـير مـن مقاطعاتنـا بالضرورة لدمـار مؤكد (...) » [٣] .

أما الجنرال بيدرو فيري ، وهـو أكثر هـؤلاء « الامريكيين » فعالية ، فقد كان يحاكم الأمور كما يلي : « انني اعتبر المنافسة الحـرة لعنـة على الأمـة ، ولن أفهم أبدا على ما يبدو ، كيف يمكـن للقيـود المفروضة في هذا الاتجاه أن تعيق الصناعة (...) من المؤكد أن عـددا صغيرا من الأغنياء سيتأثر بالقيود لانـه سيتعرض للحرمـان (...) .

---

(3) Cité par Astesano , op . cit. , p. 49. et Rosa , Defensa y perdida de nuestra Independencia economica, Buenos Aires, Librairia Huemul, 3 edition, s. d.,) 1re ed. 1943, 2 ed. 1954) , p. 38-39

أما الطبقـات الأقل غنى فانها لن تجد في القيود فرقا كبيرا (...) بيـد أن ظروف جماهير الارجنتين العريضة ستتحسن على العكس ، وتغـدو عندئذ أقل بؤسا . وستختفي فكرة البؤس ونتائجه التي حكم على هذه الجماهير أن تعيشها اليوم، وستكف هذه الفكرة عن ملاحقتنا [٤](...)».

وبالرغم من أن ضغط الاتحاديين (الفيدراليين) وسكان المقاطعات قد نجح في فرض سياسة حماية خلال جزء من فترة حكومة روزاس فان هذه الحماية لم تكن ملائمة أو نهائية . وبعد هزيمة روزاس في معركـة كاسيروس بوقت قصير ، خفضت الحكومة الجديدة الضرائب ثانية رغم أن بيونيس آيرس لم تسيطر في عهد حكومة فيري سيطرة كاملة نهائيـة على المقاطعات . ولم تتم هذه السيطرة الا بعد تشكيل حكومتي روكـا وبيليغريني بعد عام ١٨٨٠ . ومع هـذا ، فقد استطـاع أحـد أنصار السياسـة « الامريكية » أن يكتب في منتصف القـرن : « بعد عـام ١٨١٠ (...) كان الميزان التجاري في البلاد في عجـز مستمر ، وأصيب تجار البلاد بخسائر لا تعوّض . وهكذا انتقلت تجارة التصدير والبيع بالمفرق الى أيد أجنبية . ولا يمكـن أن نستنتج من ذلـك سوى شيء واحد ، هو أن فتح البلاد أمام الأجانب كان ضارا بالتوازن الاقتصادي . اذ أخرج الأجانب الوطنيين لا من التجارة فحسب ، بـل من الصناعـة والزراعة أيضا » [٥] .

---

(4) P. Ferré, Memorias del Brigadier General Pedro Ferré, Octubre de 1821 a Dicembre de 1842, Buenos Aires, Editoria Coni, 1921, p. 371-374.

(5) cité dans M. Burgin, The economic aspects of Argentine Federalism, 1820-1852, Cambridge, Harvard university Press, 1946, p. 234.

ويقدم بورجين في دراسنه عن « الفيدرالية » الارجنتينية تحليلا صحيحا يقول فيه : « كان من آثار تطور الارجنتين الاقتصادي بعد الثورة (الاستقلال) انتقال مكان مركز الثقل الاقتصادي من الداخل نحو الساحل نظرا للتوسع السريع الذي عرفه الساحل ، وتقهقر الداخل في الوقت نفسه . وأدت اللامساواة في التطور الاقتصادي الى ما غدا الى حد لا مساواة دائمة تحافظ على ديمومتها بنفسها . وانقسمت البلاد الى مقاطعات غنية وأخرى فقيرة . وكان على محافظات الداخل أن تتخلى عن جزء كبير من الدخل القومي لصالح بيونيس آيريس ، ومقاطعات شرقية أخرى » (٦) .

والخلاصة ، انه خلال قرن من الزمن « تدور الحياة الاقتصادية في البلاد حول عجلة كبيرة منظمة هي تجارة التصدير » . وهذا هو ما قاله أحد وزراء المالية الارجنتينيين عندما توقفت هذه العجلة فجأة في عام ١٩٣٠ . ويمكن القول بأن البنية الانتاجية لم تتأثر وحدها ، بل تأثرت معها « سياسة التطور » بأسرها ــ الرسوم الجمركية ، والضرائب ، والعملة وحجم التبادل المنخفضين ، ودخول أراض جديدة في مجال الانتاج وتوزيع هذه الأراضي على كبار الملاكين ، وهجرة اليد العاملة الجديدة ، والأجور ، والموانىء ، والسكك الحديدية ، والتدابير الخاصة بعدد من مظاهر البنية التحتية ، والصناعات ، الخ . ــ وهكذا فانجميع هذه السياسة الخاصة بالبورجوازية الارجنتينية تحددت وفق مصلحة هذه البورجوازية المتمثلة بجعل كل شيء يدور حول هذه العجلة المنظمة التي طوّرت التخلف الحالي الذي تعيشه اليوم كل من الارجنتين والأورغواي المجاورة لها ، وامريكا اللاتينية كلها بصورة عامة . واننا

---

(٦) بورجين ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ٨١ .

لنلاحظ أن أوستراليا ، وبلدانا « جديدة » أخـرى بـدأت تطورهـا كالارجنتين وكانت قبل قرن تصدّر الصوف واللحم والحبوب • ولكنها لم ترث بنية طبقية مشابهة لبنية الارجنتين ، اذ يبدو أنهـا شهدت بعـد اكتشاف الذهب في عام ١٨٥٨ نمو طبقة عمالية عرفت كيف تفرض على الحكومة ــ لا لأسباب خاصة بـ « التطـور » بل بدافـع المصلحـة الخاصة ــ سياسة حماية وهجرة ريفيـة ، سمحت بتطـور اوستراليـا اللاحق [٧] •

واذا كنا قد توقفنا قليلا عند التجربـة الارجنتينية ، فمـا ذلك الا لأنها أوضح أمثلة الصراع الذي عاشته امريكا اللاتينية كلها خلال نصف القرن الذي تلا انتزاع الاستقلال • واننا لنجد في المكسيك على سبيـل المثال أن ايستيبان دو أنطونيانو يرفض « (•••) عقيدة الكاتب الانكليزي التي تقول بأن علينا نحن المكسيكيون أن نهتم بزراعة الأرض فقط ، نظرا لأن عندنا أراض فسيحة جيدة • وأن نترك للأجانب مهمة تزويدنا بكل أنواع الأقمشة (•••) ومختلف المنتجات المصنوعة (•••) وكل الأشياء التي لا تأتي من الارض ، لان منتجات الارض ، كما يقال ، هي الاشياء الوحيدة التي يمكننا الحصول عليها دون منافسة (•••) وهذا يعني أن على جميع ورشاتنا أن تختفي من الوجـود [٨] (•••) » • ولم يقبـل انطونيانو الليبرالي ولوكاس آلامان المحافظ هذا النـوع من التفكير ،

---

(٧) لقد اخذت هذه المقارنة من دافيد سيمور الذي صاغها في دراسة لم تنشر عندما كان من طلابي •

(8) E. de Antunano in M.A Quintina , Estevan de Antunano , Fundador de la industria textil en Puebla , Mexico , Ministerio de Hacienda, 1957, 2 tomes. T II, p. 157 .

وتسكنا من تطوير بدايات صناعة نسيج محترمة في بويبلا اي اوريزابا ، واستخدما لذلك أحدث آلات النسيج التي كانت معروفة في العالم كله آنذاك بغية الاستعاضة عن الآلات القديسة التي أثرت عليها التجارة الحرة ، وحرب الاستقلال بعدها ودمرتها تقريبا . ولتشجيع الصناعة الجديدة أسس آلامان « بنك التسليف » اللازم لتمويلها .

ولكن بعد أن ترك عمله كوزير ، لم يعد مشروعه يتلقى الدعم السياسي الذي كان ضروريا لتطوره وازدهاره مع الزمن . وقام مكسيكيون آخرون من أصحاب النظر البعيد آنذاك بالدفاع عن القضية الوطنية ، ولم يكونوا يستحقون أن يطلق عليهم غيزو لقب «الامريكيين» أو أن يعطيهم سارمينتو لقب « المتحضرين » . وليس من قبل الصدفة أن هؤلاء الرجال العظام ولدوا في المقاطعات ، ولم يولد أي واحد منهم في العاصمة ذات العقيدة « الاوروبية » . فلقد ولد أنطونيانو في فيراكروز ، وآلامان في غوانا جواتو ، ولورنزو دو زافالا في زاكاتيكاس، وخوزيه ماريا لويس مورا في كومونفورت (وترعرع في كيرتيارو) وبونسيانو آرياج في سان لويز بوتوسي ، وبنيتو خواريز في أواكساكا ، الخ . ولقد ولد ماريانو أوتيرو في غودا لاجارا وكتب فيما بعد السطوز التي استخدمناها في مقدمة الكتاب ، ولاحظ فيها من جملة ما لاحظ منذ عام ١٨٤٢ أن « ليست التجارة سوى الأداة السلبية للصناعة والتجارة الخارجيتين ، وأن أرباحها هي أرباحهما . واليوم ، فان هذه الوزارات الخاضعة خضوعا كاملا للروح التجارية (المركانتيلية) مهتمة بعمق بالحفاظ علينا في وضعنا الحالي من البؤس والتأخر ، هذا الوضع الذي تحصل منه التجارة الاجنبية على جميع ميزاتها (...) لذا فاننا بحاجة لتبديل عام لا بد وأن يبدأ بعلاقات المجتمع المادية ، بهذه العلاقات التي حددت وضعنا حتى يومنا هذا (...) » .

ولكن بالرغم من التحليل الملائم الذي قدمه عدد كبير من « الامريكيين » الذين يعتبرون التبعية كعامل أساسي يحدد البنية الطبقية التي خلقت بدورها سياسة تخلف ، وبالرغم من رغبتهم الكبيرة باستبدال هذه السياسة بسياسة تطور ، فان القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية التي حللها هؤلاء «الامريكيون» تطورت بشكل أدى الى أنه لم يعد في منتصف القرن التاسع عشر أية سلطة كافية لتطبيق سياسة التطور بشكل حسن في أية منطقة من مناطق أمريكا اللاتينية • وأدى الصراع بين « الامريكيين » و « الاوروبيين » على العكس الى انتصار ورثة « الاستقلال » انتصارا حاسما في جميع أرجاء امريكا اللاتينية ، نظرا لان التبعية حرمت الامريكيين الجنوبيين طوال فترة الاستعمار من الفرصة اللازمة لتنفيذ تطور ملائم ، بشكل لم يسمح لهم أبدا بفرض سياسة تطورهم « الامريكية » فرضا نهائيا • وبدلا من ذلك فان البورجوازية الرثة للأنصار « الاوروبيين » خلقت دولا قومية رثة ، لم تصل أبدا الى الاستقلال الحقيقي ، بل بُنيت وأخذت السمات اللازمة لتكون أدوات ملائمة لسياسة بورجوازيةتسعى لتحقيق تطور رث •

ولم تتم الأمور بالشكل نفسه بالنسبة للامريكيين الشماليين فلقد تم في امريكا الشمالية صراع طويل وصل الى ذروته في الحرب الأهلية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) وكان طرفا الصراع هما : الصناعيون والوطنيون الشماليون المطالبون بالحماية الجمركية ، وضم ولايات « الغرب » الى مؤسساتهم واخضاعها لسيطرتهم مقابل « أنصار أوروبا » ، ودعاة التبادل الحر في الجنوب الراغبين بمد مؤسساتهم الاستعبادية نحو الغرب ، والمنتجين للقطن اللازم للصناعة الاوروبية التي دعمتهم على كل حال أكثر مما دعمت الأنصار « المستنيرين » في امريكا الجنوبية • ولكننا

أشرنا في بداية حديثنا الى أن استعمار امريكا الشمالية لم يؤد الى استعمار وتبعية على غرار ما وقع في امريكا الجنوبية ، لأن الشمال لم يكن يقدم للمستعمرين فرص الاستغلال الاستعماري نفسها . لذا فان البنية الطبقية التي نجمت عن ذلك في الشمال بدأت تتكون انطلاقا من صغار المزارعين ، ولم تمنع ظهور سياسة تطور سمحت للبورجوازية الشمالية بالحصول على قوى كافية (مستفيدة في الوقت نفسه من الاستغلال الاستعماري الذي فرضته بدورها على جزر الانتيل وعلى جنوب الولايات المتحدة نفسها) . في البداية للافادة من الاستقلال بغية تحقيق تطور عام ، وللانتصار بعد ذلك في الحرب الأهلية التي خاضتها ضد المنتجين الريفيين والمصدرين في الجنوب ، ثم لفرض سياستها الصناعية أيضا ، والوصول الى نقطة انطلاق الصناعة بكل زخمتها ، وللوصول أخيرا الى الامبريالية والامبريالية الجديدة في أيامنا هذه .

وبعد الانتصار على منتجي المواد الأولية وأنصار التبادل الحر الجنوبيين أعلن القائد المظفر الذي غدا بعد ذلك رئيسا للجمهورية : « لقد لجأت انكلترا الى الحماية خلال قرون ، وطبقتها الى أبعد حد ممكن ، وحصلت من جراء ذلك على نتائج حسنة مشجعة . وترجع قوتها الحالية دون شك لهذا النظام . ثم رأت انكلترا بعد قرنين ان من الأفضل تطبيق التبادل الحر ، لاعتقادها بان الحماية لم تعد قادرة على أن تقدم لها أي شيء . ولكن ! أيها السادة ، ان معرفتي لبلادي تجعلني على يقين أن امريكا ستلجأ أيضا الى التبادل الحر بعد قرنين ، وبعد أن تتأكد من أنها أخذت من الحماية كل ما تستطيع أخذه » [٩] .

---

(9) cité par P. Santos Martinez, Historia Economica de Mendoza durante el Virreinato 1775-1810 , Madrid Uuiversidad Nacional del Cuyo, 1961, p. 185 .

وبالرغم من أن الجنرال غرانت أخطأ التقدير بقرن كامل فانه قيّم بشكل جيد جدا الماضي وعصره الذي ولد فيه نظام التبادل الحر المنشستري في « كوتون فيل » عندما وصلت انكلترا الى التفوق الصناعي في ذلك العصر . أو كما لاحظ الوطني فريدريك ليست أبو نظرية الحماية الالمانية، عندما غدت نظرية التبادل الحر ، وحرية التجارة والعمل ـ ويمكننا أن نضيف الأقمشة القطنية نفسها ـ عبارة عن المنتجات الأساسية للتصدير البريطاني . ولقد كان الرئيس غرانت يعرف جيدا لماذا لم يكن للبورجوازية الامريكية الشمالية التي يمثلها أية فائدة من استيراد الأقمشة أو استيراد نظرية التبادل الحر .

أما في امريكا اللاتينية كلها . فبعد أن تحقق الانتصار في الحروب الأهلية (حروب الاستقلال) ، وتحققت سلطة الدولة ضد مصالح الوطنيين وأنصار الحماية ، أي ضد مصالح « الامريكيين » ، رأينا « الحزب الأوروبي » ، حزب البورجوازية الرثة المسيطرة والمالكة للمناجم وأراضي الزراعة وتربية المواشي ، حزب البورجوازية المنتجة والمصدرة ، يتصرف على عكس تصرف البورجوازية الامريكية الشمالية ، ويستقبل التبادل الحر بكل حماس . وغدت البورجوازية الرثة بابلوية أكثر من البابا المنشستري نفسه ، وتبنت مثله وعلى طريقته مبدأ حرية العمل والتجارة وفق الأسلوب البورجوازي وأسلوب حكومته أي : تنفيذ ما تريد البورجوازية والامتناع عن عمل مالا تريده .

ويشرح كلوديو فيلينر في السطور التالية مثلا حالة الشيلي : « كان أصحاب المناجم والمصدرون في الشمال من أنصار التبادل الحر . ولم يكن موقفهم ناجما بجوهره عن أسباب عقائدية ، رغم وجود هذه الأسباب أيضا ، بل كان ناجما عن أن هؤلاء السادة كانوا محرومين من الحس

السليم • لقد كانوا يصدرون الى أوروبا والولايات المتحدة النحاس والفضة والنترات وعددا آخر من الفلزات الأقل أهمية ، ويأخذون ثمن ذلك بالجنيهات الاسترلينية والدولارات • وكانوا يشترون بهذه الأموال، المعدات والآلات والمنتجات المصنّعة ، أو منتجات استهلاكية جيدة النوع رخيصة الثمن • ومن الصعب أن نقدر الغيرية أو وجهات النظر السامية والرؤيا النبوية التي كان بوسعها دفع هؤلاء المصدرين لان يقبلوا دفع رسوم تصدير واستيراد لصالح تصنيع ممكن في البلاد • وكان تعلقهم بالايديولوجية الليبرالية السائدة في ذلك العصر سيدفعهم الى القول بأنه اذا كان دعم الصناعة الشيلية يستحق العناء فان على هذه الصناعة ان تكون فعالة بشكل يجعلها قادرة على الأقل على منافسة الصناعة الأوروبية المضطرة لدفع تكاليف عالية قبل الوصول الى شواطئنا (•••) وكان مصدرو الجنوب الريفيون أيضا من أنصار التبادل الحر المتحمسين (•••) وكان هؤلاء الملاكون الريفيون الذين يقبضون ثمن منتجاتهم بالجنيهات الاسترلينية يرون أن فكرة فرض رسوم على تصدير القمح وعلى الاستيراد، عبارة عن فكرة لا تليق الا بمستشفى المجاذيف • وكانت مؤسسات الاستيراد الكبيرة المتمركزة في فالباريزو وسانتياغو عبارة عن مؤسسات تتبنى مبدأ التبادل الحر • وهل كان هناك من يتصور مؤسسة استيراد تدافع عن فرض رسوم استيراد عالية لحماية صناعة وطنية !••• هذا هو التحالف القوي للمصالح الكبيرة التي سيطرت على السياسة الاقتصادية في الشيلي في القرن الماضي وفي جزء من القرن الحالي • ولم تكن أية مجموعة من مجموعات الضغط الثلاث هذه تملك السبب الوجيه للمطالبة بسياسة حماية » (١٠) •

---

(10) C. Veliz, La Mesa de Tres Patos, Desarollo Economico, Buenos Aires, t. III, No 1-2 avril-septembre 1963, p. 237-239.

وكان الأمر مماثلا في الارجنتين ، كما يشرح ذلك آلدوفيرر بقوله : « خلال تطور مقاطعة ليتوريل [11] ، كان لأكثر القطاعات ديناميكية ، والتجار ، ومربي المواشي مصالح مرتبطة ارتباطا وثيقا مع اتساع حجم التصدير. لذا غدا التبادل الحر فلسفتهم وأسلوبهم العملي السياسي(...) وتوصلوا من التصدير الحر الى الاستيراد الحر [12] (...) » وخلق الاستيراد ضغطا دائما على ميزان المدفوعات الذي « وجد الحل الملائم له في سياسة تكميلية أخرى تتمثل بعمليات تخفيض متكررة لسعر الأوراق النقدية (اما بصورة « آلية » عن طريق سعر الذهب أو بصورة « خفية ») تشبه العمليات المستخدمة من جديد في أيامنا هذه . وأدت هذه التدابير الى زيادة حدة تركيز الدخل بين أيدي التجار ومربي المواشي . وتزايدت أجور العمال الريفيين والمدنيين بنسبة تقل عن نسبة انخفاض قيمة البيزو وتقل عن نسبة ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية العام المتأثر تأثرا كليا بأسعار التصدير وحجم المنتجات المستوردة اللازمة لتلبية الطلب الداخلي. وأدى انخفاض قيمة البيزو الى ارتفاع السعر بالعملة الوطنية للمواد المعدة للتصدير ، وكانت غالبية هذه المواد من منتجات تربية المواشي التي تستهلك أيضا داخل البلاد . وهكذا أدى ارتفاع سعر التصدير الى ارتفاع السعر في الداخل . وارتفع سعر البضائع المستوردة بالعملة الوطنية أيضا، وكان هذا السعر بالطبع متناسبا مع تخفيض قيمة العملة . وبما أن أسعار التصدير ، وبالتالي أرباح التجار ومربي المواشي كانت تتزايد بصورة متناسبة مع تخفيض قيمة الأوراق النقدية ، فان جزءا من الدخل القومي انتقل من بعض القطاعات الى البعض الآخر ، الأمر الذي زاد حدة تركيز الدخل بين أيدي قلة من الأشخاص » [13] . بيد أن هذه السياسة الطبقية

---

(11) منطقة في الارجنتين تقع بين نهر بارانا وحدود الاورغواي .
(12) فيرر ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ٦٩ .
(13) فيرر ، المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ٧١ .

التي كانت تتمثل في « تطور الصادرات الـذي خفض السعر الخارجي » بشكل متوافق مع الأرباح ، أي مع أرباح البورجوازية المنتجة المصدرة للمنتجات الزراعية (أو المنتجات المنجمية في بلدان امريكية لاتينية أخرى) ركزت في النهاية توزيع الدخل بين أيدي عدد محـدود ، وحددت السوق الداخلية ، وأثبطت همة الانتاج الصناعي الوطني وزادت التبعية يوماً بعد يوم . وهذا يعني أن هذه السياسة الطبقية التي نفذتها البورجوازية كانت سياسة تخلف أيضا . واذا كان القراء بما في ذلك القراء غير المطلعين علـى تاريخ القرن الماضي يحسون بأن في ما نقوله شيئا معروفـا ، فان هـذا الاحساس لا يعود الى الحلم أو الخيال، بل يرجع الى أننا نعيش اليوم هذا التطور نفسه مرة ثانية . « في كانون الثاني ١٩٥٩ بدأ في الارجنتين تطبيق خطة تثبيت (...) وتم في الوقت نفسه « لبرلة » نظام المبادلات (جعلـه أكثر ليبرالية Liberalisation) ، كما تم تخفيض قيمـة البيزو (...) وتحول تخفيض قيمة العملة الى أداة سياسيـة اقتصاديـة تـستخـدم بلا ضوابط لتبديل بنية الأسعار الداخلية لصالح نشاطات التصدير (...) وتسابقت السياسة المالية والنقدية (...) مع اعادة توزيع الدخل بشكـل قوي تراجعي (...) ومع اعادة تصحيح بنية الاقتصاد الارجنتيني بصورة تراجعية »[١٤] . وليست سياسة التخلف ويا للأسف وقفا على الارجنتين ولا يمكن تحديدها بحقبة تاريخية واحدة . ان سياسـة التطور الرث هي سياسة خاصة بالبورجوازية الرثة في امريكا اللاتينية كلها ، وفي عدد كبير من مراحل تطورها . ولندرس الآن مرحلة أخرى ، هي مرحلة الاصلاحات الليبرالية .

---

(١٤) فيرر : المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ٥٠١ ـ ٥١٤ .

٥

الاصلاح الليبرالي

يعتبر الليبراليون وخلفاؤهم الايديولوجيون عادة أن الاصلاحات الليبرالية التي تمت في امريكا اللاتينية خلال القـرن التاسع عشر ، وفي فترة الاستقلال نفسه ، عبارة عن تحول كبير في المجتمع الوطني الـذي تعرض لمجموعة من الأنوار الايديولوجية القادمـة من القـارة الأم . وبالرغم من أن تأثير القارة الأم هام لا يمكن نكرانه ، كما كانت الحالـة أيضا بالنسبة للاستقلال ، فان هذا التأثير لم يكن مجرد تأثير ايديولوجي أو ثقافي بحت . كما أن تبني هذه الأفكار الليبرالية كفكرة التبادل الحر مثلا وتطبيقها في أمريكا اللاتينية لا يعود فقط لمجرد الجاذبية الخاصـة التي تملكها هذه الأفكار . واننا لنؤكد على العكس ـ وهـذا جزء لا يتجزأ من فكرتنا ـ أن الاصلاحات الليبرالية تشكل مثالا اضافيا لتحول البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافيـة ، ولمنعطف سياسي متلائم معها ، يطبقه قطاع من البورجوازية. وان كل هذه الأمور خاضعة لتبدل مسبق في العلاقات الاستعمارية بين القارة الأم وامريكا اللاتينية ـ وانها تنتهي في نهاية المطاف الى تدعيم الاتجاه الاستعماري الجديد . ولم يأخذ الاصلاح الليبرالي شكله الملموس عندما وصلت الى امريكـا اللاتينية موجة الأفكار الليبرالية المنبثقة عن ثورات ١٨٤٨ في أوروبا .

ولا لان عددا من العناصر المستنيرة كان يملك الأسباب الايديولوجية التي تدفعه الى تحقيق الاصلاح : ان الاستيلاء على سلطة الدولةوفرض السياسة الليبرالية الجديدة لم يتما في هذه البلدان ، حسب فرضيتنا ، الا بعد حدوث زيادة ملحوظة في انتاج وتصدير البن والسكر واللحوم والحبوب والقطن والقصدير . ولقد كان كل واحد من هذه المنتجات ـ التي تشكل بحد ذاتها المنتجات الأولية الوحيدة لهذا البلد أو ذاك ـ يشكل حوالي ٥٠ بالمئة من مجمل صادرات البلاد ، ويدعم بذلك سلطة الليبراليين الاقتصادية والسياسية ، ويسمح لهم بفرض سياستهم وزيادة مصلحتهم بفرض هذه السياسة . ولاثبات هذه الفرضية أو رفضها أو تعديلها ، لا بد لنا من مراجعة ودراسة تواريخ الحكومات الليبرالية ، وتواريخ زيادات انتاج المواد المعدة للتصدير وتبدلات الانتاج ، والتبدلات البنيوية الناجمة عن ذلك . كما ينبغي أيضا دراسة العلاقات الحقيقية . وليس في دراستنا هذه مجال لبحث كل تلك الأمور ، ولكن بوسعنا مع ذلك تقديم بعض الآراء والملاحظات .

يمكن ملاحظة الليبرالية في الارجنتين بشكل عرضي منذ عام ١٨٦٢ ، في فترة حكومة ميتر . ولكن السيطرة الليبراليه الحقيقية لم تبدأ الا عندما توحدت البلاد تحت سيطرة بورجوازية بيونيس آيرس . بعد عام ١٨٨٠ ، في فترة حكم روكا ، وبصورة خاصة بعد عام ١٨٩٠ في فترة حكم بيليغرينو . ولقد بدأت زيادة التصدير بشكل بسيط في عام ١٨٦٠ ، ثم تسارعت بعد ١٨٧٠ و ١٨٨٠ . أما بالنسبة للبرازيل فقد يكون من المستحسن التوقف عند الغاء الرقيق ، وقيام الجمهورية في ١٨٨٨ ـ ١٨٨٩ ، لنجد بداية الليبرالية التي تتطابق زمنيا مع زيادة حجم تصدير البن ، واتساع ساو ـ باولو في ثمانينات القرن التاسع عشر وفي تسعيناته . أما في كوبا التي كانت آنذاك مستعمرة فان استقلال ١٨٦٨

الناقص المضطرب ، والاستقلال الذي تم انتزاعه ثم انحرف عن أهدافه في فترة ١٨٩٥ ــ ١٨٩٨ ، هما اللذان فتحا عصر الليبرالية ، وكانا مرتبطين بالتقدم الكبير في الانتاج السكري بعد عام ١٨٦٠ • وبالرغم من ثورتي ١٨٥١ و ١٨٥٩ اللتين سحقتا بعنف في الشيلي ، فان الليبرالية فرضت نفسها لصالح مزارعي الجنوب الجدد ، وأصحاب المناجم في الشمال ، اعتبارا من عام ١٨٦٠ ، وبعد النمو السريع الذي شهده انتاج النحاس والحبوب (ولقد زاد من سرعة نمو الحبوب الطلب الجديد الذي جاء من كاليفورنيا واوستراليا بعد اكتشاف الذهب فيهما في عام ١٨٤٨ و ١٨٥١) وكان من تتيجة هذا النمو ان تضاعفت صادرات الشيلي أربع مرات في الفترة الواقعة بين ١٨٤٤ و ١٨٦٠ •

وفي امريكا الوسطى بدأت زيادة انتاج البن في غواتيمالا في عام ١٨٥٦ • وقدمت المزارع في عام ١٨٥٧ أول انتاج للتصدير • واندلعت الثورة الليبرالية في هذه البلاد في فترة ١٨٧١ ــ ١٨٧٣ وأصبح البن في السلفادور أول منتجات التصدير منذ عام ١٨٨٠ ، واندلعت الثورة الليبرالية في هذه البلاد في عام ١٨٨٥ • وغدا البن أول منتجات التصدير في كوستاريكا قبل عام ١٨٦٠ ، وبدأت الديكتاتورية الليبرالية فيها منذ عام ١٨٥٨ واستمرت حتى عام ١٨٦٧ • ولم تكن هندوراس تنتج البن أو تصدره • ولقد فشلت فيها الثورات الليبرالية • وعندما اندلعت هذه الثورة أخيرا في عام ١٨٧٦ كانت قوتها جد محدودة • ولقد ظهرت مشكلة القناة في نيكاراغوا بشكل متأخر كثيرا • وتمت الثورة الليبرالية فيها في عام ١٨٩٢ [١] •

---

(1).c f . E . Torres Rivas , Interprétacion del Desomello Social centro Americano , Santiago , I. L. P. E. S. ronéo, 1968, p. 12-49 .

وهناك حالات تتسم دراستها بصعوبة أكبر • ففي البيرو كان الاصلاح الليبرالي مترافقا مع كاستيللو ، ويبدو أنه كان مرتبطا في تلك السنوات بانتاج القطن والغوانو (★) الذي بدأ في ستينات القرن الماضي ، ثم توقف فجأة بتأثير حرب المحيط الهادي التي اندلعت خلال سبعينات القرن نفسه • وفرض الاصلاح الليبرالي نفسه في الاكوادور منذ عام ١٨٩٥ في عهد حكومة الو ألفارو المتقدمة جدا بالنسبة لعصرها• ومثّل الليبرالية في فنزويلا غوزمان بلانكو اعتبارا من عام ١٨٧٠ • ولقد تعلقت الليبرالية في كولومبيا بكل وضوح بزيادة انتاج البن ، ولكنها لم تستطع فرض سيطرتها كما فرضتها في البلدان الأخرى • ويبدو أن الاصلاح الليبرالي الذي حمل لواءه كومونفورت وبنيتو خواريز في عام ١٨٥٧ في المكسيك جاء بعد ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية اعتبارا من عام ١٨٥١ ، واعتبارا من فترة ١٨٤٩ ــ ١٨٥١ بسبب تزايد الصادرات الذي تم حسابه بناء على حساب حمولة المراكب المنطلقة من فيرا كروز ، والمبحرة بصورة خاصة من ميناء تامبيكو الذي كان يؤمن تصدير منتجات القسم الشمالي الأوسط من البلاد • ولعل من الضروري ذكر الدولة الليبرالية المكسيكية الحقيقية في ظل حكومة بورفيريو دياز التي اتجهت الانظار فيها نحو « تثبيت حدود » الاراضي « البور » لصالح المصالح المرتبطة مع التغلغل الامبريالي المتزايد • واننا لنجد أن الاصلاح الليبرالي في كل من هذه الحالات لا يهاجم فقط التأثير المحافظ الخاص بالكنيسة وأنصارها الأكثر اخلاصا • ولم يتوقف

★ ــ الغوانو : سماد غني بالفوسفات والآزوت ، يأتي من تجمع نفايات الطيور والوطاويط وتحلل أجسام الأسماك .

الاصلاح الزراعي عند حدود أراضي الكنيسة بل اتسع أيضا باتجاه مضاد للاصلاح عندما امتد نحو الأراضي المشاع المملوكة للسكان الأصليين • وأدت الدعوة لتفضيل الملكية الخاصة على ملكية « الهيئات القائمة » أو حسب التعبير القانوني « الهيئات الاعتبارية » او الملكية المشاعية ، الى اضفاء صفة الشرعية على اغتصاب أراضي هذه الهيئات والاستيلاء على الملكيات المشاعية • وكانت مساحة الأراضي المغتصبة من جراء ذلك أكبر غالبا من مساحة أراضي السكان الأصليين التي تم الاستيلاء عليها خلال العصر الاستعماري • وتمركزت هذه الأرض نفسها بسرعة بين أيدي قلة من الأشخاص ، وبين أيدي مؤسسات اعتبارية علمانية تملكها شركات وطنية أو أجنبية • ولقد أستخدمت هذه الأرض لانتاج نوع واحد من المنتجات اللازمة لتلبية حاجات السوق الخارجية والسوق الوطنية التي كانت آنذاك مرتبطة بالقطاع المنجمي التصديري تماما كما كانت مرتبطة في العصور الاستعمارية • وأدى ضياع أراضي السكان الأصليين في امريكا اللاتينيه على نطاق واسع الى تحول هؤلاء السكان الى مجرد يد عاملة في حقل الزراعة أو الانتاج المنجمي المتزايد • وهذا هو المصير الذي لاقاه الافريقيون بعد فترة قليلة من الزمن • ولجأ الليبراليون في بداية الاصلاح الى استخدام سلاح الاتهام بـ « الاستغلال الاقطاعي » و « التدخل الكهنوتي في الحياة العامة » بغية استغلال اسم « الحرية » لمحاربة منافسيهم من المحافظين • وما أن وصل الليبراليون الى السلطة، حتى فرضوا سياستهم الاستقلالية التي كانت ترتبط بشكل متزايد مع الامبريالية المتسعة يوما بعد يوم ، والتي أدت الى صراعات متنامية ، وتوترات اقتصادية واجتماعية وسياسية في البلاد وكان الليبراليون أنفسهم أول من

استخدم سياسة قمعية ، بل وديكتاتورية عسكرية بغية زيادة مصالحهم الاقتصادية الخاصة وخدمتها • هكذا كانت حالة نظام بروفيريو دياز المشهورة في المكسيك ، وحالة جمهوريات « الموز » في امريكا الوسطى، والجمهوريات « السكرية » في جزر الكاريبي • ان تحليلا أعمق للخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاصلاحات الفرن الماضي لا يخلو من بعض الفائدة • ولعل بوسعه أن يقدم لنا درسا ما لفهم عمل الاصلاحية الحالية في القرن العشرين ، وفي هذه البلدان نفسها •

٦

الامبريالية

أعدت الفترة السابقة عملية تغلغل الامبريالية والأشكال الجديدة لادارة رؤوس الاموال في القارة الاوروبية الأم وفي امريكا اللاتينية التي ركز فيها الليبراليون الارض في عدد قليل من الايدي، وخلقوا بذلك قوة كبيرة متعطلة في حقل العمل الزراعي ، وساعدوا على ظهور حكومات مرتبطة بالقارة الأم ، تلك الحكومات التي بدأت منذ ذلك الوقت تفتح بلادها لا للتجارة فحسب ، بل للأشكال الجديدة لتثمير رأس المال الامبريالي أيضا • واستفاد رأس المال هذا بسرعة من الوضع •

وكان طلب المواد الأولية من قبل القارة الاوروبية الأم ، وانتاج امريكا اللاتينية لهذه المواد وتصديرها المربحين سببا في جذب رأس المال الخاص والعام نحو توسيع البنية التحتية اللازمة لهذا الانتاج • وأنشأ رأس المال الوطني أول السكك الحديدية في البرازيل والارجنتين وبارغواي وشيلي وغواتيمالا والمكسيك (هذه هي أسماء البلدان التي بُنيت فيها السكك حسب معلومات المؤلف وقد تكون هناك بلدان أخرى) • وكانت هذه السكك في الشيلي تؤدي الى مناجم النترات والنحاس التي غدت المناجم المموّنة الرئيسية في العالم • وكانت سكك

البرازيل تصل الى مزارع البن التي كان محصولها يكفي استهلاك الكرة الارضية كلها تقريبا . وكانت الأمور مماثلة لذلـك في كل مكان . ولم يدخل رأس المال الاجنبي في قطاعات السكك الحديدية ، ولم يحـاول استملاك وادارة مشروعات السكك التي كانت فيالبداية امريكية لاتينية مستخدما الشراء برأس مال امريكي لاتيني ، بالاضافـة الى استمـلاك امتيازات السكك التي يسيطر عليها سكان البلاد الا بعد أن ثبت بـأن مشروعات السكك الحديدية عملية تجارية ناجحة ، وهذا ما وقع أكثـر من مرة في تاريخ أمريكا اللاتينية ، وبعد أن وجدت انكلترا أن عليها أن تجد سوقا لفولاذها .

ويتساءل أحد الارجنتينيين مثلا : « كيف نموّل التطور ، بعـد كاسيروس ، وهل نموله بمساعدة المصادر الوطنيـة ، أو رأس المـال الأجنبي كما يطالب بذلك جميع المنظّمين ؟ (...) حسنا ، أننا سنؤمـن بأنفسنا التطور بعد كاسيروس بفضل المصادر الوطنيـة لا بمساعـدة رأس المال الأجنبي (...) وفي الفـترة الواقعـة بين ١٨٥٢ و ١٨٩٠ حصلت الارجنتين بوسائلها الخاصة على أكبر عناصر التطور الحـديث وهي : السكك الحديدية الباقية التي كان عليها أن تحتـوي الشبكـة الوطنية (سكة حديد الشمال الشرقي في مقاطعة آنترريوس ، وسكـة حديد كوردوبا (قرطبـة) في توكومان ، وسكة الآنـديز ، الخ .) ، والتنوير بالغاز ، وحافلات الترام المجرورة بالرواحل في العاصمة وداخل البلاد ، وميناء بيونيس آيرس (...) وفي عام ١٨٧٧ بدأ عـدد مـن المشروعات الوطنية بالخضوع لشركات أجنبيّة . وكانت أول حالة مـن الحالات المعتبرة كأنموذج للعمليات التي تمت بعد ذلك هي بيع شركـة مستهلكـي الغـاز في بيـونيس آيـرس (التـي بيعـت لشركـة « Buenos Aires Gas Company Ltd ») علمـا بأن الشركـة المشتريـة

وقّعت الاتفاق مع بلدية العاصمة الارجنتينية دون أن تدفع سنتيما واحداء ولقد تم الدفع فيما بعد بالشكل التالي : طبعت الشركة الانكليزية أسهما وسندات مكتوبة بالانكليزية، قيمتها مساوية لرأس مال شركة مستهلكي الغاز، وطبعت رزمة أسهم قيمة الواحد منها ٥٠٠٠ جنيه استرليني لاستعمالها كرأس مال متداول (لان الشركة الانكليزية لم تقدم حتى رأس المال المتداول نفسه) وطرحتها في التداول • وعندما امتلكت الشركة المشروع الذي اشترته بهذه السهولة كان رأس المال الانكليزي المثمّر هو قيمة الورق ، وطبع السندات التي استلمها مساهمو شركة بيونيس آيرس التي أُعطيت بهذا الشكل ولم تُبع للمؤسسة التي يقع مركزها في لندن (•••) وفي الحقبة الواقعة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين تنازلت الارجنتين أيضا عن سكة الحديد الغربية (التي تعتبر قصتها المقدمة من قبل سكالابريني أورتيز قصة كلاسيكية) ، وسكة حديد مقاطعة آ تتر ريوس ، وسكة الآنديز ، وسلمتها كلها لشركات بريطانية لم تُثمّر في أغلب الاحيان سوى المال اللازم لانطلاق المشروع [1] » •

وكان من جراء نشاط التجارة ورأس المال الامبرياليين أن تزايدت قيمة الانتاج والمبادلات التجارية والأرباح ، وبلغ حجم الاستثمارات في امريكا اللاتينية حوالي ١٠٫٠٠٠ مليون من الدولارات الامريكية • واستخدمت أوروبا الامبريالية تجارتها ورأس مالها للدخول في هذا الاقتصاد ، مستغلة بذلك القدرة الانتاجية بشكل أكثر كمالا وأشد فاعلية وعمقا لصالح تطور القارة الأم نفسها • ذلك التطور الذي لم

---

(1) J. Irazusta , Influencia economica Britanica en el Rio de la plata , Buenos Aires, Eudeba, 1963, p. 71-74 ·

تستطع الاحتكارات الاستعمارية تحقيقه. ولقد ذكرت روزا لوكسمبورغ عند التحدث عن مسألة مشابهة « وبعد تجريد هذه العلاقات من جميع الاضافات التي تزيد الغموض بدلا من زيادة الوضوح ، نجد أن هذه العلاقات تتمثل في أن رأس المال الاوروبي قد امتص الاقتصاد الريفي المصري امتصاصا كاملا . وجاءت كميات كبيرة من الأراضي والعمل والمنتجات التي لا حصر لها ، وصبت كحصة في خزينة الدولة ، وتحولت أخيرا الى رأس مال أوروبي ، وتراكمت بهذا الشكل [٢] » .

والحقيقة ان الامبريالية ذهبت الى أبعد من ذلك في امريكا اللاتينية وحولت مجمل بنية الانتاج والبنية الطبقية ولكن باتجاه رجعي. ولم تكتف باستخدام الدولة لغزو الزراعة ، بل استولت أيضا على جميع المؤسسات الاقتصادية والسياسية تقريبا لتدخل الاقتصاد بأسره ضمن اطار النظام الامبريالي . ونمت الاستثمارات الزراعية بوتيرة وأحجام لم تعرف في التاريخ ، وبصورة خاصة في البرازيل والارجنتين وأورغواي وكوبا والمكسيك وامريكا الوسطى . وبفضل مساعدة الحكومات الامريكية اللاتينية استولى الأجانب وبدون ثمن تقريبا على مساحات واسعة من الارض . واستولوا على منتجات الاراضي في الاماكن التي لم يضعوا يدهم فيها على الاراضي نفسها ، لان القارة الاوروبية حققت السيطرة على تبادل المنتجات الزراعية ومعظم المنتجات الأخرى ، وأمّنت احتكارها . واستولت أيضا على المناجم وزادت مردودها مستنزفة بذلك الموارد الاقتصادية خلال بضع سنوات ، ويقدم استثمار النترات في الشيلي مثالا على ذلك. ولكي

---

(2) R. Luxemburg, the accumulation of capital, new - York, Month by Revieu Press, 1964, p. 138 (Petite collection Maspero aurves III et IV).

تقوم القارة الأم بتصدير هذه المواد الأولية وتأمين استيراد امريكا اللاتينية لمعداتها وبضائعها ، نراها تلجأ الى زيادة بناء الموانىء والسكك الحديدية وعدد من الخدمات الأخرى مستخدمة بذلك المصادر العامة • ولم تكن الشبكات الحديدية أو الكهربائية شبكات حقيقية ، بل كانت عبارة عن خطوط تصل مناطق البلاد الداخلية ، أو المناطق الداخلية لعدة بلدان مع مرفأ الخروج والدخول المرتبط مع القارة الأم • واليوم ، وبعد ٨٠ عاما ؛ لا يزال هذا المخطط الخاص بالتصدير والاستيراد قائما ، ويرجع ذلك الى أن السكك الحديدية لا تزال متجهة في هذا الاتجاه ، أو لان التطور المديني الاقتصادي والسياسي الموجه نحو القارة الأم ــ وهذا تطور خلقته الامبريالية في امريكا اللاتينية خلال القرن التاسع عشر ــ ولّد مصالح طبقية اعتمدت على القارة الأم وكرّست تطور التخلف هذا في امريكا اللاتينية خلال القرن العشرين •

وهكذا فان البنية الاستعمارية والطبقية التي تأسست خلال العصر الاستعماري تعمقت خلال عصر التبادل الحر ، لم تلبث أن تدعمت في امريكا اللاتينية بفضل رأس مال القرن التاسع عشر وتجارته • وتحولت الى اقتصاد يصدر مادة واحدة ، وتستغله بورجوازية تابعة تعمل من خلال دولة فاسدة تضم أعداء البلاد : « المكسيك البربرية » (توريز) ، و « جمهوريات الموز » في امريكا اللاتينية ، والتي لم تكن أكثر من « بلاد على شكل شركات » ، و « نمو الملكيات الزراعية الكبيرة بشكل جارف ، وفيض الانتاج ، والتبعية الاقتصادية ، والفقر المتزايد في كوبا » (غويرا اي سانشيز) ، و « الارجنتين البريطانية » ، و « تشيلي المريضة » التي كتب عنها المؤرخ فرانسوا أنسينا في عام ١٩١٢ تحت عنوان : تدنينا الاقتصادي : أسبابه ونتائجه ما يلي : « يقدم تطورنا الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة تركيبا يجسّد وضعا سقيما حقا •

فلقد كانت التجارة الخارجية في الشيلي حتى منتصف القرن التاسع عشر موجودة بصورة كاملة تقريبا بين أيـدي الشيليين • وبعد أقـل مـن خمسين سنة خنقت التجارة الخارجيـة مبادهتنا التجاريـة الوليـدة ، ونافستنا داخل بلدنا نفسه وأبعدتنا عن التجارة العالمية • كما أبعدتنـا عن تجارة المفرق (التجزئة) الى حد بعيـد (•••) وسقـط (•••) الاسطول التجاري (•••) في صعوبات محزنة ، وتابع خضوعه للملاحة الأجنبية حتى في التجارة المحلية المحاذية للشواطىء • ان معظم شركات التأمين العاملة بين ظهرانينا مرتبطة بشركاتها الأم في الخـارج • ولقـد خضعت البنوك الوطنية ولا تزال خاضعة لفروع البنوك الأجنبية • ونرى أن كمية متزايـدة من سندات مؤسسات الادخـار تنتقل الـى أيـد أجنبية تعيش في الخارج •

ومن المؤكـد ان تطور البنيـة الاستعماريه الجديدة للامبرياليـة في القرن التاسع عشر قد سمح لرأس المال الأجنبي بأن يلعب في مجـال تحويل البنية الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسية في أمريكا اللاتينيـة دورا مماثلا تقريبا لدور التجارة الخارجيـة • وبقي هذا الدور قائمـا حتى تقوّت بنية التخلف بشكل متين •

ولكن علينا أن لا نظن بأن تطور هذا التغلغـل الامبريالي هـذا كان خاضعا لدفع القارة الأم بشكل بحت ، بل كان ناجمـا أيضا عـن انجذاب وتعاون جزء من البورجوازية المحلية نفسها • تلك البورجوازية التي أدت سياستها الطبقية في هذا العصر الى زيادة سرعة هذا التغلغل ، وقوّت التبعية ، وعمّقت التخلف ، تماما كمـا فعلت قبل هـذا العصر وكما ستفعل بعده • وتقول دراسة جد عميقة تتعلق بدولة ساتتا ـ لويز ـ دوبوتوسي المكسيكية « ان عددا من نخبة العائلات المتعاونة غالبـا مع أصحاب الأعمال الأجانب سيطرت على الحياة الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية . وظهر نظام المصالح الاقتصادية بالارتباط المتبادل بين المدينة والمنجم والاستغلال الريفي الذي كان يميل نحو زيادة التصنيع ، والاحتكار ، والمكننة ، والأرباح ، ومشاركة رأس المال الأجنبي ، وأدى هذا النظام الى احداث تبديلات هامة في بنية الدولة بأسرها (...) وكان أصحاب المشروعات المحليين المنحدرين من هذه النخبة من العائلات يعملون غالبا على تشجيع عمليات التثمير الأجنبية ، ويستقبلونها بصدر رحب . كما كانوا يستقبلون بالشكل نفسه السكك الحديدية المبنية بغية تأمين تجارة فلزات مناجمهم ومنتجاتهم الزراعية . ولقد استطاع أحد أصحاب المشروعات الحاذقين في بوتوسي الحصول على امتياز سكة حديدية من الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) وباعه لمولين من امريكا الشمالية ، وحصل بذلك على ربح جيد . وهذا هو بالضبط ما فعله الحاكم بيير دياز غوتييريز في عام ١٨٨٨ (...) وتجاهل المهندسون الامريكيون الشماليون المخطط الرامي الى تمديد الخط حتى ريو فيردي بشكل يؤمن مصالح الاقتصاد الوطني ، ولم يبنوا سوى القسم الأقصر والأرخص ، والذي يصل مناجم مايتهوالا مع خط السكة الحديدية الممتد من الشمال الى الجنوب (...) وافتتح الرئيس دياز الخط رسميا (...) وكانت العائلات التي تملك الاراضي (...) تعي جيدا أن فرصا جديدة قد فتحت أمامها بعد دخول رأس المال الامريكي ، وبناء السكك الحديدية ، والطرق على طول البلاد . وليس من قبيل الصدفة أن نجد أن أول تنظيم يحث على الصناعة في سانت ــ لويز ــ دو بوتوسي تأسس في ٢٧ أيار ١٩٠٥ تحت اسم مركز بوتوسي الزراعي الصناعي (...) وكانت ادارته تضم كبار الملاكين الزراعيين والمستغلين الريفيين (...) ، وأصحاب المناجم (...) ورجال الصناعة (...) وكان مشروعان من أكبر مشروعات الدولة وأهمها ممثلين في هذا المركز (...) واستقبل المركز الزراعي الصناعي الجديد بصدر رحب التثميرات

الامريكية الشمالية في حقل الصناعة المحلية مثل مسابك غوغنهايم [٣] ».

ويؤكد خوزيه لويس سيسينيا أن سياسات التخلف هذه كانت تشكل في بلاد المكسيك كلها القاعدة التي تسير عليها البورجوازية . ولقد دعمت هذه السياسات روابط التطور التي قدمت الميزات من قبل لتلك السياسات . « في عهد حكومة الجنرال دياز (١٨٧٦ ـ ١٩١١) تغلغل رأس المال الأجنبي بعمق في الاقتصاد المكسيكي (...) ولم يساعد ذلك على نشوء بورجوازية مكسيكية مستقلة (...) وكان عدد من كبار موظفي الحكومة ، بما في ذلك أعضاء في وزارة دياز مرتبطين بعلاقات وثيقة مع المثمّرين الأجانب . ولقد اشترك عدد كبير من حكام الدول ، وأعضاء المجلس النيابي ، وممثلي البورجوازية اشتراكا فعليا في المشروعات الأجنبية . وكانوا يملكون بالاضافة الى ذلك أموالا مثمرة في الأعمال المصرفية والصناعية والمنجمية والتجارية ، الخ . علاوة على كونهم في الوقت نفسه من كبار الملاكين الزراعيين [٤] ». وبالاضافة الى الباحثين الجدد فاننا نجد أن المتعاونين المباشرين مع الأجانب أو عملاء الامبريالية من البورجوازية الرثة يؤكدون بأنفسهم ـ ولا يزالون يؤكدون أو يعيدون التأكيد في أيامنا هذه ـ على مسؤوليتهم عن هذه الاوضاع ، وعلى تفاخرهم بالعمل في خدمة الامبريالية . ولقد صرح رئيس جمهورية المكسيك نفسه الجنرال دياز : « بما أنني مسؤول عن تثمير مئات ملايين الدولارات من رأس المال الأجنبي ، فانني أعتقد أن عليّ البقاء في مركزي للدفاع عن هذه التثميرات والمصالح ، الى أن

---

(3) J. D. Cockeroft , Intellectual Precursors of the Mexican Revolution, 1903-1913, Austin university of Texas Press, 1968, p.13—14 . 17, 25—26 .

(4) J. L. Cecena « La penetracion extrangera y los grupos de Peder en Mexico (1879-1910) » Problemas del desarollo , Revista Latino americana de Economica , Mexico, 1re année , No 1 , oct-dec. 1969, p. 79-81 .

أستطيع التأكد من تسليم المسؤوليـة لخلف صالح [٥] » ، كما ذكـر فيديريكو بينيدو وزير المالية الارجنتينية السابـق في الثلاثينات بكـل صراحة : « اذا اعتبرنا أن المرء يبيع وطنه اذا ما كان محاميا عن السكك الحديدية ، وحافلات الترام ، والمصارف ، وشركات الكهرباء ، وشركات الملاحة والتأمين ، ومؤسسات تصدير الحبوب ، والشركات الصناعيـة والمالية الكبرى ، وكل هذه الفعاليات التـي أقامها عنـدنا أرجنتينيون وأجانب ، فان هذا القول ينطبـق على الارجنتينيين المرموقين الذيـن اشتهروا في الجيل الأخير بفضل قدرتهم وخبراتهـم المهنية ، وقـدموا النصح لهذه المؤسسات ، ونـصبت التماثيل لبعضهم تقديرا للخدمـات التي قدموها للدولة . ان معظم المشروعات التي خولتني مهنتي في فترة أو أخرى شرف الدفاع عنها أو تقديم الاستشارات لها كانت عبارة عـن زبائن لمكتب والدي المعروف من قبـل رئيس الجمهوريـة الارجنتينية بيليغريني وبينيا (حوالي عام ١٩٠٠) او كانت زبـائن عنـد محـامين مشهورين آخريـن في ذلك الوقت مثـل روزا ، وروميرو ، ولوسيو ، وألبيرتو لوبيز ، وجوليو غراسيا ، والزيك غراسيا مورو ، كما كانت في الجيل السابق أيضا زبائن عند جدي الذي أحمل اسمه او عند قريبـه وصديقه دون بيرناردو ايريغويين او عنـد كوينتانا دو دومينغويز ، او أوغارتي (...) [٦] » . فهل سيحقق هؤلاء الابناء والاحفاد والاقارب والاصدقاء « الشهرة أيضا بفضـل (...) الخدمـات العظيمـة التي سيقدمونها للبلاد ؟ » .

---

(5) cité dans D . Cosio Villegas , Historia Moderna de Mexico ' El Porferiato vida economica , Mexico, Editorial Hermes , 1965 , 2 tomes, p.1183.

(6) Frederico Pinedo , Sous la république, p. 187-188, cité par A. Parera Denis « Naturaleza de las Relaciones entre las clases Dominantes Argentina y las Metropolis » , Fichas, 1re année, No 4 , dec. 1964, p. 14 .

٧

القومية البورجوازية

لقد قطعت « الحرب العالمية الاولى » العلاقـات بين الاقتصاديات المرتبطة بامريكا اللاتينية ، كما أوقفت رأس المال والتجارة الخارجيـة ، وكل الارتباطات التي كانت تصل بينها وبين القارة الاوروبية الأم • وقام الامريكيون اللاتينيون بتنمية بلادهم صناعيا ، وصنّعوا خصوصا المواد الاستهلاكية الضرورية للسوق الداخلية • وما كادت الحرب تصل الـى نهايتها حتى تسللت صناعات القارة الأم ، التي هي اليوم امريكيةشمالية بصورة خاصة ، الى هذه المناطق والقطاعـات ، كما تسللت منتوجـات المصانع الاستهلاكيـة في بيونيس آيرس وساو ـ باولو ، التـي كان الاميركيون اللاتينيون قد وجهوهما نحو التصنيع • ثم انتقلت اليهمـا فيما بعد الشركات الامريكية والبريطانية العملاقة ، حتى انها حلت فيهما محل صناعة امريكا اللاتينية بفضل قوتها المالية ، والتقنية ، والسياسية ، أي انها نزعت عنها الصفة الوطنية وأخفيت أزمات ميزان المدفوعات التي كانت النتيجة الطبيعية لمثل هذا الوضع بقروض خارجية محت العجـز وقضت عليه ، بيد ان هذه القروض استهـدفت أيضا الحصـول على امتيازات من الحكومة منشأنها زيادة حدة تغلغل القارة الأمفياقتصاديات امريكا اللاتينية •

ان ازمـــة عام ١٩٢٩ قد خفضت قيمة رأس المال الاجنبي ، الـــى حد كبير ، وقللت حجم التجارة ، وقلصت بالتالي نقل الموارد المثمـــرة من دول التبعية المستغَلَّة الى القارة الأم ، وذلك خلافا لنظرية التجارة الدولية ، بل طبقا للسوابق التاريخية • وقد بدأ هذا الضعف في الروابط الاقتصادية والذي حدث نتيجة لتقلص تدخل القارة الأم في امريكا اللاتينية، خلال الانكماش الاقتصادي في عام ١٩٣٠ ، وبقي على حاله في ظل الركود الاقتصادي في عام ١٩٣٧ ، واستمر خلال الحرب العالمية الثانية ، وعملية اعادة البناء التي تلتها ، حتى بدايات الخمسينات • وخلقت هذه الازمـــة في امريكا اللاتينية أوضاعا اقتصادية ، وسمحت بوقوع تغيرات سياسية تحولت لصالح سياسة قوية وايديولوجية قوميتين وليدتين ، وأدت الى أقوى تصنيع مستقل شهدته القارة منذ العقود الاولى للقرن الماضي •

ومن المهم الى حد كبير ان نفهم بأن التحـــولات التي طـــرأت على البنية الطبقية في البرازيل، والارجنتين، وشيلي، وكولومبيا ، والمكسيك، وفي مناطق أخرى من امريكا اللاتينية قد تمت ضمن اطار بنية استعمارية خارجية وداخلية ، وكانت هذه التحولات في الاساس انعكاسا للتبدلات الطارئة على العلاقات الاستعمارية التي كانت من صنع القارة الأم • ومن المهم أيضا تفسير تبدلات البنية الاستعمارية التي تدعمها •

كان للهزة الاقتصادية التي نجمت في امريكا اللاتينية عن التقلص المفاجىء للقدرة على الاستيراد ، وتقلص حجم تصدير المنتجات الصناعية من القارة الأم ، وتقليل حجم الاستثمارات والقروض الاجنبية نتيجـــة الركود الاقتصادي في القارة الأم، كان لهذا كله آثار اقتصادية وسياسية كبيرة المدى في عدد من مناطق القارة • ومن المهم الى حد كبير ان نفهـــم أيضا ابعاد هذه الآثار وحدودها لكي نستطيع تقدير المسائل الاقتصادية الراهنة بصورة ملائمة • فقد عدلت بدايات الركود الاقتصادي الدخـــل

القومي وتوزيعه الى حد كبير لدرجة لم تتمكن معها بنية المؤسسات السائدة من مواجهة الاصلاحات الضرورية : فاندلعت في عام ١٩٣٠ ، او بعدها بقليل ثورات في البرازيل ، والارجنتين ، وشيلي ، وكوبا ، وتلقت الثورة المكسيكية التي قامت في عام ١٩١٠ زخما جديدا ثم لم تلبث أن توقفت • وحرك هذا النشاط الثوري مناطق أخرى في القارة • ووجدت المصالح التي تقوم بعمليات التصدير، والمتحالفة مع القارة الأم أنها مضطرة للتحالف مع المصالح الصناعية التي كانت ما تزال ضعيفة ، ومع المصالح الاقليمية الجديدة التي فرضت نفسها في الحكومة في البرازيل على الأقل • وخلال سنتين أو ثلاث سنوات تمت محاولات للثورة المضادة في هذه البلدان ، كانت تمثل بعض هذه المصالح التقليدية ، ونجحت جزئيا في كوبا ، وشيلي ، ولكنها لم تنجح في البلدان الرئيسية الثلاثة من امريكا اللاتينية • وأدى ضعف الروابط الاقتصادية الاستعمارية مع القارة الأم ، وبصورة عامة ، (ما عدا في كوبا) الشلل النسبي للتدخل السياسي للامبريالية الذي سببه الركود الاقتصادي في القارة الأم ، الى خلق الأسس الاقتصادية والسياسية لتقسيمات طبقية جديدة ولبرامج تصنيع جديدة •

ونتج عن ذلك أم لم ينتج ، حسب المناطق ، سياسة للتنمية • ويرى كاردوزو وفاليتو انه عندما تكون مادة التصدير الرئيسية محتكرة بين أيد أجنبية ، وحيث يكون هناك اقتصاد يسمى الاقتصاد المحصور كما هو الحال في امريكا الوسطى ، وفي البحر الكاريبي ، وفي فنزويلا ، لم تحدث ثورة مماثلة للثورات التي اندلعت في بلدان أخرى ردا على المعضلات الاقتصادية التي طرحها الجمود الاقتصادي للثلاثينات، أو ان هذه الثورة التي نشبت لم تلبث أن سحقت ونجم عنها وتلاها ديكتاتورية عسكرية كما كانت الحال في المناطق المذكورة • وحدث في

بعض البلدان كالمكسيك والبرازيل والارجنتين ، وفي الشيلي جزئيا ، تقدم صناعي قومي وشعبي . وكانت الأوضاع الخاصة لهذه البلدان ـ باستثناء الشيلي التي ينبغي دراستها قبل بقية الدول لانها لا تنطبق على المخطط الترسيمي لكاردوزو وفاليتو ـ تتمثل في وجود مادة التصدير الرئيسية بين أيد وطنية . وهكذا وجدت مجموعة وطنية ، بورجوازية ، وليست بالضرورة وطنية، بل بورجوازية منتمية الى البلاد، اكتسبت فيها بعض السلطة السياسية ، وظهرت هجرة صناعية أو نمو صناعي الى حد ما خلال الحرب العالمية الاولى . وهكذا صعدت طبقة وسطي محددة من جراء هذا . وبعبارة أخرى ، كان بوسع الفرق بين العلاقات الاستعمارية في هذه الحالات تحديد بعض الفوارق في البنية ، وكان بوسع هذه الفوارق بدورها تحديد السياسة الطبقية في البلدان المختلفة .

وخرّبَ الانكماش الاقتصادي في الثلاثينات اقتصاد البن في البرازيل . اذ لم تتمكن البرازيل من تصديره . ولم تستطيع بالتالي استيراد أية بضائع بالتبادل معه لانها كانت تفتقر الى العملات الأجنبية. وهكذا نشبت الثورة التي سميت بالثورة البورجوازية لسنة ١٩٣٠ ردا على الأزمة الاقتصادية والسياسية التي لم تصعد البورجوازية الصناعية خلالها الى السلطة ، بل اقتسمت السلطة مع الطبقات القديمة المصدّرة والتجارية ، والمنتجة للبن ، وشاركها في السلطة أيضا منطقة أخرى كانت مستبعدة في السابق عن السلطة السياسية هي ريو دو سول ، التي خرج منها الرئيس الجديد غيتوليو فارغاس . ولم تكن هاتان الطبقتان طبقتين بالمعنى الطبقي ، بل شريحتين من شرائح البورجوازية ، تمكنتا من التحالف معا لان التصدير كان غير ممكن أبدا . ولم تعد بورجوازية التصدير آنذاك تلح على تأييد سياسة معادية لمبدأ حمايةالروابط الوثيقة

جدا مع القارة الأم ، كما كانت تفعل في السابق ، ولكنها سمحت بتطوير صناعة برازيلية ، تشتمل أيضا على الصناعة الثقيلة ، وقبلت بعقد حلف بين هاتين الشريحتين البورجوازيتين • ولقد بقي هذا الحلف قائما طيلة مدة الانكماش الاقتصادي والحرب الى أن نُقض أخيرا عندما تبدلت الشروط الدولية والقومية تبدلا تاما الى حد لم يعد فيه من الممكن اطالتها •

وقد وقع الشيء ذاته الى حد ما في الارجنتين • ويبدو للوهلة الأولى ان هذا البلد ينقض نظريتنا لان عامي ١٩١٦ ــ ١٩١٧ قد عاصرا صعود « الايريغوينية » ، ونشبت هناك أيضا في بداية الثلاثينات ثورة قلبت هذا التيار وأعادت السلطة الى الاوليغارشية المصدرة • ولكن اذا تحرينا ما حدث في الارجنتين بصورة أدق ، وجدنا ان نظريتنا صحيحة ومؤكدة ، وهذا يعني على ما يبدو ، ان العلاقة الاستعمارية قد شكلت وبدّلت البنية الطبقية وخصوصا وأن الشعبية ، والتصنيع ، والقوميات البورجوازية للثلاثينات والاربعينات والخمسينات قد ولدت في فترة خاصة • وقد ضمن الحلف المشهور روكا ــ رونسيمان الذي عقد في أيار ١٩٣٣ تصدير اللحوم المبردة التي تنتجها البورجوازية الكبيرة في الساحل الى انكلترا ، او بالأحرى اللحوم التي تنتجها بورجوازيةمقاطعة بيونيس آيرس ، علما بأن كلا هاتين البورجوازيتين مرتبطتان بمؤسسات التبريد ، وبالمصالح المالية وبمالكي المراعي الشتوية لتربية المواشي وتسمينها ، واستبعد هذا الحلف الى حد ما تماما تصدير اللحوم المجمدة التي تنتجها مشروعات أصغر وأضعف في المقاطعات الأخرى •

وعندما نشبت الأزمة ، صرحت هذه المصالح ممثلة بالشركة

الزراعية الارجنتينية بواسطة جهاز رئيسها هوراسيو بروزون في تموز ١٩٣٣ بما يلي : « (...) خلافا لما قيل في غالب الأحيان دون أدنى سبب فاننا نحن ، ممثلو الصناعات الزراعية ، نرفض رفضا قاطعا وجود صراعات مهما كان نوعها بين المصالح والطموحات الشرعية للاقتصاد الزراعي ، ومصالح الطبقة الصناعية وطموحاتها . حقا اننا تمسكنا دائما بمبدأ عدم ملاءمة الحماية الجمركية لصالح بعض الصناعات التي لا تستطيع أن تعيش الا في ظل الحماية الجمركية . ولكننا متفقون اليوم جميعا على الضرورة والفائدة القوميتين لوجود تنظيم للصناعات ، التي تستطيع أن تزدهر عن طريق تحويل المواد الأولية المتنوعة والغزيرة لأرضنا . وكل ما نستطيع عمله لازدهار انتاجنا الصناعي ومساعدته سيساعد حقا على اخراج البلاد من الصعوبات التي ننظر الى تفاقمها بقلق متزايد ، بسبب الاغلاق التدريجي للأسواق الاوروبية [١] » . ثم صرح بروزون نفسه قائلا : « غالبا ما تحدث البعض (...) دون أي سبب يدعو الى ذلك (...) عن وجود صراعات (...) بين مصالح (...) الاقتصاد الزراعي ومطامح الطبقة الصناعية » و « لكننا متفقون اليوم جميعا (...) نظرا للصعوبات التي ننظر أيضا الى تفاقمها (...) بسبب الاغلاق التدريجي للأسواق الاوروبية » .

أما فريدريكو بينيدو ، وزير المالية السابق في تلك الفترة (وهو الذي أوضح معضلة أولئك الذين يبيعون وطنهم » فقد أضاف فيما بعد الى هذه التصريحات ايضاحات تكميلية اذ قال : « تدور الحياة الاقتصادية للبلاد حول عجلة منظمة كبرى هي عجلة التجارة الخارجية. ولسنا في وضع يسمح لنا باستبدالها ، ولكننا نستطيع ان نخلق الى

---

(١) باربرا دنيس ـ المرجع المذكور سابقا .

جانبها بعض العجلات الأقل أهمية ، والتي تسمح ببعض الحركة للثروة ، وتعطينا نشاطا اقتصاديا معينا بحيث يحافظ المجموع على مستوى الشعب في درجة معينة (•••)

« ثم جاء فيما بعد بسبب هذا التحول : (•••) لم يكن لبلدنا الخيار كما حدث في عهود افضل ملاءمة في تاريخه الاقتصادي ، ان يتعاطى بالتفضيل تصدير كميات أكبر من المحصولات الزراعية ، وان يستورد بالمقابل منتوجات مصنعة ، او ان ينمي الصناعة بصورة نشطة ، وان يضحي بامكانات تصديرنا • وهكذا فان بلدنا لا يستطيع اليوم اختيار سياسته الاقتصادية بهذا الشكل (•••) »

ومع كل هذا ، وكما صرح بينو دو في عام ١٩٤٠ : « نحن لا نعتقد ان من الممكن او الملائم تبديل القواعد الاقتصادية للبلاد • ونحن لا نفكر باقامة Anterchie نظام الاكتفاء الذاتي • وقد قلت حول هذه النقطة اشياء واضحة كل الوضوح وقاطعة : انني لا اعتقد بأن الاستيراد عمل سيء ، وليس لديّ أي علاج وقائي لما يسمى بالطابع الزراعي لبلادنا(•••) ونحن لا نفكر بالوصول الى تصنيع شامل وكثيف للبلاد [٢] (•••) » !• ان هؤلاء الناس من البورجوازية الرثة لا يطمحون الا الى تطور رث •

ورغم هذا لم ينكر كل الناس انه « لم يكن هناك اي نوع من الصراع » • فقد حارب مربو المواشي الصغار والمتوسطون ، الذين كانوا ينتجون اللحم المجمد الذي حدد اتفاق روكا ــ رونسيمان تصديره ،

---

(2) In M. Murmis et S.C. Portantiero, Crecimiento industrial y Alienza des Clases en la Argentina (1930-1940) , Buenos Aires ,Inestituto Torcuato de Tella,Documento de Trabajo,No49,1968(ronéo), p. 16, 24, 32 et Parera Dennis, op, cit., p. 10 .

مثلين باتحاد الشركات الزراعية لبيونيس آيرس والبامبا الاتفاق المعقود بين البورجوازية الكبيرة الزراعية والصناعية • وقدم ليساندرو دولاتوري ممثلهم الاعتراض التالي : « تتخذ النظرية الى حد ما الشكل التالي : اننا نملك نسبة مئوية محدودة في التصدير • فلنحتفظ بها للحوم التي ستباع بأفضل الاثمان ، أي فلنحتفظ بالنسبة المئوية والاسعار المرتفعة نسبيا التي تمثلها هذه النسبة للمواد الرئيسية من اللحوم المجمدة ، وليجرب المنتجون الصغار الذين يبيعون مواشي آنترريوس ، وكورياتنيس، وشمال ساتنافي والشاكو ، في ليناريس حظهم » • ويقصد بكلامه هذا المنتجين في المقاطعات • وكان بعض المعارضين الآخرين يقولون : « ان الادعاء كما يقول التقرير الصادر عن رجال مرتبطين بينودو ـ بتوطيد صناعات تظهر فجأة وسط مناخ من الحلول العاجلة ، يعني طرح معضلة مأساوية لمستقبل البلاد بعد الحرب ، ويعني التحريض على قيام صراع لا نريده بين الصناعات وبين المصادر الاساسية للانتاج الزراعي •• [٣] »

وهذا يعني التحريض على صراع في صفوف البورجوازية حول موضوع هذا التصنيع • ولم تنجح هذه الصناعة الا لأسباب خاصة جدا • وولدت فيما بعد البيرونية ، وفي عام ١٩٥٥ قلب نظام حكم بيرون وعادت السلطة الى الطبقات المرتبطة بانتاج تربية المواشي والى كبار المزارعين والى الصناعة الجديدة التي توطدت اركانها بفضل التسلل الاميركي الشمالي •

وانه لما يلفت النظر في المكسيك ان الثورة « اندلعت » فيها في سنوات ١٩١٠ ، وان القوانين الاساسية التي صدرت عنها في مجال

---

(٣) موريس وبورتانتييرو ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٨ ـ ٢٣ ، وباربرا دنيس ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٨ ـ ١٣ •

الاصلاح الزراعي قد تقررت خلال هذه الثورة بمرسوم ٦ كانون الثاني ١٩١٥ ، والمادة ٢٧ من دستور ١٩١٧ ٠ وقد وضع هذا الدستور ايضا الاسس الجديدة المتعلقة بسيطرة الشعب على الموارد الطبيعية للبلاد ٠ ورغم كل هذا ، وكما يعرف الناس جميعا ، لم يتقرر الاصلاح الزراعي وتأميم البترول الا فيما بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٠ ، في حكم الرئيس لازارو غاردونا ٠ وكانت سنة ١٩٣٧ السنة الرئيسية لتوزيع الاراضي ، كما كانت سنة ١٩٣٨ سنة التأميم ٠ وبدا التصنيع خلال هذه السنوات ولم يبلغ ذروته حقا الا بعد عام ١٩٤٠ ٠ وهكذا اذن كانت الآثار القومية للانكماش الاقتصادي العالمي في الثلاثينيات والحرب العالمية في الاربعينيات هي التي اعطت الدفع في المكسيك ايضا ، وسمحت بانطلاق الحركة الاصلاحية والقومية البورجوازية ٠ وقد قدم واضع احدى الدراسات عن الصناعة الكهربائية في المكسيك الملاحظة التالية : « كان للانكماش الاقتصادي الكبير أثر عميق على حكومة المكسيك ، على صناعتها الكهربائية التي قامت في هذه الجمهورية ٠ فقد أحست المكسيك بالازمة فورا ، وامتد الشلل بسرعة هائلة الى كل قطاعات الاقتصاد ٠ وبين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٢ انخفض منحنى اجمالي الناتج القومي بصورة عمودية ٠ وخلال ثلاثة اعوام تدنى انتاج المعادن الى مستويات مماثلة للمستويات التي سجلت في عام ١٩٠٧ (وينبغي ان نلاحظ بصورة عابرة أن هذا العام كان عام ركود اقتصادي ، وأثر بصورة كبيرة ، وحث على ثورة عام ١٩١٠ ، هذه الثورة التي ازدهرت بدورها خلال الحرب العالمية الاولى) (٠٠٠) وتقلص حجم الصادرات الى الثلث ، ونقصت قيمتها الى أكثر من ٤٥ ٪ (٠٠٠) وبين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢ ، نقصت العمالة في المناجم الى النصف (٠٠٠) ولم تكن البلاد تجتاز ازمة اقتصادية قاسية فحسب ، بل أزمة سياسية ايضا ٠ ولم يكن المناخ السياسي مشابها ابدا للشروط السلمية نسبيا التي اتسمت بها السنوات الاولى والاخيرة من

عهد حكومة كاليس • ومع ان كاليس نفسه بقي بعد عام ١٩٢٨ يمثل « السلطة القابعة وراء العرش » الا ان نفوذه كان مهزوزا • [٤] (•••) »
وبعد ان اشار واضع الدراسة الى اجهاض محاولة هامة على الاصلاح الزراعي (قانون باسولس الذي صدر في عام ١٩٢٧ ، وتعرض لبعض التعديلات والقيود ، ثم الغي في عام ١٩٢٨) في عهد حكومة كاليس ، بعد كل هذا أشار مؤلف آخر في تحليله للقطاع الزراعي قائلا ما يلي : « لا يمكن ان يكون وضع الزراعة في نهاية عام ١٩٣٤ اصعب مما كان عليه • فقد بدأ الاحساس بالآثار المتزايدة للأزمة الاقتصادية الكبرى لفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٢ في الاقتصاد المكسيكي • وتحول الجوع الى شر خبيث (•••) وفهم كاردونا هذه الشرور فهما كاملا (•••) وفي رأينا ان وراء نزع ملكية البترول هما السببين الاساسيين التاليين : ١) لقد كان السبب الاساسي لنزع هذه الملكية بعد ازمة ١٩٢٩ (•••) هو غباء الامبريالية ٢) وفي الطرف الآخر من السلسلة ، كان عمال البترول هم السبب (•••) فقد كان عدد الاضرابات المسجلة خلال السنوات التي سبقت عام ١٩٣٨ ، مثيرا للدهشة والاستغراب • ولهذا توصلنا الى الاعتقاد بأن العمال هم الذين اجبروا الحكومة على اتخاذ هذا الاجراء الهام الخطر (•••) وكان نزع ملكية البترول احد العناصر التي جعلت تنمية الزراعة القومية ممكنة فيما بعد ، تلك العناصر التي ربما أثرت فيما بعد ، والى حد اكبر ايضا ، في قطاعات أخرى من الاقتصاد القومي (•••) فقد تم الحصول على بعث سوق رؤوس الاموال واسترداد الموارد الطبيعية في هذه الفترة من عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٤٠ (•••) وينبغي ان لا تنسى ان الحكومة كانت بورجوازية (•••) والخلاصة لقد توطد خلال هذه الفترة

---

(4) M. S . Wionczek, el Nacionalismo Mexicano y la inversion Extranjera , Mexico , Siglo XXI, 1967, P. 74-78 .

تعزيز البنية البورجوازية التي ولدت مباشرة بعد ثــورة ١٩١٠ (•••)
وتابعت حكومة كاردونا السياسة التي اتبعتها الحكومات البورجــوازية
ولكن الظروف التي كان يمر بها الاقتصاد القومي والمعضلات التي كانت
تعوق نموه فرضت عليها اتباع اتجاه مضاد (•••) وهكذا ظهر التوجه
الجديد الذي بدا واضحا وجليا في توزيع الاراضي ، وفي تعزيــــــز
البورجوازية الوطنية ، وفي النضال ضد الامبريالية • (٥) » ولقد كتبنــا
في تحرينا عن البنية الزراعية عن الاتجاه الجديد في السياسة الزراعيـــة
اعتبارا من عام ١٩٤٠ ، ردا على الوضع الجديد الذي خلفته الحرب العالمية
الثانية ، في عهد حكومة الرئيس آفيلا كاماشو ، الذي عينه ودعمه كاردونا
ثم ميغيل آلامان ، ويحسن ان تتذكر هذا • اما فيما يتعلــق بالصناعــة
المكسيكية والوقائع المعروفة من الجميع ، فاننا تتبنى الخلاصة التـــي
وضعها الونسو آغويلار ، والتي تتفــق تمــام الاتفــاق مــع فكرتنــا
« وبعبارات أخرى ، يبدو ان الارقام المتعلقة بالاستثمار الصافي تظهـــر
بأن الانطلاق الحقيقي الى التنمية قد حدث في المكسيك في الاربعينــات
وبالاختصار عندما تم تراكم رؤوس الاموال بايقاع لا مثيل له تحت التأثير
الملائم للاصلاحات الاجتماعية والدستورية ، التي سارت سيرا حسنا خلال
السنوات الخمس عشرة الاخيرة ، وخصوصا من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٤٠
والظروف التي خلقتها الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب التي خلصت بلدنا
لفترة من الوقت من جزء كبير من المنافسة المدمرة التي كانت تقوم بهـــا
الدول الصناعية الكبرى كما خلصته من النهب المزمن لمواردنا الذي كانت
تقوم به الاستثمارات الاجنبية والتجارة الخارجية (٦) »

---

(5) F. Paz Sanchez , Estructura y Desarrollo de la agricultura en Mexico . Mémoire présenté à l'Escuela Nacional de Economia de la Universitad Nacional Autonoma de México, 1964, p. 63-71 .

(6) A. A. Guillar et F. Carmona, « Mexico: Riqueza y Miseria», Mexico, Editorial Nuestro tiempo , 1967, p. 50 .

ويبدو ان القوى المحركة الاساسية واحدة حتى في بلد لا يتمتع بالشروط التي سادت في البلدان الثلاثة الكبرى لامريكا اللاتينية : »فمن عام ١٩٣١ الى عام ١٩٣٤ تقلصت قدرة المدفوعات الاجنبية لكولومبيا الى النصف بالنسبة لمستوى السنوات السابقة مباشرة للازمة ٠وانخفضت الواردات الى النسبة ذاتها (٠٠٠) وفي السنوات التي سبقت الازمة ، كان الانتاج الصناعي قد ازداد بايقاع يقل عن ٣ ٪ وفي الثلاثينات ، كان الايقاع السنوي قريبا من ١١ ٪ ٠ ويؤكد كوري انه من عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٣٣ أنشئت ٨٤٢ مؤسسة صناعية في كولومبيا (٠٠٠) ٠ وصور البعض الميكانيكيات التي مر بها بلدنا من نصف الاستعمار ،الى الاستعمار الجديد بمناسبة أزمة ١٩٣٠ كما يلي : ١) أحدثت الازمة تقلصا مباغتا في العملات الاجنبية الجاهزة ٠ ٢) لم تكن السوق الوطنية للمنتجات الصناعية ممونة بالصناعة الاجنبية ٠ ٣) كانت هذه السوق واسعة نسبيا ، نظرا لان قطاعا هاما من الكولومبيين يضم صغار الملاكين كان يعمل للتصدير ٠ ٤) ٠ لقد سمحت حدود الارتباط نصف الاستعماري للبلاد بتراكم رأس المال بين يدي الوطنيين ٠ ٥) خسرت كثير من رؤوس الاموال ارض عملياتها التقليدية بسبب انكماش التجارة الخارجية ،وخاصة البن مقابل المواد الاستهلاكية الاجنبية ٠ ٦) وولد انطباق سوق وطنية تخلت عنها الصناعة الاجنبية وتراكم رؤوس الاموال في ايدي الوطنيين ، وهي رؤوس اموال كانت مؤقتا بغير استخدام ، ولد الصناعة الوطنية المعتمدة على التبادل الاستعماري الجديد للبن مقابل مواد استهلاكية اجنبية [٧] »

فلماذا تطورت كولومبيا و « تطورت » ايضا الدول الاكثر تقدما منها من نصف الاستعمار الى الاستعمار الجديد والى تبعية اقوى ايضا ،

---

(7) M . Arrubla , Estudios Solre el Subdersarrollo colombiano , Medellin Editorial Negra , 1969, p. 18, 15-16.

بدلا من أن تتجه نحو الاستقلال ؟ لقد بدأت بعض بلدان امريكا اللاتينية كما رأينا ، بانتاج المواد الاستهلاكية التي كانت تستوردها في السابق . ولكن تقدم استبدال الواردات يتضمن حدين هامين ، كلاهما مشتق من البنية الطبقية الموجودة . فقد كان من الواجب في باديء الامر الانطلاق من مبدأ توزيع الدخل وبنية الطلب السائدين في ذلك الوقت . وبعبارة أخرى ، كان من الواجب ان تتركز المنتوجات في دائرة المواد الاستهلاكية وبخاصة في السوق التي يتمون منها اصحاب الدخول المرتفعة . فبدون تبدل اساسي في توزيع الدخل ، لم يكن بوسع السوق المحلية ان تنمو بسرعة لدعم تقدم استبدال الواردات بلا نهاية . ولكي تتغلب بلدان امريكا اللاتينية على هذا القيد كان عليها أن تتبع أنموذج التصنيع الروسي الذي تحدد فيه الدولة بنفسها المواد الاساسية التي ينبغي انتاجها بادىء الأمر ، دون ان يخضع هذا التحديد لحاجات المستهلكين وطلباتهم . ولكن هذا الأمر كان يتطلب وجود دولة من أنموذج مماثل ، أي أنه يتطلب بنية طبقية أخرى . ولهذا السبب ذاته لم تنتج هذه البلدان ما يكفي من التجهيزات الصناعية او المواد الانتاجية (القطاع الاول بالتعابير الماركسية) ، ولهذا نراها تضطر الى استيرادها من الخارج ، لكي تحافظ على تقدم استبدال الواردات وتستمر فيه . اي ان هذه البلدان لم تفعل شيئا سوى تبديل أنموذج من الواردات بأنموذج آخر . واستمرت في التبعية للقارة الام بشكل جديد ، الامر الذي أدى الى تجديد أنموذج الاستثمارات الاجنبية . وبعبارة أخرى بدأت سياسة « تنمية السوق الداخلية » . على اساس « استبدال الواردات » بالاصطدام ايضا بحدود « خارجية » . وبعد ان استبدل استيراد المواد الاستهلاكية ، في اساسه طبقا لتوزيع الدخل وللسياسة البورجوازية على المستوى القومي ،بتصنيعها داخليا (وهو اتجاه تفاقم اكثر ايضا عندما عادت المؤسسات الاجنبية من جديد بعد الحرب) ، بدأت الصناعة « الوطنية في استيراد مزيد من المواد

الاولية ورؤوس الأموال لتأمين هذا التصنيع «الوطني» وتمويله. وقد توصلت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية [٨] ذاتها في دراستها الهامة عن زيادة وهبوط استبدال الواردات في البرازيل الى الاستنتاج التالي :
« والخلاصة أن بوسعنا أن نستنتج من دراسة المواد الرئيسية لجدول الواردات ، بأنه لم يكن هناك أي تقدم في استبدال حقيقي بالنسبة لمجموع المواد الرأسمالية [٩] » . وقد عبرت اللجنة الاقتصادية ذاتها عن رأيها بوضوح اكبر عندما قالت ما يلي :

« يلاحظ المرء في أكثر البلدان تقدما في امريكا اللاتينية ان معدل الاستيراد ، وتركيب الواردات ، التي تسود فيها المواد الوسيطة ، والمواد الرئيسية الاساسية ، لا تجعل نقاط ضعف هذه البلدان ازاء الاجنبي عند اجراء عملية الاستبدال أقل مما هي عليه في البلدان الاقل تقدما ، ولكنها تغير طبيعة هذا الاستبدال عندما يتجاوز المرحلة الاولى ولا تأتي نقاط الضعف هذه من تبعية التموين المحلي وارتباطه بالاجنبي عن طريق استيراد كميات كبيرة من المواد ، ولكنها تأتي من الطابع الاستراتيجي للمواد التي تضر به [١٠] » وبعبارات واضحة ، يعني هذا الكلام ببساطة ووضوح ان تبعية امريكا اللاتينية قد ازدادت عندما استبدلت كمية المواد باستراتيجيتها .

وقد برزت هذه التبعية الاستراتيجية بصورة اكبر ، في الحقيقة عندما هبطت اسعار المواد الأولية ، بعد انتهاء الحرب ضد كوريا ، وتقلصت

---

(٨) C. E. P. A. L.
(٩) النشرة الاقتصادية عن امريكا اللاتينية رقم ٩ بتاريخ ١ آذار ١٩٦٤ ، ص ٣٨ ـ ترجمة المؤلف .
(١٠) المرجع السابق ، ٨٣١ ، ٢٩ .

مع هبوط الاسعار وانهيارها كمية العملات الاجنبية الجاهزة لكي تتمكن امريكا اللاتينية من استيراد الآلات الضرورية لصناعتها «القومية » • ومن جديد حتمت هذه التبدلات الجديدة في اساليب التبعية الاستعمارية الجديدة ، بالاضافة الى تبدلات أخرى سنتحراها فيما بعد ، تحولات هامة في البنية الاقتصادية ، وأدت الى تغيرات جديدة في سياسة البورجوازية الرثة ، لتحقيق التطور الرث ، التي أدت بدورها ايضا الى تفاقم هذه التبعية •

ويبدو اننا وصلنا الى الحد النهائي للزيادة الهائلة في الطلب وفي السعر «العالمي» للمواد الاولية والمحصولات الزراعية الاستعماريةبصورة خاصة ، والتي بدأت في القرن التاسع عشر وانتهت بازمة الثلاثينات ، ولم تنتعش من جديد انتعاشا بسيطا الا من عام ١٩٤٠ الى ١٩٥٣ ــ ١٩٥٥ لسبب الحروب ، وهذا التعاقب في « الغنى والوفرة » و «الضيق والعوز» هو السبب الرئيسي للازمة المشهورة الحالية للزارعة في امريكا اللاتينية وتبدلات نمط الانتاج الذي نلاحظه حاليا • ولكن خلافا لسنوات ١٩٣٠، لم يكن بوسع الافتقار الى العملات الحرة اللازمة لاستيراد كميات من البضائع اعتبارا من عام ١٩٥٥ ، ان يعطي زخما لتنمية صناعية نصف مستقلة داخل البلاد ، بل انه على العكس وضع حدودا لهذه التنمية ذاتها ، والتي ترتبط الآن « استراتيجيا » بهذه الواردات ، الا اذا وجدنا مصادر بديلة او « استبدالية » لتمويل النمو الصناعي الجاري • واصبحت متابعة هذا النمو الصناعي التي هي اكثر من مرغوب فيها لاسباب تتعلق « بسياسة التنمية القومية » ، أصبحت هذه المتابعة من الناحية الاقتصادية ضرورية للبورجوازية التي كانت ارباحها ناجمة عن الصناعة ، ومثمرة من الناحية السياسية اذا ارادت الاحتفاظ بدعم الطبقات المتوسطة « العالية » التي اعتادت على استهلاك هذه المواد المصنعة • أما بالنسبة للبلدان «المتقدمة» (باستثناء المكسيك جزئيا ، التي كان بوسعها ان تلجأ الى السياحة كمصدر

جديد من مصادر العملات الحرة) ، فقد كانت الحلول البديلة المفتوحة محدودة ، وأدت الى زيادة القيود على التنمية الشاملة • وكان من الممكن او من الضروري للبورجوازية الصناعية والحكومة لكي تتحدث بصورة أفضل كما لاحظ روي مورو ماريني ان تعود الى تدابير وخطط وثيقة وملتحمة بالمصالح المنجمية ، والزراعية ، والتصديرية وذلك بالتنازل لها عن مزيد من التسهيلات لربح العملات الحرة التي كانت « البلاد بحاجة اليها في هذه الأوقات الحرجة » • وهكذا نجمت سياسة « استقرار » أوحى بها أيضا صندوق النقد الدولي المشهور، أي سياسة تخفيض مكررة لاسعار العملات ، وتخفيض الاجور الحقيقية بواسطة التضخم ، وقمع المطالب الشعبية المتعلقة بها ، والعطالة في مجال الاصلاح الزراعي (الذي يعتبره البعض مطابقا لمصلحة الصناعيين الذين كانوا يريدون توسيع سوقهم) • والخلاصة ، كان من الضروري على المستوى القومي ، التخلي عن السياسة « الشعبية » التي تتضمن بعض التنازلات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، لبعض القطاعات الشعبية ، واستبدالها بتوطيد المصالح البورجوازية ، المنجمية والزراعية والصناعية ، وهي مصالح بحاجة الى عملات حرة « قوية » وأجور منخفضة •

وتضمن الخيار الآخر ، غير البديل ، بل الخيار الاضافي بالضرورة لمتابعة تأمين النمو الصناعي على قاعدة « استبدال الواردات » الاستعانة بالمؤسسات الاجنبية لاستبدال الواردات ، واستبدال الصناعة الوطنية بالتالي، وطلب قروض من الحكومات الاجنبية المرتبطة بهذه المؤسسات لتغطية عجز الموازنة الوطنية • وهكذا حتى في عصر الامبريالية التقليدية للقرن الماضي ، ونصف قرننا الحالي ، عندما أنشأ التطور الامبريالي الجديد ، وخصوصا في الولايات المتحدة ولاسباب داخلية محضة بالنسبة اليه ، صندوقه الخاص « بالاستثمارات والمساعدات الخارجية » ووجهه نحو

امريكا اللاتينية والاجزاء الاخرى من العالم ، فان البورجوازية في اميركا اللاتينية استقبلت هذا الصندوق استقبالا حسنا • وكان استقبالها في جزء منه لاسباب تتفق مع التخلف المحلي في الاقتصاد المحلي ، مع ان مثل هذا التخلف هو في دوره جزء لا يتجزأ من التنمية الامبريالية • وسنقوم بتحليل هذه التبدلات الجديدة لاشكال التبعية الاقتصادية (السياسية والعسكرية) ، والتحول المطابق في البنية الاجتماعية والسياسية الجديدة للتخلف الذي نجم عنها بالنسبة للبورجوازية المحلية • ولكن نظرا لان هذا « التطور » الجديد هو ايضا النتيجة الضرورية لارتباط الطبقةالاقتصادية والسياسية التي سادت من قبل في امريكا اللاتينية فان من واجبنا تقدير التبدلات استنادا الى معيار التقدم •

فكيف يمكن اذن تقييم الاصلاحات و «سياسة التنمية المحلية» التي شرعت بها بعض بورجوازيات امريكا اللاتينية في الثلاثينات والاربعينات؟ قد يبدو للوهلة الاولى ان هذه الاصلاحات بلغت حقيقة «نقطة الانطلاق» الى التطور التي عزيت اليها دائما • ولكن ينبغي ان لا ننسى ان«الاصلاح» الذي تم في عهد « الاستقلال » ، ثم الاصلاح ، وربما النمو خلال العهد الامبريالي التقليدي للقرن الماضي ، قد بدت للوهلة الاولى مساوية لما نسميه اليوم « تنمية » • ومع هذا ، ودون ان نضطر او نستطيع انكار التقدم الذي حققته امريكا اللاتينية في تلك العهود ، فان التاريخ يعلمنا بأنه كان لهذا التقدم ــ ضمن حدود التبعية الاستعمارية الجديدة للامبريالية العالمية ــ اثره المضاد الضروري في تطور التنمية الرثة في امريكا اللاتينية كما انه يعلمنا ايضا كما سنحاول البرهان على ذلك في هذه الدراسة ان سياسة البورجوازية الرثة ذاتها لتحقيق « التنمية » كانت الاداة الفعالة لتبعية اجنبية متزايدة وللتخلف ذاته • وفي عصرنا ايضا هذه هي السياسات الطبقية لهذه البورجوازية ، التي أدت بالتوازي مع

التنمية الامبريالية الجديدة ، الى التبعية الجديدة ، والى التخلف الذي هو اخطر بكثير في أيامنا هذه • وعلينا ان نعترف دون ان نهمل التناقضات غير العدائية بين قطاعات البورجوازية المختلفة ، وتظاهراتها السياسية ، ان كافة البورجوازيات كانت في حقيقتها بورجوازية واحدة • ولقد مثلها في باديء الامر شخص يدعى غيتيليو فارغاس ثم كاستيللو برانكو وكوستا اي سيلفا في البرازيل ، وخوستو ، وبيرون ، ويمثلها اليوم اونغانيا في الارجنتين ، وكاردونا الذي عين آفيلا كاماشو خلفا له ، وعين هذا الأخير ميغيل آلامان الى ان نصل الى دياز اورداز ولويس ايشفيريا في المكسيك • ويجب علينا أن لا ننسى أيضا من يمكن ان يكونوا اكثر دلالة ايضا ، مثل : روميلو بيتانكور في فنزويلا ، وخوزيه فيغوريس في كوستاريكا ، ومونوز ماران في بورتوريكو ، واريفالو في غواتيمالا ، وهايا دولاتوري في البيرو (مع ان هذا الاخير لم يصل الى السلطة ابدا) وربما ايضا خوان بوش في الدومينيكان (ولكن بأسلوب مختلف يتفق مع الوضع الخاص لبلده) فكل اولئك الذين نادوا في السابق بسياسة تنمية ديموقراطية وشعبية ، هم اليوم صدى للمصالح التي اصبحت منذ الان مصالح انهزامية وقمعية للبورجوازيات ذاتها في وضعها الحالي ،وضع التبعية الجديدة في ظل الامبريالية الجديدة • وبوسع هؤلاء السادة ان يردوا بحق على كل اتهام بالتناقض يوجه ضدهم انه لا قيمة له وأنهم متفقون تمام الاتفاق مع المصالح ، المتبدلة حقا ، للبورجوازيات التي كانوا يمثلونها • وكما جرى تقريبا في كل تاريخ امريكا اللاتينية ، فان هذه المصالح البورجوازية الرثة تساعد فيها على قيام تطور رث •

ومن المهم ايضا الى حد كبير لا ان نفهم النجاحات فحسب ، بل ان نفهم قيود هذه الفترة وحدودها ، لان بعض المعضلات السياسية الرئيسية في وقتنا الراهن تنبع من بقاء التطور الرث على قيد الحياة ، هذا الابن

الممسوخ والمشوه ، والجهود التي يبذلها بعض الاشخاص لتحريضه على ولادة ابن مماثل له •

وقد نجحت هذه التنمية الصناعية ، وهذه القومية البورجوازية ، وهذا التحالف للطبقة العمالية مع بعض العناصر البورجوازية الوطنية ضد الامبريالية والمصالح المصدرة في البلاد ، وكل البنية الفوقية الايديولوجية التي رافقتها ، عن الظروف التاريخية الخاصة التي بلغت نهايتها عندما نهضت القارة الأم من جديد بعد الحرب العالمية الثانية ، وعندما حدثت التغيرات الهامة التي مرت بها هذه القارة وبقية بلدان العالم منذ ذلك الحين وخاصة الثورة التقنية وطبع الولايات المتحدة الامريكية بالطابع العسكري ، والثورة والتنمية الاشتراكيتين في بعض المستعمرات السابقة التابعة للقارة الام ، وقد حالت هذه الاحداث ، وتبدلات بنية التبعية الجديدة في عهد الامبريالية الجديدة دون متابعة مثل هذا التطور القومي البورجوازي في امريكا اللاتينية ، وجعلت كل حلم في استئناف التنمية في المستقبل حلما طوباويا • ونقول طوباويا بالنسبة للبورجوازية ولكنه قاتل سياسيا للشعب •• وهو مميت وقاتل لا في امريكا اللاتينية فحسب ، بل قاتل ايضا كما تظهر تجربة المستعمرات الجديدة في افريقيا وآسيا ، واندونيسيا خاصة ، وفي كل الجزء المستعمر من مجمل النظام الامبريالي •

ان الامبريالية الجديدة والتبعية الجديدة تقودان البورجوازية الرثة الجديدة ، والاستعمارية الجديدة ، الى اعادة فرض تطور رث في امريكا اللاتينية • فلنر كيف يتم ذلك ولماذا •

٨

الامبريالية الجديدة والتبعية الجديدة

اننا لا ندعي ابدا في الجزء الاخير من دراستنا هذه بأننا قمنا بعملية تحر نظرية ،او كاملة للامبريالية الجديدة والتبعية الجديدة في امريكـــا اللاتينية (فهذا التحري يتطلب ان يكون ، وقد كان في هـــذه السنوات الاخيرة هدفا لدراسات عميقة قام بها عدد من المؤلفين الآخرين) • ونحن لا ندعي بأننا قمنا باكثر من وضعها في المحتوى الملائم لها ، أي في سياق التخلف الحالي الناجم عنها والذي ما زال يتابع ، في أيامنا هذه ، نفس الخطوات الاساسية للتبعية ، ونفس التحول في البنيـــة الاستعماريـــة والطبقية والسياسية البورجوازية الرثة في التخلف الذي شهدناه على مدى التاريخ • ولكي تتحرى هذه القضية ونبرهن على صحة نظريتنا ، فاننـــا سنعتمد على الوضوح الذي لا يرقى اليه الشك ، والذي يزودنا به اصحاب النفوذ من ممثلي البورجوازيـــة الامريكية الشماليـــة والجنوبية فـــي منشورات وزارة تجارة الولايات المتحدة الامريكية ، وخصوصا ، فـــي التقارير الرسمية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية للمؤتمر الثالث عشر الذي انعقد في ليما بالبيرو من ١٤ الى ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، والذي كان هدفه تقييم « العشر سنوات الاولى (•••) » وافتتـــاح

« العشر سنوات الثانية المخصصة من قبل الأمم المتحدة للتنمية [1] » •

وقبل ان نتحرى الاسباب البنيوية والسياسية لهذه الاتجاهات ، بوسعنا ان نبدأ تحليل الامبريالية الجديدة والتبعية الجديدة بالتحقيق في واقعتين من السهل حسابهما وقد يكون هذا هو سبب دراستهما بشكل سطحي تقريبا ، وهما : معدل النمو الاقتصادي ونزوح رؤوس اموال امريكا اللاتينية الى الخارج •

كان لازدهار القارة الأم الاقتصادي بعد ازمة الانكماش والحرب أثر سلبي على التطور الاقتصادي في امريكا اللاتينية بالرغم ، أو بالاحرى بسبب دخول أمريكا اللاتينية من جديد في حلقة التنمية الامبريالية وتبعيتها لهذه التنمية ، كما كانت الحال مرارا في تاريخ الرأسماليةالعالمية• وقد هبط معدل النمو السنوي للدخل القومي بالنسبة للفرد الواحد منذ نهاية الحرب وفي كل خمس سنوات من ٤ر٨ ٪ في عام ١٩٤٥ — ١٩٤٩ الى ٩ر١ ٪ من عام ١٩٥٠ — ١٩٥٥ ، وهبط الى ٤ر١ ٪ من عام ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ ، والى ١،٢ ٪ من عام ١٩٦٣ الى ١٩٦٦ • وهبط معدل نمو الناتج القومي الاجمالي من ١ر٥ ٪ في الخمسينات الى ٦ر٤ ٪ في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦ ، وذلك طبقا لحسابات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (في « دراستها الاقتصادية عن امريكا اللاتينية » لاعوام ١٩٦٣ ، و ١٩٦٦ ، و ١٩٦٨) • ولم يزد المحصول الزراعي للفرد الا ٥ر٠ ٪ سنويا بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٦ ، ولكن احصاءات منظمة الاغذية والزراعة

---

(١) الملاحظات الموجودة بين أقواس صغيرة مستقاة من رقم الوثيقة وصفحة التقارير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . الا اذا كانت هناك اشارة معاكسة. ونجد لائحة الوثائق المتعلقة بهذه الملاحظات في النهاية ، وسط الجدول المذكور بمراجع البحث .

F. A. O. ١٦/١٩٦٤) • تقول بان هذا المحصول هبط في عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ بما يعادل ٧٪ من متوسط محصول فترة ١٩٣٤ — ١٩٣٨ • وهناك ما هو أهــم من ذلك وهو الانخفــاض المحسوس في معدل نمو الانتاج الصناعي المصنعي الذي كان ٧ر٢ ٪ سنويا من ١٩٣٦ الى ١٩٤٧ (حسب تقديري المحسوب على أساس التقرير رقم ٦٥٩ — آ د/١ جدول ٢٠)، و ٨ر٦ ٪ في الاربعينات ، و ٣ر٦ ٪ في الخمسينات . و ٤ر٥ ٪ وفي هبوط مستمر منذ عام ١٩٦٠ حتى ان نسبته الى معدل نمو الناتج القومي الاجمالي هبط ايضا خلال الفترات الثلاث الاخيرة من ٤ر١ الى ٣ر١ والى ٢ر١ ٪ (١٢/٨٣٠) وهذا يعني « ان القطاع الصناعي » حسب تقرير اللجنــة الاقتصادية لامريكا اللاتينية « لم يعد عاملا ديناميكيا في اقتصاد امريكا اللاتينية كما كان خلال الانكماش الاقتصادي والحرب العالمية الثانيــة بل أصبح مجرد قطاع تابع للقطاعات الاخرى ، دون ان ينقل اليها دفعــا مشجعا بصورة خاصة وبوسعنا ان نلاحظ ، بالاضافة الى هذا أن الفروع الصناعية التي حصلت على اعلى معدلات النمو في بداية الفترة المذكورة ، أي الصناعات المعدنية الأساسية ، والصناعات الميكانيكية ، والكيميائية ايضا ، هي التي كبح نموها بشكل بارز في العشر سنــوات الاخيرة » (١١/٨٣٠) • وبالاضافة الى هذا ، فان احدى الدراسات عن الوضــع البرازيلي تضيف بأن «هذه الاستنتاجات تدل على قدرة صناعة المواد الاساسية على القيام بوظيفة « قطاع ديناميكي » (او قطاع قائد) ، تلك الوظيفــة التي اوكلت اليها في النمو المقبل للبرازيل (•••) ويبدو ان هذه الصناعات قد انضمت الى لائحة الصناعات « النباتية » [٢] » •

---

(2) Leef, The Bɪazilan Captal Good Industry (1929-1964), Harvard U. P., 1968 .

ومع هذا ، احدثت عودة امريكا اللاتينية الى خطة التنمية الامبريالية نزوح رؤوس الاموال الى الخــارج حتى ان البورجوازية الوليدة ذاتها تصرخ في اليوم بأعلى صوتها وتحاول الضغط على شريكها الرئيســي في استغلال الشعب كيما تحصل منه على معاملة افضل في توزيع اربـــاح الاستثمارات • « ومن المعتقد عموما ان قارتنا تتلقى مساعدة حقيقية في المجال المادي • ولكن الارقام تظهر العكس • وبـوسعنا ان نؤكـد ان امريكا اللاتينية تساهم في تمويل تنمية الولايات المتحدة وبعض الـدول الصناعية الأخرى • وما كانت تعنيه الاستثمارات الخاصة ، وما تعنيـــه اليوم بالنسبة لامريكا اللاتينية هو ان المبالغ التي تسحب منها أكبر بعدة مرات من المبالغ المثمرة فيها • ويزداد رأسمالنا الكامن ضمورا وفقـرا • وتزداد ارباح رأس المال المستثمر وتتضاعف بصورة هائلة ، لا عندنـــا فحسب ، بل في الخارج ايضا • وما يسمى بالمساعدة ، وكل الشروط التي نعرفها تؤمن سوقا وتنمية رئيسيتين للبلدان المتطورة ، ولكنها لم تنجـح حقا في تعويض المبالغ التي خرجت من امريكا اللاتينية لدفع الديـــن الاجنبي ، او بسبب الارباح التي تولدها الاستثمارات الخاصة المباشرة • ونحن واعون اذن كل الوعي الى ان امريكا اللاتينية تعطي اكثر مما تتلقى ولا يمكن اقامة تضامن ، أو حتى تعاون مستمر او ايجابي على مثل هــذه الوقائع » •

ان هذا التأكيد الشفوي الذي وجهه جبرييل فالدس وزير خارجية الشيلي الى ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة الاميركيـة في قاعة الوزارة بالبيت الابيض ، بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٦٩ ، لا يستمد قوته من حضور كل سفراء امريكا اللاتينية لدى حكومة واشنطن فحسب ، بل يستمد قوته ايضا من ان فالدس كان الممثل المعين رسميا لينوب عن كـل وزراء خارجية امريكا اللاتينية (فيما عدا كوبا) ، الذين اجتمعـوا في

فيناديل مار وتبنوا بالاجماع تصريحا أوكلوا الى زميلهم فالدس مهمة تسليمه الى الرئيس نيكسون • والحقيقة ان متوسط التمويل الاجنبي الصافي ، الذي قدرته اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والذي يتضمن اعادة استثمار الارباح المتحصلة في امريكا اللاتينية كان ٣ر١٠٪ من الاستثمارات الاجمالية من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٩ • وبعد تدشين « التحالف من اجل التقدم » في عام ١٩٦١ ، هبطت المشاركة الاجنبية بنسبة ٤ر٧ ٪ من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٤ ثم ٣ر٤ ٪ في عام ١٩٦٥ — ١٩٦٦ (٠١٥/٨٣١) •

وتشير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الى ان خروج رأس المال الممول زاد بنسبة ٤ر١٨٪ من كل الدخول في العملات الحرة لاغراض التصدير من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٤ والى نسبة ٤ر٢٥٪ من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٩ ليبلغ ١ر٣٦٪ من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٦٦ (٣٧/٨٣١) بغض النظر عن اعادة الاستثمار ، واذا لم تتحر سوى حركات رؤوس الاموال الدولية ولا تتضمن عمليات خروج رؤوس الاموال هذه سوى الارباح ، والفوائد والمدفوعات للاستهلاك في امريكا اللاتينية ، التي يمكن ان نعزوها مباشرة الى ما يسمى بالمساعدة والاستثمارات الاجنبية وقد زادت هذه المدفوعات في السنوات الثلاث الاخيرة لدرجة اصبحت فيها أعلى من دخول رأس المال الاجنبي (٩٤/٨١٦) • ولكن اذا اضفنا لعمليات الخروج هذه ، الخروج الذي يسجله ميزان المدفوعات تحت عنوان الهبات ، والنقل ، والاخطاء ، او الاسقاط في حركات رؤوس الاموال ، التي لا نستطيع ان نعرف بسهولة ما اذا كان مصدرها وطنيا ام اجنبيا ، فان نسبة المدفوعات المخصصة من امريكا اللاتينية للمصالح

المالية ترتفع تقريبا الى ما يعادل ٢٢٪ من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٤ ،والى ٤٢ ٪ في عام ١٩٥٥ ــ ١٩٦٦ (٦٩٦ / ٢٣٨ ــ ٢٤٧) ويبلغ ٥٠ ٪ في البرازيل والمكسيك ، وشيلي ، وكولومبيا (٨١٦ / ٠١٣) • ولا تتضمن هذه الأرقام مع كل هذه المدفوعـات للمرتبـات والادارة ، المخصصة للمؤسسات الأجنبية، والتي ترتفع الى نسبة لا نستطيع تحديدها من أصل الـ ٦٪ الاضافية من مجموع العملات الحرة التي تدفعها امـريكـا اللاتينية « للمصالح الأخرى » • ويضاف الى هذا ١٠٪ للنقل و ٦ ٪ للرحلات ، وهذا يحدد كل المدفوعات المخصصة لبعض الخدمات اللا مادية (المتميزة عن الدفعات المادية) بحوالي ٦٥ ٪ من الارباح في العمـلات الحرة التي تحصل في امريكا اللاتينية او بحوالي ٨٪ من ناتجها القومي الاجمالي (محسوبا على اساس الناتج القومي الاجمالي في ٦٩٦ / ٦) • وبالمقارنة ، فان امريكا اللاتينية تصرف ما يقارب من ٢ر٦ ٪ من ناتجهـا القومي الاجمالي في التربية والتعليم [٣] • وتحسب وزارة تجارة الولايات المتحدة الامريكية ان حركة رؤوس الاموال الشاملة لصالح الاستثمارات الخاصة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٥ هي ٨ر٣ مليار دولار من الولايـات المتحدة الى امريكا اللاتينية ، و ٣ر١١ مليار دولار من امريكا اللاتينيـة الى الولايات المتحدة • وهذا يترك حركة رأسمال صاف يقدر بـ ٥ر٧ مليار دولار من امريكا اللاتينية الفقيرة الى الولايات المتحدة الامريكيـة كما أشار الى ذلك الوزير فالدس [٤] •

---

(3) Lyons R . F . Problems and Strategies of Educational Planning Lessons from latin America , Paris, I. I. E. A. 1964 .

(4) H. Magdoff , L'âge de l'imperialisme , F. Maspero .

وبوسعنا ان نتساءل كيف تحصل المؤسسات الاجنبية على هذه الأرباح الفاحشة التي ينتقص الامريكيون في الولايات المتحدة الامريكية من قيمتها ، لأسباب مالية ، قبل تقديمها لوزارة التجارة ، وقبل أن تنشرها هذه الوزارة أيضا • فهل يحصل رأس المال الثابت والمتغير على أرباح مرتفعة جدا في امريكا اللاتينية ؟ ها هو فقط جزء من الرد على هذا السؤال • ان مدراء الشركات هم الذين يزودوننا بالجزء الرئيسي من الرد حسب شهاداتهم الشخصية وحسب أرقام وزارة التجارة • ويعطينا فريدريك ج• دونير رئيس مجلس ادارة جنرال موتورز كوربوريشن المعلومات التالية : « اسمحوا لي بأن ألخص انجازاتنا فيما وراء البحار خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، عن طريق ذكر بعض تدابير الانجاز الموضوعية التجارية • ففي نهاية عام ١٩٥٠ ، بلغت قيمة رأس مال ــ العمل الصافي والممتلكات الثابتة لجنرال موتورز فيما وراء البحار ١٨٤ مليون دولار (•••) وفي نهاية عام ١٩٦٥ زادت هذه الاستثمارات وبلغت ١ر١ مليار دولار او ما يعادل تقريبا ست مرات حاصل عام ١٩٥٠ • وقد حصلنا على هذا التوسع كله تقريبا بمعونة الموارد المالية التي وفرتها عمليات ما وراء البحار لجنرال موتورز ، والقروض المحلية التي تستطيع الأرباح المحلية تسديدها • وبناء على هذا (•••) سلمت فروعنا فيما وراء البحار للولايات المتحدة الامريكية حوالي ثلثي أرباحها (٥) » • ويعطينا وزير تجارة الولايات المتحدة تحت باب « تمويل الاستثمارات الاجنبية المباشرة للولايات المتحدة » في جدول متعلق « بموارد واستخدامات صناديق مؤسسات الاستثمارات المباشرة

---

(5) F. G . Donner , The World Wide Industrial Enterprise , Mc Graw Hill, 1966 .,

في كل منطقة وصناعة مختارتين ١٩٥٩ ــ ١٩٦١ » هذه الصورة العامة : كانت الموارد العامة لأموال الاستثمارات المباشرة في كل مناطق العالم ٨٢١٧ مليون دولار منها ١٢٤٩ مليونا اي حوالي ١٥ ٪ عبارة عن « أموال صادرة عن الولايات المتحدة الامريكية . وكانت بقية الاستثمارات أرباحا وحصل عليها في الخارج ونفقات في خفض الأسعار . وفي العام ذاته كانت الموارد الكاملة لأموال الاستثمارات في امريكا اللاتينية ١٧٨١ مليون دولار ، والاموال الآتية من الولايات المتحدة ١١٠ مليون دولار، أي ٦ ٪ فقط من مجموع أموال الاستثمارات. أما فيما يتعلق بالاموال المكتسبة في الخارج ، خلافا لما تكسبه الشركات، فقد كانت ١٨٦ مليون دولار ، أي أنها تعادل ١٫٥ مرة الاموال الآتية من الولايات المتحدة . وكان الباقي ، كالعادة أرباحا محلية ونفقات في خفض الاسعار تشكل غالبا عمليات تجارية معتمدة تخفي أرباحا حقيقية بشكل نفقات مفترضة (دراسة شاملة عن الحالة التجارية الراهنة ، ايلول ١٩٦٢) . هذا بالنسبة لعام ١٩٦١ . وفي العام السابق ، كانت نسبة كل الاموال المثمّرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، في امريكا اللاتينية ، وهي أموال صدرت فعلا عن الولايات المتحدة تشكل ٥ ٪ . ولكن في عام ١٩٦٢ ؛ هبطت هذه النسبة الى أقل من ١ ٪ ، أي ان الامريكيين لم يجلبوا أي رأس مال بل انهم سحبوا من رؤوس أموالهم المثمّرة بشكل مباغت وشرس . وكانت نسبة هذه الاموال في عام ١٩٦٣ ، ١٠ ٪ ، ولكنها هبطت من جديد الى ١ ٪ في عام ١٩٦٤ . وبلغت الاستثمارات التي أتت فعلا من الولايات المتحدة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٤ ، ٤ ٪ من مجموع ما تسميه بالاستثمارات « الامريكية الشمالية » في امريكا اللاتينية في متوسط خمس سنوات . (دراسة شاملة عن الحالة التجارية الراهنة ، وزارة تجارة الولايات المتحدة ،

الاعداد المتعلقة بشهر آب او ايلول من كل عام سابــق على العام المشار اليــه) •

ويجب اذن ان لا نندهش من ان الدراسة عن البرازيل تشير أيضا الى ان « المؤسسات الاجنبية لم تجلب ، عموما ، رأسمالها المتــداول ، ولكنها ارتبطت بالمصارف والاموال الجاهزة المحلية • وقد بنت هــذه المؤسسات في بعض الاحيان مصانعها بمعونة موارد الاقتصاد الوطني »• وأكدت هذه الدراسة على واقع ان هذه المؤسسات ذاتها زودت مصانعها بتجهيزات « كان بوسع كل مؤسسة ان تحصل عليها بأسعار لا تتجــاوز بكثير أسعارها كحديد من الخردة (سكراب) » • وسنعود الى هــذا الموضوع قبل أي موضوع آخر • واستنتج المؤلف من كل هذا انه « لو لم يكن من الممكن الاستثمار بسعــر أساسي منخفض نسبيا بالنسبــة للمؤسسة ، لقل احتمال وجود استثمارات أجنبية [٦] » •

ومن جهة أخرى ، وكما يوضح السيد دونير فيما يتعلق بجنــرال موتورز « تبرهن تجربتنا على ان استثماراتنا فيما وراء البحار رفعــت قدرتنــا على تصدير ، وبيع ، وخدمــة موادنــا المصنّعة في الولايــات المتحدة » • وهذا يعني على وجه التقدير ان كل « الاموال المسجلة التي تخرج الى امريكا اللاتينية تمثل في الحقيقة تصديرا (بأسعــار تعــادل قيمتها عموما) يشمل المواد التموينية والتجهيزات المتخلفة ، أو التــي انخفض ثمنها بشكل عام لأسباب مالية ، ومعدات ترسلها الشركة الأم ، القائمة في الولايات المتحدة الامريكية الى فرعها في امريكــا اللاتينية •

---

(٦) ليف ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٢٠ ــ ١٢٧ .

وهذه الوظيفة المحركة لتصدير بضائع امريكا الشمالية هي في الحقيقة احدى الغايات والانجازات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة • وعند وعي مثل هذه المعطيات التي تبدت غير ملائمة الى حد كبير أيضا في امريكا اللاتينية في الستينات فاننا لا نندهش عندما نرى ان مساهمة رأس المال القادم من القارة الأم الامبريالية مساهمة سلبية أكثر فأكثر ، وان رأس المال المجتذب من امريكا اللاتينية كبير أكثر فأكثر • ومع هذا فان ما هو أخطر أيضا هو اثر الاستثمارات والمساعدة الاجنبية على بنية الاقتصاد والبنية الطبقية في امريكا اللاتينية • ولكن لنأخذ بعين الاعتبار في بادىء الأمر مسألة استعمارية أخرى •

مع أن خروج رؤوس الاموال ، المذكور اعلاه ، لصالح التحويل وبعض المصالح الأخرى يخلق أزمة دائمة ، تتفاقم باستمرار في ميزان المدفوعات الامريكية اللاتينية ، مع كل هذا استطاعت هذه القارة حتى الوقت الحاضر تسوية وضعها للمحافظة على تجارة التصدير التي تفوق استيراد البضائع وتتجاوزه • وفي حين كانت كمية الصادرات تزداد بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٦ بنسبة ٦ر٤ ٪ سنويا ، بسبب خفض أسعار المواد الأولية ، لم تزد قيمة الصادرات نفسها الا بنسبة ٩ر٣ ٪ سنويا ولم تزد القوة الشرائية لهذه الصادرات الا بنسبة ٣ر٣ ٪ سنويا بسبب التكاليف الرئيسية للبضائع المصنوعة • وفي غضون ذلك ، زادت قيمة الواردات بنسبة ٨ر٣ ٪ سنويا ، وزادت المدفوعات المذكورة أعلاه لرؤوس الاموال الاجنبية بمعدل سنوي بلغ ٩ر٨ ٪ (٨٢٥ — ي / ١٧٢) • وترى اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية « ان احتمال زيادة الصادرات في المواد الاولية ونموها مثبط للعزيمة الى حد كبير للبلدان الآخذة بالنمو » (٨١٦/٢٢) في مستقبل يمكن التنبؤ به وان « تنبؤات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تؤدي الى استنتاج متشائم أكثر »

(٨١٦/٢٦) • ونظرا لبيانات الاسعار التي تتسم بالتمييز ، التي تعطيها الدول المتطورة والتي حاولت لجنة التجارة والتنمية في الأمم المتحدة خفضها دون جدوى لم تزد صادرات البضائع الامريكية اللاتينية المصنوعة الا بنسبة ٣ ٪ من مجموع الصادرات من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٧ ، وزادت الى ٥ ٪ من عام ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ • ويتفق ثلثا هذه الزيادة مع التجارة التي تتم بين بلدان امريكا اللاتينية وبالنسبة للجزء الأعظم منها ، تحت رعاية منظمة امريكا اللاتينية للتبادل الحر وللسوق المشتركة لامريكا الوسطى ، وبواسطة شركات أجنبية ، معظمها امريكية شمالية (٨١٦/٦٥) •

وتجد اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في تقديرها لاتجاه التجارة الخارجية في المستقبل انه سيحدث « عجز تجاري حقيقي » يتراوح بين ١٤ و ١٧ ٪ في عام ١٩٧٥ وبين ١٩ و ٢٣ ٪ في عام ١٩٨٠ ، دون ان نحسب المدفوعات تحت باب رؤوس الاموال الاجنبية التي تحسبها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بنسبة ١٩ ٪ في عام ١٩٧٥ ، و ٢٥ ٪ في عام ١٩٨٠ (مع ان التقديرات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لهذه المدفوعات توضح كما قلنا سابقا ، انها زادت بنسبة ٣٦ ٪ من الدخل العام في العملات الحرة لعام ١٩٦٣ وتستمر في الازدياد) • وبافتراض قاعدة مماثلة للحسابين المئويين ، فان اضافة هذه المدفوعات لرأس المال الاجنبي ، كما قدرته اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، يزيد العجز الحقيقي المتوقع من ٣٣ ٪ الى ٣٦ ٪ في عام ١٩٧٥ و من ٤٤ ٪ الى ٤٨ ٪ في عام ١٩٨٠ ، اذا لم نضمنها سوى العوائد والفوائد التي قدرتها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (٨٣١/٤٥) • ولكن اذا أضفنا نفقات الاستهلاك الى المستوى الحالي من الدين ، على الأساس الذي حسب فيه الدفع الحالي لرأس المال

بنسبة ٣٦ ٪ ، وحتى لو صرفنا النظر عن الزيادة شبه المؤكدة لنفقات الاستهلاك التي تزيد مع زيادة مستوى الدين ، ولم نأخذ بعين الاعتبار بعض عمليات زيادة رؤوس المال بواقع ١٠ ٪ التي أشرنا اليها سابقا ، فان العجز الحقيقي سيزداد الى أكثر من ٥٠ ٪ في عام ١٩٧٥ ، والى أكثر من ٦٠ ٪ في عام ١٩٨٠ • وتقوم كل هذه التنبؤات على الافتراض المتفائل وغير الواقعي لمعدل نمو اقتصادي سنوي أعلى من ٦ ٪ في المستقبل ، على حين كان معدل النمو الحقيقي في الماضي أقل من ٥٪ • ومهما يكن التقدير الواقعي للعجز التجاري الذي ستواجهه أمريكا اللاتينية في مستقبل قريب جدا ، فانه عجز مرعب ومخيف لا يبدو ان هناك شخصا يرغب في تقديمه •

ولكي نبحث عن أسباب هذه الاتجاهات ونلاحظ كل مظاهرها وأدواتها ، كما ذكرتها المصادر المذكورة ، يجب علينا بالتأكيد فحص طرق الاستثمار الاجنبية الجديدة في الصناعة ، والمؤسسات المالية في امريكا اللاتينية والآثار التي ستنتج عنها في البنية الاقتصاديةوالسياسية للطبقة البورجوازية • فلقد كانت القيمة المحسوبة للاستثمارات المباشرة في مشروعات امريكا الشمالية في امريكا اللاتينية تعادل ٣٨٠٣ مليون دولار في عام ١٩٥٠ ، ثم بلغت ٩٣٩١ مليون في عام ١٩٦٥ ، وتتجاوز الآن الـ ١٠٫٠٠٠ مليون بكثير [٧] • ويوظف جزء متزايد من هذه الاستثمارات يتجاوز الى حد كبير نصف مجموع الاستثمارات المكونة في البلدان الرئيسية ، في مجال الصناعة • وفضلا عن هذا ، وكما تشير

---

(٧) حسب معطيات وزارة تجارة الولايات المتحدة في م. س. فيونزيك ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٦٨١ .

الى ذلك اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ذاتها « فان الرأسمال الاجنبي الخاص الذي يصل بشكل استثمارات مباشرة ، بمفرده ، او مشتركا مع مؤسسات وطنية (...) يشكل منافسة صعبة جدا للمستثمرين الوطنيين (...) وهذا يعني خلق قيود جدية فيما يتعلق بامكانية تراكم رؤوس الاموال وجمعها في المستقبل، بالنسبة للمؤسسات الوطنية . وكذلك فان اتجاه رأس المال الاجنبي ، المتعاظم الى حد كبير في السنوات الاخيرة ،للاستيلاء على كل المؤسسات الصناعية الوطنية الموجودة او جزء منها ، والذي لا يمكن ان يكون دفعا ايجابيا للنشاطات الصناعية في القارة ان هذا الاتجاه يتضمن عادة خروجا متزايدا للموارد المالية دون خلق قدرات جديدة على الانتاج تستطيع تبريره » (٨٣٠ ــ ٤٦ ــ ٤٧) .

وتتم سياسة الاستثمارات « الاجنبية » هذه ، دوما على وجه التقريب بمعونة رؤوس الاموال الامريكية اللاتينية ــ كما أشار اليها بوضوح كل من مدير جنرال موتورز ووزارة تجارة الولايات المتحدة ــ وهي تخضع لمطالب الاحتكارات الكبرى « المتعددة الجنسيات » واحتياجاتها التي تنجم عن تناقضات التنمية الامبريالية ذاتها ، كما حللها باران وسويزي ، وماغدوف وآخرون غيرهم . وان تحري مثل هذه المعضلة هنا يتجاوز حدود دراستنا ، ولكننا لا نستطيع أن نتخلى عن ملاحظة أحد عناصرها ، الذي أبرزه روي مورو ماريني ، وهو عنصر مهم الى أعلى الدرجات لتحديد « الطابع الجديد للتبعية » كما يسميه تيو تونيو دوس سانتوس . ان « المؤسسات المتعددة الجنسيات » مضطرة الى توظيف تجهيزها الذي أصبح باليا ، ولكنه ما زال مفيدا الى حد كبير لها في الأمكنة التي لا تدخل في منافسة انتاجية مع مركزها الرئيسي ، والى الحصول على الأرباح أيضا ، لكي تستطيع المحافظة

على ايقاع تطورها التقني السريع ، وعلى مستوى أرباحها الاحتكارية .
ومن جهة أخرى ، ان السياسة الحكومية التي تتضمن التنازل عن مزايا
ماليه كريمة لهذه الاحتكارات في مجال تخفيض الاسعار والتجديد
يشجع سياق التقدم ذاته . وهذا يعني توظيف هذه التجهيزات فيفروعها
بأمريكا اللاتينية ، والمناطق الأخرى حيث تتضمن اقامتها أيضا « تقدما
تقنيا » . وتشير احدى الدراسات عن صناعة المواد الرأسمالية في
البرازيل الى هذا الموضوع قائلة بأن « المؤسسات الاجنبية وجدت
نفسها وقد شجعت على متابعة عملياتها فيما وراء البحار لانه أمكنها
استخدام تجهيزات مستعملة ، جاهزة بأسعار منخفضة نسبيا وتسمح اذن
بأن تعود عليها استثماراتها في التجهيزات بتكلفة رأسمالية منخفضة .
واستخدمت كل المؤسسات الاجنبية لقطاع (التجهيزات) تجهيزا
قديما ، كان ينبغي وضعه في النفايات لو لم يُستعمل لهذا الغرض ، لان
هذا القطاع تقادم في مصانعها الرئيسية (...) واستخدمت المؤسسات
الوطنية مثل هذه الآلات المستوردة من البلدان المتقدمة واشترت تقريبا
كل تجهيزاتها الكبرى من التجهيزات المستعملة [٨] . » . وان نمو « رأس
المال المتوسع » الذي نجم عن هذا بالنسبة للصناعة في امريكا اللاتينية
لم يكن غير ملائم في حد ذاته ، لو انه لم يؤد الى آثار اضافية متعددة يمكن
ان نشير الى بعضها تحت أبواب الارتباط التقني ، وتنمية المواد والخدمات
التي لا تساعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل تكبح جماحها وهو
تصرف نجم عن الاشراف المالي على الاقتصاد الوطني ، و « تنمية »
وادامة للمؤسسات الصناعية دون عمالة . وسنتحرى فيما يلي ، وعلى
سبيل المثال تنمية التخلف في صناعة السيارات .

---

(٨) ليف ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

تشير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بلغة دبلوماسية أنموذجية الى ما يلي : « ان التبعية التقنية للاجنبي والتنمية الصناعية ، المتجهة بصورة رئيسية الى بعض الاسواق الوطنية المحمية لدرجة عالية ، خلقت وضعا لم تخلق فيه مشكلة اختيار التقنيات الانتاجية المطابقة بصورة أكثر لطابع المنطقة وللموارد التي كانت جاهزة فيها (•••) ولم يتم الاحساس بوجود هذا العيب في السياسات المتبعة في قطاع المؤسسة الخاصة فحسب بل تم الاحساس به ايضا في الدوائر الحكومية ، مراعاة للنشاطات الصناعية التي اظهرت الحكومات انها مهتمة بمساعدتها • وهكذا فان كثيرا من القرارات لم تتخذ استنادا الى المعايير التقنية (•••) وأدت تبعية المنطقة للدوائر الصناعية في المجال التقني الى سلسلة من الانعكاسات التي تعتبر اليوم بمستوى التكاليف وامكانات توسع اسرع (•••) ولم تبرز هذه التبعية للاجنبي في تقنية التصنيع فحسب ، بل برزت ايضا في التوصل الى التصاميم وادارة اعمال البناء (الهندسة) التي تؤدي الى انتاجها (•••) » (٨٣٠/٢٤– ٢٦) مع ان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تضيف بأن الذي يفسر هذا الوضع «(•••) هو الافتقار من دون شك الى الابحاث العلمية والتقنية الصناعية في المنطقة» (٨٣٠/ ٢٨) ، بيد ان سبب ذلك هو على العكس : التبعية الامريكية اللاتينية للتصاميم ولادارة الاعمال الامريكية التي تحد من الطلب المحلي الذي يستهدف التنمية الوطنية لبحث علمي وتقني مطابق لحاجات وطاقات البلاد المعنية •

وتشير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في وثيقة أخرى الى نقطة اضافية : « وتنتج هذه الضغوط بنية انتاجية للقطاع الحديث تتلاءم معه ، وتتوجه بالتفضيل الى انتاج المواد الاستهلاكية ، وخصوصا المواد الدائمة والفخمة نسبيا • وتساهم الابعاد الصغيرة نسبيا في قطاع

انتاج المواد الاساسية مساهمة محسوسة في تعزيز الاداة الانتاجية المخصصة للاستهلاك على حساب امكانات نمو القطاع الذي ينتج هذه المواد ويدعم بالتالي تنمية اساسية لبقية الاقتصاد في الوقت الذي يؤمن به القدرة في المستقبل على تنمية تستمر من ذاتها • وتزداد حدة هذا الاتجاه من جهة أخرى بالصعوبات التي تعاني المنطقة منها بسبب موقفها من المدفوعات الاجنبية التي تحد من استيراد المواد الأساسية ، وتدفعها بقوة الى التمون بهذا النموذج من المواد من الخارج » (٨٢٥ ــ ١ / ٧٤) • وهذا يعني ان الارتباط التقني في مستوى المؤسسة والسياسة الحكومية بالنسبة للاستثمارات « الاجنبية » ، التي تتم بنسبة ٩٨ ٪ حسب رأي وزارة التجارة في الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة الوفر الامريكي اللاتيني يوجه هذا الوفر في سبيل تحد « النمو الذاتي للقدرة على الانتاج في المستقبل • »

ومن جهة أخرى ، لا يتعلق الامر بتنسيق الارتباط التقني والسياسة الحكومية فحسب ، ولكنه يتعلق ايضا باتفاق ضمني لكل واحد منهما مع تمويل الانتاج وتسويق المواد والخدمات المنتجة بواسطة تكامل التبعية الجديدة مع التنمية الامبريالية الجديدة • وبالاضافة الى هذا ، تشير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في وثيقة أخرى الى الملاحظة التالية « ان اقامة او توسيع قطاع المواد الاستهلاكية الدائمة ، والمواد الكثيرة التكاليف كالسيارات ، واجهزة التلفزيون والثلاجات (•••) اذا لم تقم باعتبار انها هي قاعدة الاستهلاك الكثيف للبلدان النامية ، فانها تتجه الى الارتباط بامتداد وتوسع سهولة التمويل والموارد النقدية القادرةعلى تزويدها • وفي الحقيقة اذن ، فان الادخار والاموال الجاهزة للاستعمال من مختلف المصادر ، بما فيها القرض الاجنبي ، تمتص بمثل هذه الاستخدامات وتحول عن المساهمة المباشرة المفروضة في تشكيل رأس

مال منتج من جديد . ان نظام الوسطاء الماليين الذي خلق تدريجيا في امريكا اللاتينية) ، يظهر بأنجزءا هاما من الموارد التييجمعهالاغراضغريبة عن توسيع القدرة على الانتاج بالمعنى الدقيق ، ويبدو لنا بمنتهى الوضوح أيضا ان هذا النظام يفتقر الى التماسك الداخلي (...) وقد فضل بعض الوسطاء الذين تعهدوا ذلك (الوسطاء التقليديون) تحويل اموالهم الى تسويل الاستهلاك الضخم . ونحن لا نشير هنا الى استهلاك الموادالدائمة فقط . فهناك الخدمات المختلفة ، وأكبر مثل عليها هو الرحلات السياحية الى الخارج التي تمول بهذا الشكل (...) ولا تقتصر المسألة على التراكم الشخصي . فهي تستهدف في الواقع ، كل ما يسمى « استثمارا ماليا » ويمكن اذن ان يتكرر على مستوى المؤسسات والحكومة ذاتها . وبوسع هذين القطاعين (المؤسسات والحكومة) ان يستخدما ، أجزاء من الفائض بحسابات جارية لاغراض مختلفة كتمويل مستهلكيهم أو شراء استثمارات فعالة موجودة وقائمة ، وهذا ما يفعلانه بدرجات مختلفة ، وفي هذه الحالات فان ما يبدو وفرا (واستثمارا) مراعاة للعميل الاقتصادي المعتبر ، لا يكون كذلك على المستوى الوطني» (٨٢٧ / ٦٤ ، ١٢٧ ، ١٢٣ ، ٦٤) « ولكن الامر لا يتعلق فقط بالمسائل المتعلقة بالاستهلاك . فعندما ندخل سلسلة من الحلقات بين الانتاج الاولي والمواد الصناعية المنتهية ، وهي سلسلة تطيل تركيب العقد او المراحل الوسيطة ، فانما نزيد آليا عامل المطالب المالية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة لوحدة الانتاج النهائية . وبالاضافة الى هذا ، فان اقامة انتاج جزء من الموارد والمواد الاساسية في البلاد التي كانت تستورد هذه المواد في السابق بمساعدة الاستثمارات الاجنبية ، يقود الى الزام باقامةوسائل التمويل الاضافية التي كانت تحظى في الخارج باهتمام كبير في الماضي (مثلا حالة قروض التجهيز) ، ودون ان ننسى ان التكاليف المحلية ،التي

يحتمل ان تكون مرتفعة السعر اكثر ، تشكل عاملا اخر يتجه الى زيادة الاحتياجات المالية (•••) •

ان موارد الاموال الرئيسية للشركات الكولومبية الخاصة هي في كل ما يتعلق برأس المال ، المساهمون والمصارف الكولومبية (التي لا تشير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية شيئا عن مجموع المساهمة الاجنبية فيها لانها لا تعرف بالتأكيد شيئا) التي سجلت في بعض الحالات ثلثي رأس المال هذا ، باسم الشركة المالية الدولية وبعض المستثمرين الاجانب • وتستطيع الشركات المالية الخاصة بالاضافة الى هذا اصدار السندات وقبول الودائع • وتعتمد على قروض من المصرف المركزي تصل الى ١٠٠ ٪ من رأسمالها وقروض من اموال الاستثمارات الخاصة ، المشكلة من الموارد المأخوذة على حساب قروض حكومة الولايات المتحدة لكولومبيا وكانت هذه الشركات مصدرا اساسيا لتمويل قطاع المؤسسات الصناعية في كولومبيا ، ولكنها ساهمت في الوقت ذاته ، باشراك بعض المؤسسات الاجنبية في المؤسسات المحلية لاقامة صناعات هامة في مجال البتروكيميائيات والاسمدة ، وتعليب المواد الغذائية ، والخيوط الصناعية (التركيبية) وعدد من المجالات الاخرى (•••) » (٨٢٧/٦٥ ــ ٦ ، ١٢٨) • وليس من العبث ان نلاحظ انه يكمن هنا بالضبط ــ وربما لم يكن ذلك بالمصادفة ــ المجال الذي يتم فيه اشراف رأس المال الامبريالي بصورة اقوى من المجالات الاخرى عموما ، وخصوصا باحتكاره العالمي للبترول • ولم تزد الاستثمارات الاجنبية في اكثر البلدان « تقدما » في القارة ، بالمقارنة مع كولومبيا فحسب ، بل ان الاشراف الامبريالي على المصارف والمؤسسات الاخرى قد زاد الى حد كبير •

ومن الممكن ان نعتقد جزئيا كما تفعل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ان هذا التسلل الاجنبي الى المؤسسات المالية الوطنية لامريكا اللاتينية يتجاوب مع « عجز عام لوسائل التمويل في هذا القطاع » على المستوى القومي (٨٣٠ / ٣٣) . واخيرا يتجاوب هذا العجز ايضا مع نقص مفترض في رأس المال والعملات الحرة التي يدعي البعض بانها تفسر وتبرر ما يسمي بالاستثمارات والمساعدة الاجنبية و « النمو الشامل ، ولهذا تتلقى قارتنا مساعدة حقيقية في المجال المالي » من الاجنبي كما قال مستشار شيلي جبرييل فالدس . ولكن الارقام تثبت في الحقيقة عكس ذلك و « بوسعنا ان نؤكد ان امريكا اللاتينية تساهم في تمويل تنمية الولايات المتحدة (...) » وان ما يسمى « بالمساعدة » الامبريالية بعيد عن التجاوب مع نقص سابق في موارد امريكا اللاتينية هو مجرد افتراض نضعه ، لان هذا النقص هو بالاحرى لاحق لعملية الاستثمارات الاجنبية وقد نشأ من جراء هذه « المساعدة » نفسها . واذا ما تحرينا الوقائع ،فان الوهم المماثل المحتمل الذي يمكن ان نكون ضحيته، في كل ما يتعلق بالتمويل المحلي في امريكا اللاتينية يزول ايضا : ولقد ظهر جليا للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في الوثيقة التي خصصتها لتعبئة الموارد المحلية ما يلي : « من الممكن ان نضع بعض الفرضيات العامة عن العلاقات بين الوفر والاستثمارات على مستوى المؤسسات . واحدى هذه الفرضيات هي ان القطاع بمجمله فائض احتمالا فيما يتعلق بقدرته على تمويل استثماره الحقيقي (...) اما فيما يتعلق بوفر الاشخاص والعائلات ، يبدو (...) ان هذا القطاع فائض في دخله بالنسبة لنفقاته الجارية مثله مثل المؤسسات (...) ويبدو من المنطقي ان نفترض بأن جزءا من هذا الفائض غير المحدود والذي يتمتع بدلالة استراتيجية كبرى ، سيتحول عن الاهداف التي تهم تشكيل رأس المال الثابت ، ويذهب لتمويل العمليات الجارية ، واستهلاك المواد الدائمة ، التي تحدثنا عنها اعلاه » (٨٢٧/٧٧) .وحدث

الشيء ذاته بالنسبة للوسطاء الماليين المهمين والقطاع المالي بمجموعه (٨٢٧ / ١٢٣ ، و س) • وكان أحد الحوافز الرئيسية لهذا التقدم هو الشركات الاجنبية واجهزة التوزيع والدعاية الملائمتين لها • فقد انتجت هذه الشركات مواد الاستهلاك الثابتة التي لم تكن السوق لتستطيع امتصاصها لولا انها كانت مترافقة مع سهولات في الدفع بالاقساط ،بشكل يجعل التقسيط هنا اسهل من التقسيط في القارة الأم ذاتها •

أن المنشآت الصناعية وانتاجها لا تتسم بالنقص ولكنها على العكس فائضة بالنسبة « للطلب الفعلي » ولا يرجع هذا الى التمويل فحسب ، بل يرجع كذلك الى اختيار التقنية والمواد التي تفرضها التبعية على الرأسمالية الامريكية اللاتينية ، دون ان تفكر بانتاج المواد التي تعتبر من الاحتياجات الحقيقية للشعب • وفي عام ١٩٦٦ كانت القدرة الانتاجية لصناعة الصلب تزيد ٤٨ ٪ عن الانتاج • ولم تكن صناعة الورق و «السلولوز» تستخدم سوى ٦٨ او ٧١ ٪ من قدرتها (٨٣٠ / ٣٤) • ومن عام ١٩٦١ الى عام ١٩٦٤ كانت الصناعات الغذائية ، والمعدنية ، والصناعات الميكانيكية الارجنتينية ، تعمل بنسبة ٥٠ ٪ من طاقتها • وفي عام ١٩٥٨ ، كانت صناعة شيلي تعمل بنسبة ٥٧ ٪ من طاقتها ، كما كانت صناعة الاكوادور تعمل بنسبة ٥٩ ٪ من طاقتها • وفي عام ١٩٦١ كانت الصناعة الفنزويلية تعمل بأقل من ٥٠ ٪ من طاقتها (٨٢٧ / ٣٤ ـ ٣٥) • وفي عام ١٩٦٠ اظهرت بعض التقديرات المفصلة (•••) التي قامت بعثة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (•••) « في القطاع الصناعي لتجهيز المعدات الثقيلة في البرازيل • » ان هناك نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ ٪ في استخدام الطاقة في معظم المواد (•••) ولكن اذا طرحنا منها حصة السوق الذي تمونه الواردات في الواقع ، فاننا نرفع درجة الاستخدام الضعيفة للطاقة القومية الى مستويات أعلى » [٩] •

---

(٩) ليف ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

ان الصناعة الاحتكارية لامريكا اللاتينية، التي تقوى وتزداد ملكية الاجانب لها ، والمحمية بالمكوس الجمركية ودعم الحكومة الكبير لها تعمل جاهدة لتعويض تكاليف عدم استخدام طاقتها الكاملة ، وتلقي الثقل مرة أخرى على المستهلك الوطني • وبهذا الشكل كانت أسعار الصناعة الكيميائية من عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ أعلى بنسبة تتراوح بين ٥٠ ــ ٣٠٠ ٪ من لائحة الاسعار (دون خصم) في الولايات المتحدة وأوروبا • وكانت نسبة ارتفاع أسعار صناعة الورق من ١٤ الى ٢٤ ٪ وغالبا ما وصلت الى ٦٠ ٪ • وزادت أسعار المواد الأولية المستوردة (من المحتمل ان يشتريها فرع « امريكي لاتيني » من المركز الرئيسي في القارة الأم) بنسبة ٤٩ ٪ قبل أن تصل الى المستهلك الوطني (٨٣٠/٣٥) •

وهكذا فان الترحاب والتعاون اللذين تبديهما بورجوازيات امريكا اللاتينية وحكوماتها يتيحان سيطرة الاجنبي ، لا على التمويل الخارجي فحسب ، بل أيضا على التمويل المحلي وتحديد البضائع التي تصنع في البلدان المختلفة ، في شروط لا تكون معها هذه السيطرة نتيجة ضعف العرض الفعلي (مماثل لما يسميه الاقتصاديون « الطلب الفعلي ») لرأس المال المستثمر بل سببا لهذا الضعف • ويبرهن كل هذا على أن هذا الترحاب والمشاركة يتجاوبان مع سياسة بورجوازية رثة ، تتجاوب مع المصالح الطبقية الخاصة بالبورجوازية والتي تؤدي الى سياسة تطور رث على حساب الشعوب • وان أفضل مثال على ذلك ، وربما كان هذا المثل أهم الأمثلة على هذه السياسة هو المثل المتعلق بصناعة السيارات • وهو يستحق عناء بحثه باختصار • وقد قدم راؤول بريبيش ، المدير السابق للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الملاحظة التالية : « ان ما جرى في صناعة السيارات مليء بالدروس • ولم يحاول عدد من البلدان أن يفعل الشيء نفسه بل كان هنالك أيضا تعدد لا

سابقة له في المصانع المضادة ـ للاقتصاد في البلد الواحـد • ويكفي أن نشير الى انه بالاضافة الى الارجنتين والبرازيل ، وهما بلـدان يملكان حاليا صناعة سيارات بالمعنى الصحيح ، فان هناك أربعة بلدان أيضـا ، كولومبيا ، والمكسيك ، وشيلي ، وفنزويلا ، تـدير مصانـع تجميـع السيارات وهي في طريقها الى الاندفاع في صنعهـا • وينبغي ان تقسم السوق العامة لامريكا اللاتينية للسيارات السياحية التي تقـدر بأكثـر قليلا من ٣٠٠٫٠٠٠ وحدة سنوية على عدد ٤٠ صانعا حـاليا ومحتملا ، وفي الوقت ذاته فان كل مصنع من المصانع الرئيسية الاوروبية يقدم الى السوق بـ ٢٥٠٫٠٠٠ الى ٥٠٠٫٠٠٠ وحدة سنوية (١٠) » •

ويؤدي مثل هذا التكاثر في المنتجين والمصانـع بالنسبـة لسوق محدودة ومحمية الى ارتفاع طبيعي في تكاليف الانتـاج ، وفي أسعـار المبيع أيضا • ولكنه يتضمن أيضا بعض الاعتبارات التي يحتاج تقديرها الى معارف تقنية ، ويتطلب كشفهـا التخلي عن التعهدات المأخـوذة او يطرح شرف الخبراء على بساط المناقشة من أمثـال ليوفينستر ، الخبير الدائم في نقابة عمال السيارات في الولايات المتحدة الامريكية ، الـذي دعته ادارة جنرال موتورز لافتتاح مصنعها الجديد للسيارات في تولوكا بالمكسيك • فلقد قال فينستر ما يلي : « زرت المصنع بدقة • كان أسوأ من أن يكون مصنعا قديما ، فقد خطط فيه باعتناء كل ما عفى عليه الزمن (•••) ويبدو ان مجموع قدرته الانتاجية أقـل من ١٠ ٪ من الطاقـة الانتاجية الكامنة في الولايات المتحـدة (•••) والمهـم ان المكابس في

---

(10) R . Prebisch , Integration de America Latina , Mexico , Fondo de cultura Economica, 1964, p 143 , cité in M. Jimenez Lazcano , Intégracion Economica et Imperialismo , Mexico , Nuestro Tiempo, 1968, p. 63 .

بيونيس آيرس ، كالآلات في تولوكا ، ليست خرائب قديمة او غير قابلة للاستخدام • وقد صنعت آلات المصنع مجددا ـ لكي لا تنتج (•••) وسألته (مهندس امريكي بعد عودته الى البلاد) عن الماكينات « فوت ـ بورت » التي رأيتها في مصانع امريكا اللاتينيــة « فرد علي قائلا : آه ! انه تجهيزنا الميكانيكي الخاص بالاتتاج المنخفض » (•••) ان المجلــة المكسيكية (سوسيزوس) ، التي نشرت مقالا ذكرت فيه ان هذهالعملية كلفت المكسيك ١٨٠ مليون دولار في عام ١٩٦٦ وان صناعة السيارات كان من الممكن أن تجذب في نهاية هذه السنوات العشر مليار دولار الى خارج المكسيك ، لم تفهم بأن المصانع المكسيكية قد جهزت عمدا بآلات ذات قدرة منخفضة على الانتاج • ويبدو بالاضافة الى هــذا ان هــذا الواقع غير معروف أو على الأقــل غير معروف من قبــل شخص يملك السلطة ، والرغبة والفرصة او الشجاعــة لكشفه وشجبــه (•••) ان الامريكيين اللاتينيين خاضعون خضوعا تاما لرغبات وتفضيلات الــدول الصناعية المتقدمة • ولا تستطيع امريكا اللاتينيــة ان تطلب أنمــوذج التجهيز الذي ينبغي اقامته • فهي تأخذ ما يُعطى لها (•••) وهكذا فان كل خطوة صناعية شاقة تقوم بها امريكا اللاتينية هي في الحقيقة خطــوة عملاقة الى وراء [١١] (•••) •

ولكن في حين تشكل الطرق التي تستخــدم لانتــاج السيارات « خطوة الى وراء » ، فان صنع السيارات ، وعدم انتاج أشياء أخــرى بالتالي يعتبر خطوة أخرى عملاقة الى الخلــف • وعلى سبيــل المثال ، حسب البعض ان القيمة السنوية لانتاج السيارات في الارجنتين في عــام

(11) L . Fenster « Mexican Auto Swindle » The Nation (New - York , 2 juin 1969 , cité dans la Presse intercontinentale , 28 juillet 1969, p 753-755 .

١٩٦٥ كان من الممكن أن تكفي لمضاعفة شبكة الطرق لهذا البلد في خلال خمس سنوات ، وتأمين خدمة شعبية للنقل أفضل بكثير ، لو ان جزءا من هذه الاستثمارات ذاتها استخدم لصنع سيارات النقل والاوتوبيس بدلا من صناعة السيارات الخاصة المخصصة لاستخدام الأقلية الميسورة [١٢] . ويتم هذا في الارجنتين وهي من بلدان امريكا اللاتينية التي تعاني من معضلة توزيع الدخول والموارد أقل بكثير من بقية بلدان هذه القارة . ومن ناحية أخرى ، كانت الموارد الوحيدة في العملات الحرة (وليست الموارد الأخرى) الضرورية لصناعة السيارات في الارجنتين من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٤ ، تعادل القيمة السنوية لكل صادرات هذا البلد خلال عام واحد من الفترة ذاتها . وبعبارة أخرى ، كان بوسع هذه الموارد تمويل قيمة الواردات من الآلات والتجهيزات الضرورية ١٠٠ ٪ خلال ١١ عاما للصناعات الديناميكية (صناعة الحديد والصلب ، والمواد المعدنية ، والمعادن غير الحديدية ، والاسمنت ، والورق والسيلولوز ، والمواد الكيميائية الأساسية ، والآلات ، والتجهيزات ، والسيارات) ، وكان بوسعها أن تسمح بالحصول على زيادة تعادل ٢٫٨ ٪ من المادة نفسها للفرد الواحد [١٣] .

وبالاضافة الى هذا ، فان تكاليف الاستثمارات « الاجنبية » والوطنية لصناعة كصناعة السيارات تؤدي أيضا وبعيدا جدا في طريق التخلف . لان الاستخدام غير الكامل للموارد الوطنية في هذه الصناعة

---

(12) M. Pena, G. Politat V. Testa « Idustrialiscacion, Burguesia Nacional y Marxima » , Fichas, t. I, No 6, juin 1965 .

(١٣) اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، **التنمية الاقتصادية في الارجنتين** ، الجزء الاول ، ص ٦٨ ، المذكورة في **بينا** و آل ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٣٤ .

واستخدامها السيء بالنسبة لاستخدامها البديل في صناعات ضرورية لخلق تنمية اقتصادية ودعمها ذاتيا ، ومساهمة صناعة السيارات والصناعات الأخرى المماثلة في تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل القومي ، وانشاء مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية مكتسبة ومستعدة لدعم سياسة التخلف ، عبارة عن عوامل ينجم عنها انعكاس غير ملائم على كل الصناعات الأخرى وعلى مجموع الاقتصاد القومي •

وقد يكون من المجدي ان تتذكر مرة أخرى ان ٩٦ ٪ من الاستثمارات « الامريكية الشمالية » في هذه الفروع وفي فروع أخرى تؤمن بفضل الادخار الامريكي اللاتيني• وهذا يعني انهذه الاستثمارات « الاجنبية » تضطر رأس المال الامريكي اللاتيني الى التوظف في منشآت صناعية كثيرة التكاليف ، ولا تستخدم الى حد ما كما ينبغي وتستخدم في جزء آخر منها لتقود « سياسة التخلف » البورجوازية الرثة على حساب الشعب بنيويا ، بمعاونة حماسية من الدولة ومؤسسات البورجوازية الرثة « الوطنية » • ونلاحظ هذه المسألة بوضوح في بنية استخدام وتوزيع الدخول الناجمة عن هذه السياسة والتي سنتحراها الآن •

لقد أحدث تبدل أساليب التبعية الاقتصادية تبدلات هامة في بنية الاستخدام في امريكا اللاتينية خلال القرن التاسع عشر، وخلال السنوات الأخيرة أيضا • ولكن يصعب الى حد كبير اعتبار هذه التبدلات تحسنا من جهة نظر التنمية • فقد انخفض الاستخدام في الزراعة والمناجم من ٦٠ ٪ من قوة العمل في عام ١٩٢٧ الى ٥٥ ٪ في عام ١٩٥٠ والى ٤٣ ٪ في عام ١٩٦٩ • وكانت نسبة الانخفاض أعلى بالطبع في بعض البلدان ، كما كانت أدنى في البعض الآخر • ويمكن ان نعتبر هذا

الاتجاه للمحة الأولى كعِوَضٍ طبيعي لتنمية اقتصادية ، نظرا لان بلدان القارة الأم مرت بمثل هذا الوضع ظاهريا خلال تنميتها • ولكن القطاع الزراعي في تلك البلدان كان مرتبطا بالقطاعات الأخرى ، وكان مكملا للاقتصاد القومي ، الذي كانت الزراعة تشكل جزءا لا يتجزأ منه • ومع ان التنمية في القارة الأم قد سمحت بنقل اليد العاملة الزراعية الى الصناعة (والى بلدان « جديدة » فيما وراء البحار) مع ما رافق هذا النقل من الخلل الانتقالي ، فان هذا لم يحدث في امريكا اللاتينيه وفي مستعمرات أخرى مرتبطة او تابعة • اذ لم تكن « التنمية » الزراعية الرئيسية هنا مرتبطة بالقطاعات الأخرى من الاقتصاد القومي ، بل كانت مرتبطة بالقارة الأم بشكل مباشر • ولقد كبحت التنمية اللاحقة التي شملت القطاع الزراعي في القارة الأم ، وفي قطاع الصناعات التركيبية نمو طلب كثير من منتجات امريكا اللاتينية بأسعار عالية ، على حين قيدت التنمية الاحتكارية لصناعتها وحدت ، كما أشرنا سابقا ، من التنمية الصناعية ، وقيدت بشكل أوسع امتصاص اليد العاملة التي كان من الممكن ان تسمح بها هذه التنمية في امريكا اللاتينية • ونظرا لتبعية امريكا اللاتينية للاستعمار (الجديد) ضمن اطار النظام الرأسمالي العالمي ، فان هذه التنمية في القارة الأم ونقلها لليد العاملة الزراعية الى قطاعات أخرى يضطران زراعة امريكا اللاتينية الآن الى التحرر من يد عاملة لا عمل لها من الناحية الاقتصادية ، في الوقت الذي يحولان فيه دون امتصاص اليد العاملة هذه انتاجيا بواسطة تنمية صناعية • ونجد الدليل كما نجد النتائج التي تزداد خطورتها دوما في بنية استخدام القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، كما تبرهن على ذلك الأبحاث الاخيرة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ولمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة •

وزادت مشاركة الانتاج الصناعي في الدخل القومي الاجمالي لامريكا اللاتينية من ١١ ٪ في عام ١٩٢٥ الى ١٩ ٪ في عام ١٩٥٠ ، والى ٢٢ ٪ في عام ١٩٦٠ ، و ٢٣ ٪ في عام ١٩٦٧ • ومع هذا ، كانت الصناعة تستخدم ١٤ ٪ من القوة الشاملة للعمل في أول هذه السنوات و ١٤ ٪ في عام ١٩٥٠ ، و ١٤ ٪ في عام ١٩٦٠ ، و ١٤ ٪ دوما في عام ١٩٦٩ (٨٣٠/٥ و ٨٣١/٧٩ ، ٨١٠) • وهذا يعني ان النمو الصناعي قد بدا عاجزا عن تقديم فرص الاستخدام لحجم أساسي في قوة العمل • وفي حين زادت الصناعات الميكانيكية المعدنية انتاجها بين ١٤ و ٢٧ ٪ من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٩ ، فانها لم تزد مشاركتها في الاستخدام الا من ١٨ الى ٢١ ٪ (٨٢٧/٤٥) • ويشكل هذا الاتجاه الذي أشير اليه قلقا مزدوجا لانه ، في حين هبط معدل نمو الاستخدام التام للصناعات من ٦ر٢ ٪ في الخمسينات الى ٣ر٢ ٪ سنويا منذ عام ١٩٦٠ ، كان انخفاض الاستخدام في المصانع المتوافق معه من ٧ر٣ ٪ الى ٩ر٢ ٪ في حين زاد معدل نمو الاستخدام الحرفي (أربعة أشخاص على الأقل في كل ورشة) من ٥ر١ ٪ الى ٦ر١ ٪ (٨٢٥ــ١/٥٥) • وبالنسبة للفترة بمجموعها ، ونظرا لان الاستخدام الصناعي قد ثبت عند ١٤ ٪ ، فان الهجرة النسبية الخاصة بالزراعة قد تم امتصاصها في قطاعي البناء والخدمات ، التي زادت مشاركتها من ٢٦ ٪ في عام ١٩٢٥ الى ٣١ ٪ في عام ١٩٥٠ ، ثم بلغت بصورة انفجارية ٤٣ ٪ في عام ١٩٦٩ (٨٢٥ــ١/٥٤) •

•

وهناك ما هو أخطر أيضا وهو ان عشرا من هذه النقاط الاثنتي عشرة في الزيادة قد امتصتها خلال العشرين سنة الأخيرة كل من التجارة، والنشاطات المصرفية ، وبعض الخدمات الأخرى والنشاطات غير المتخصصة • (وقد استخدم القطاعان الاخيران ٢٣ ٪ من قوة العمل في عام ١٩٦٠ • وكانت أكثر من نصف قوة العمل هذه تذهب الى الخدمات

عام ١٩٦٩) • وما يظهر الصورة بشكل أوضح ، هو ان هذه النشاطات غير المتخصصة التي « لم تكن أساسا شيئا آخر سوى البطالة او خدمات هامشية ، والتي تتمتع بأدنى قدرة على الانتاج » قد زادت من ٣ر٢ الى ٥ر٦ ٪ من قوة العمل خلال العشرين سنة الاخيرة (٨٢٥ـ١/٥٤ـ٥٧)• وبعبارات أخرى ، فان قطاعات الخدمة غير المنتجة حقا ، كانت تمتص ٣٠ ٪ من نمو قوة العمل من عام ١٩٢٥ الى ١٩٥٠ ، و ٤٠ ٪ من هذا النمو في الخمسينات ، والنصف تقريبا من النمو ذاته اعتبارا من عام ١٦٩٠ • وكانت أكثر من نصف قوة العمل هذه تذهب الى الخدمات الأخرى والنشاطات غير المتخصصة (٨٢٧/٥١ـ٥٢) • وتعطي اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التفسير التالي : « يعكس مجمل هذه المقدمات الصعوبات المتزايدة التي يعانيها النظام الاقتصادي في عدد من بلدان امريكا اللاتينية في امتصاص ما يقدم له من يد عاملة بكفاية وانتاجية (•••) ومن هنا فان البطالة ، والعمالة المتخلفة مهما كانت ضعيفة نسبيا في الأعوام السابقة ، قد أصبحت مرئية أكثر في السنوات العشر الحالية • ولا تسمح المعلومات الاحصائية التي نستطيع أن نحصل عليها بتقدير عظمة هذا الواقع » (٨٢٥ـ١/٦١) •

ومع هذا ، فان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (ومنظمة العمل الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، والتي توصلت الى استنتاجات مماثلة) قد وضعت تقديرات عن البطالة المقابلة لكل هذا ، أي انها وضعت تقديرات عن حجم البطالة ، ثم البطالة المساوية لها بين أولئك الذين أُسيء استخدامهم • وقد أبرز هذا التقدير ان ما يعادل ٢٥ مليون شخص او ربع تعداد السكان الفعالين في امريكا اللاتينية محرومون من العمل • ومن هذا المجموع تقدر البطالة في الزراعة بـ ١١ مليون شخص او ٤٥ ٪ من البطالة المساوية ، وتمتص « الخدمات الأخرى » و « النشاطات غير المتخصصة » التي أشير اليها ١٠ ملايين تقريبا او

٣٩ ٪ من البطالة المساوية • واذا أضفنا اليها القطاع التجاري والمالي ، الذي يشتمل على صغار التجار ، فان الأنواع الثلاثة الأخيرة تشمل ١١٫٤ مليون شخص و ٤٥ ٪ من العاطلين عن العمل ، أي ١٤ ٪ من مجموع السكان في سن العمل (٨٢٥ـ١/٦٥ـ٦٦) • ويشكل العاطلون عن العمل في هذه البطالة الهائلة أقل من النصف ، ويشكل الذين أسيء استخدامهم أكثر من ثلثي المجموع (٨٢٥ـ١/٦٢) •

وستتفاقم حدة مشكلة البطالة أيضا خلال السنوات العشر المقبلة• وللقضاء عليها ، بامتصاص النمو الطبيعي لقوة العمل وامتصاص العاطلين عن العمل أيضا ، ينبغي أن تزيد العمالة بنسبة ٥٫٥ ٪ سنويا ، وهذا ما يتطلب نمو الدخل القومي الاجمالي بنسبة ٨ ٪ سنويا • وفي الحقيقة ، ينبغي تحقيق زيادة سنوية تعادل ٤ ٪ في العمالة ، أي معدل نمو يعادل ٦٫٥ ٪ من الدخل القومي الاجمالي في السبعينات (٨٣٦/٣٤ـ٣٥) • واذا ما شئنا على الأقل تأمين امتصاص الزيادة في قوة العمل والمحافظة على النسبة الحالية في البطالة المساوية لها وهي ٢٥ ٪ •

ولكي نقدر مدى هذا ، ينبغي ان نتذكر أن معدل نمو الدخل القومي الاجمالي ، خلال الستينات لم يكن سوى ٤٫٧ ٪ ، وانه كان ميالا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى الانخفاض دوما • ونصل الى معدل النمو الحالي بمستوى استثمارات اجمالية من ١٦ الى ١٧ ٪ من الدخل القومي الاجمالي • وقد بقي هذا المستوى ذاته منذ سنوات عديدة حتى اليوم • ولبلوغ معدل نمو يعادل ٧ ٪ من الدخل القومي الاجمالي ، الذي لن يتمتع بأي أثر سوى المحافظة على البطالة في المستوى المالي (والذي يفتح مع ذلك ، كما أشارت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية أعلاه ، بصورة خطرة المقصات في العلاقات التجارية)

ينبغي تحقيق زيادة فورية للاستثمارات الاجمالية من ٢٠ الى ٢٣ ٪ أو أكثر من الدخل القومي الاجمالي (٣٥/٨٣٦) • وهذا مستحيل بالطبع نظرا لعدم المساواة في توزيع الدخول بشكلها الحالي ووفق الزيادات التي ستطرأ عليها باستمرار • وهذه هي المسألة التي ينبغي علينا الآن تحريها • وبوسعنا اذن أن نكون واثقين بأن مسألة البطالة وكل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي اليها ستتخذ حتما أبعادا أضخم أيضا في السنوات العشر القادمة ، الا اذا تعرضت امريكا اللاتينية لتبدل شامل في بنيتها الاستعمارية والطبقية • وليس في نصف الكرة الغربي ، بلد نجح في القضاء على البطالة سوى كوبا •

وينبغي ان لا نخلط ــ كما يفعل العلم الاجتماعي الانكلوسكسوني غالبا ــ بين توزيع الدخول والملامح الاجتماعية ــ الثقافية الأخرى ، وبين البنية الطبقية • فان عملية توزيع الدخول هذه تنتج عن البنية والسياسة الطبقية ، التي هي ذاتها نتيجة للبنية الاستعمارية •

وكما تقوم البنية الطبقية والسياسات الطبقية المختلفة بتعزيز البنية الاستعمارية فان توزيع الدخول يعزز بدوره البنية الطبقية • وقد أدت البنية الاستعمارية والطبقية منذ بداية الاستعمار الاسباني ، الى عدم تساو كبير في توزيع الدخول ، وقيد السوق المحلية وحدّ منها الى درجة خطيرة ، وحث البورجوازية على الاستثمار وتبديد الفائض المنتزع من العمال الزراعيين اليوميين ، وعمال المناجم ، وعمال المدن ، لتعزيز روابطها الاستعمارية مع القارة الأم ، ولتنمية التخلف في نهاية المطاف • وتقوم أسس الميكانيكية ذاتها حتى الآن في امريكا اللاتينية ، بل ويمكننا القول أن هذه الأسس استعادت بالأحرى قوة جديدة بعد ان أبلّت القارة الأم من اجهاد قضية التنمية التي رافقتها تساو نسبي في توزيع

الدخول في البلدان الرئيسية لامريكا اللاتينية بين نهاية الأزمةالاقتصادية والحرب الكورية •

ان عدم المساواة في توزيع الدخول في امريكا اللاتينية أكبر بكثير من عدم المساواة المعروف في البلدان الرأسمالية المتطورة ، هذا اذا لم نشر الى الدول الاشتراكية • وحسب تقديرات عام ١٩٦٥ ، فان ٢٠ ٪ من السكان لا يحصلون الا على ٣ ٪ من مجمل الدخل ، أي ٦٠ دولارا في المتوسط السنوي للفرد الواحد (بأسعار عام ١٩٦٠) • ويتلقى ٥٠ ٪ من مجمل السكان وهم أفقر السكان حوالي ١٣ ٪ من الدخل أي ما يعادل ١٠٠ دولار للفرد سنويا • (وفي سان ــ سلفادور وفي البرازيل يبلغ متوسط دخل الفرد ١٥ و ٢٠ سنتيم من الدولار يوميا) ومن ناحية أخرى ، فان ٢٠ ٪ الذين يشكلون أغنى المواطنين يحصلون على ٦٣ ٪ من الدخل القومي • ويستولي ٥ ٪ الذين يشكلون الأغنياء من بينهم على ٣٣ ٪ أي نصف هذا الدخل • ويحصل ١ ٪ وهي النسبة التي يمثلها أغنى الأغنياء من سكان امريكا اللاتينية أكثر من نصف النسبة السابقة أي ١٧ ٪ من الدخل القومي • وهكذا يستولي ١ ٪ من سكان امريكا اللاتينية على واحد وثلث (١٣٣ ٪) من مجموع الدخل الذي يحصل عليه نصف السكان في كل امريكا اللاتينية • وعلى سبيل المقارنة ، ان نصف مواطني امريكا الشمالية الأكثر فقرا من غيرهم يحصلون على ٢٤ ٪ ، أي ما يعادل ضعف هذا الدخل النسبي ، مع قوة شرائية مطلقة أكبر بكثير ، في حين يتلقى ٢٠ ٪ من أغنى الأغنياء ٤٥ ٪ من الدخل القومي ، أي ثلثي حصة الامريكيين اللاتينيين النسبية (د.ي / ١٦٠ــ١٦١) والـ ١ ٪ مقدرة على أساس ١٠٥ و ١٠٧ • ومن ناحية أخرى ، فان جزءا من أصحاب الدخول المحدودة في الولايات المتحدة لا يحصل على هذا الدخل المحدود الا بصورة مؤقتة بسبب

البطالة الدورية ، على حين يعتبر دخل الفقراء في امريكا اللاتينية ثابتا بسبب البطالة الحقيقية ، وسوء العمالة ، او القدرة الانتاجية المنخفضة للاستخدام البنيوي • ويفتقر ٤٤٠ ٪ من بينهم ، أي ١٠٠ مليون شخص الى الحد الأدنى من الدخل الضروري للوصول « الى الحد الأدنى » من « الامكانات اللازمة لتحقيق الحياة المتمدنة المعاصرة (•••) في امريكا اللاتينية » (٨٢٧/٦٥ـ٠٧) •

وبالاضافة الى ذلك ، فقد أصبح توزيع الدخول غير متساو أكثر فأكثر بسبب تطور التخلف ، الدي ما زال بنيويا ، والذي أشرنا اليه سابقا • ولهذا الغرض ، فان التحليلات قليلة جدا ! ، لا لانه من الصعب القيام بها ، بل لانها ستكون مثيرة للذعر وغير محبذة سياسيا • وقد أعلن البعض بصوت عال جدا ان النمو الحالي للطبقات المتوسطة الامريكية اللاتينية نتج عن تقدم ديموقراطي اجتماعيا واقتصاديا • ولكن لنر من أين تتأتى حصتهم المتزايدة في الدخل القومي • فبين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٣ انخفض دخل أصحاب الدخول المرتفعة في المكسيك (٢٠ ٪ من السكان) من ٦٠ ٪ من الدخل القومي الى ٥٨٫٥ ٪ • ولكن « من الممكن أن يكون الهبوط الظاهري في عام ١٩٦٣ مبالغا فيه الى حد كبير » حسب اعتقاد اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بسبب الخصائص المميزة للأسلوب المكسيكي في مجال الاقرار الضريبي • وهي خصائص تستهدف اخفاء أعلى الدخول (دي/١٠٣ ن) • اذن فقد رأى الـ ٢٠ ٪ وهم أغنى المواطنين حصتهم تتناقض في الدخل بمعدل ١ ٪ على الأكثر على حين هبطت مشاركة الـ ٥٠ ٪ من أفقر المواطنين من ١٨ الى ١٥٫٤ ٪ ، أي حوالي ٣ نقاط ، وتدني دخل الـ ٢٠ ٪ الذين هم أفقر الناس من بين هؤلاء الفقراء من ٦٫١ الى ٣٫٦ ٪ أي نصف حصتهم في الدخل السابق (دي / ١٠٧) • وفي عام ١٩٦٣ لاحظ أفقر المكسيكيين

ان دخلهم النسبي أقل بكثير من دخلهم في عام ١٩٥٠ ، كما ان « دخلهم الأصلي » أقل أيضا (دي / ١١٠) • ومن هـذا الاستغلال النسبـي والمطلق ، والمتزايد أكثر فأكثر الذي يبقى من له أفقر أعضاء المجتمع تأتي الحصة النسبية المتنامية في دخل الطبقات المتوسطة • ويظهر عدم التساوي أيضا في توزيع الدخول الى حد كبير في البرازيل ، التي تتضمن تقريبـا ثلث سكان امريكا اللاتينية • ويعتبر الفارق في البرازيل أكبر بكثير من الفارق في المكسيك التي أحدثت الثورة فيها توزيعا للدخول أكثر عدلا الى حد ما • ومن عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٥ ، ازدادت القوة الانتاجيـة للعامل بنسبة ٢ر٥ ٪ سنويا ، على حين لم تتعرض الأجـور الا لارتفاع يعادل ٣ر١ ٪ سنويا • وزاد دخل اصحاب الأعمال الكبيرة بصورة أكبر نسبيا ، على حين خسر أصحاب الأجور بالمقارنة مع هذه الزيادة ، ونقص دخل عدد متزايد من العمال الذين أُسيء استخدامهم او العاطلين الذين لا يملكون أجورا (دي / ١٤١) •

ولنر الآن بعض دلالات مثل هذا التوزيع المدخل• أولا، لا يستطيع نصف السكان الذين لا يتلقون سوى ١٣ ٪ من الدخل القـومي شراء المنتجات الاستهلاكية الدائمة • ولا يستثمر ٤٥ ٪ من المستفيدين مـن الـدخل الا ٣ ٪ مـن دخلهم في هذه المـواد • اذن فالانتـاج التـام لمصانع السيارات الكبرى ، والثلاجات الخ ••• (والتي يملك الأجانب معظمها) ليست مخصصة حقا الا لـ ٥ ٪ من سكان امريكا اللاتينيـة (٧٤٦/٨٢٧) • وينبغي ان لا نندهش أبدا اذا كانت الاداة الانتاجيـة الضخمة عديمة الفاعلية الى حد كبير ، ويبقى نصفها غير مستخدم •

وهكذا فان توزيع الدخول بهذه الصورة لا يحث على الادخـار أبدا ، (دي / ٣٣) فهو يسير في حلقة مفرغة او في تخلف يتخذ شكـلا

حلزونيا ، مع ان مدخرات هذا القطاع عالية بشكل يجعل امتصاصها غير ممكن كما رأينا أعلاه . ولكنها تحث في الوقت نفسه على استهلاك المنتجات الثابتة والكماليات ، وامتلاك الشقق الفاخرة ، والقيام بالرحلات الى الخارج . واخيرا ليست المؤسسة الخاصة ، الوطنية والأجنبية مدعوة الى توجيه المدخرات الامريكية اللاتينية نحو انتاج الاصناف الكمالية اللازمة لجزء ضئيل جدا من السكان فحسب ، بل انها توجهها أيضا الى بناء منشآت رئيسية وصناعة معدات مخصصة لدعم الصناعة المذكورة « لمواد الاستهلاك الدائمة » بدلا من ان تجعل منها محركا للتنمية الاقتصادية . ولهذا السبب أشارت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بأن مجموع القطاع الصناعي لا يشكل أبدا عاملا ديناميكيا موجها في اقتصاد امريكا اللاتينية .

ويتعزز هذا التقدم بصورة مضاعفة . فهو يستند من جهة الى التحديد الاقتصادي الاستعماري الجديد للبضائع الصناعية الامريكية اللاتينية ، والى التقنية والأساليب التي تفرضها القارة الأم عموما ، كما أشرنا الى ذلك سابقا . ومن جهة أخرى ، يعتمد على حقيقة ان هذه الطرق وهذه البنى الانتاجية هي التي تنمي التخلف ، ولكنها أيضا تولد الدخول العالية للبورجوازية في الوقت ذاته . وعلى طول تاريخ امريكا اللاتينية لم تتركز الملكية التي تولد الدخول المرتفعة للبورجوازية في الزراعة فحسب ، كما يعتقد البعض خطأ في الغالب ، بل انها تركزت أيضا وبشكل أكبر في القطاعين المالي والتجاري . ان القدرة الانتاجية العالية الظاهرة للقطاع التجاري الكبير ، محسوبة بالدخل المرتفع الذي يحصل عليه هذا القطاع ، تعزى للأرباح الضخمة المركزة فيه (دي / ٢٦٢) . فلا ينجم الدخل الامريكي اللاتيني المرتفع من عائدات الملكية فقط ، بل من دخول المشروع التجاري ايضا (دي/١٧٦) . وكلما قويت نسبة الدخل

القومي الناتج عن الأرباح ، كلما تضخم عدم التساوي في الدخول (دي / ١٧٤) . ولكن في حين كان يتم توجيه نشاط المؤسسة هذا أساسا ، في وقت من الأوقات ـ وهو نشاط مربح الى حد كبير ـ الى الانتاج من أجل التصدير وبيع مواد مستوردة كاملة الصنع ، يمكن اليوم الحصول على أرباح مماثلة في البلدان الرئيسية لامريكا اللاتينية باتناج هذه المواد المصنوعة فيها ، شريطة انتاجها بتجهيزات وتقنيات مستوردة بالاشتراك مع الاحتكارات الأجنبية، ولاستهلاك البورجوازية ذاتها فقط ، ولجزء من الطبقات المتوسطة العليا . لانه ليس من مصلحة القارة الأم الآن تصدير موادها المصنوعة المنتهية لان بوسع بورجوازيتها الحصول على الأرباح الرئيسية وعلى الاشراف الاقتصادي ، في بلدها وفيما وراء البحار ، ضمن اطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي بتصدير المعدات والتقنية ، التي تمثل اليوم ، بالاضافة الى الاشراف المالي ، المنبع الرئيسي للسلطة الاحتكارية . وان النتائج المنطقية والحتمية لكل هذا هو حدوث استقطاب متزايد دائما بين امريكا اللاتينية والقارة الأم. وتنعكس هذه الآثار في زيادة آجال الحسابات التجارية وأزمة ميزان المدفوعات بالاضافة الى استقطاب محلي متزايد يتمثل في تضخم الفوارق الكبيرة في توزيع الدخول ، وزيادة حدة الفقر المطلق الى أبعد مدى .

وهكذا يؤكد التاريخ بأن البنية الاستعمارية للنظام الرأسمالي في امريكا اللاتينية تشكل فيها منذ الغزو الاستعماري البنية الطبقية والاقتصادية . وكلما توثقت الروابط الاقتصادية والاستعمارية بين القارة الأم وبورجوازية أمريكا اللاتينية الرثة الاستعمارية التابعة ، كلما اتجهت السياسات الاقتصادية والسياسة ذاتها لهذه البورجوازية الى زيادة حدة تنمية التخلف .

حقا ، ان هذا التخلف قد تطور بمعدلات وأشكال متباينة في البلدان المختلفة • ففي الارجنتين والبرازيل (او بصورة أصح وأدق في بيونيس آيرس وساو ــ باولو) سمحت التبعية التي يقتضيها الانتاج والتصدير المعتمدين على موارد تملكها البورجوازيات الوطنية، كما تملكها جزئيا، يد عاملة هاجرت مؤخرا من أوروبا ، سمحت هذه التبعية ببداية تنمية صناعية خلال الازمة التي خلقتها الحرب العالمية الأولى • وسمحت البنية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التي نجمت عن هذه التنمية في هذه البلدان ، والبنية المماثلة التي خلقتها ثورة ١٩١٠ في المكسيك بزيادة سرعة تقدم استبدال الواردات في البلدان الرئيسية الثلاث للقارة خلال الحالة الاقتصادية الملائمة التي نشأت من جراء الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات وحرب الاربعينات • واستغلت القارة الأم الامبريالية بدورها البنية التي كانت محصلة هذا الوضع لتقيم فروعها الصناعية ولتطيل هذا التقدم أبعد ما يمكن ، كشريكة أساسية للبورجوازيات « الوطنية » ، ولتحول هذه النتيجة لمصلحتها مرة أخرى • وعلى المستوى الدولي ، تتفاقم حدة التناقضات الناجمة عن هذا الطابع الجديد للتبعية بصورة مستمرة متزايدة ، لان علاقة التبعية هذه تتضمن، كما تؤكد ذلك معطيات حركة رؤوس الاموال ، قيام القارة الأم بعمليات تجلب بها الى امريكا اللاتينية اموالا أقل بكثير مما تسحب منها وتمتص دوما • وتتفاقم حدة التناقضات على المستوى القومي بسبب الاستغلال المتزايد الذي يتعرض له الشعب ، والانفصال المتسارع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الذي يميل « قطاعه الحديث » لكي يصبح فرعا من الفروع التابعة للبلد الأم ، تماما كما كانت عليه « الاحتكارات » الماضية وينتج عن ذلك بالتالي نزع الطابع الوطني للاقتصاد ، والانفصال بين قطاعاته ، ووجود بورجوازية « امريكية لاتينية » تتغذى اقتصاديا وسياسيا من هذا القطاع «المتقدم»

في درجة التكامل الامبريالي التي بلغها . وتلجأ البورجوازيات الآن في البرازيل والارجنتين والمكسيك أيضا الى القمع العسكري ضد الشعب لمواجهة هذه الأزمة . ولمحاولة حل التناقضات على المستوى الاقتصادي، لجأت هذه البورجوازيات الى « أنموذج التنمية الكندي » ، كما أطلق عليها هذه التسمية فيلسوفها الرئيس الوزير البرازيلي السابق روبرت كامبوس ، وهو أنموذج يتضمن تكاملا واعيا ، مخططا وشاملا مع الاقتصاد الامبريالي ، ويتضمن بالتالي الاستسلام لهذا بأمل لا جدوى منه بأن يسمح هذا التقدم في المستقبل بنشر التنمية اعتبارا من القارة الأم ، وان تتمثله المستعمرات الجديدة في امريكا اللاتينية . و « للأنموذج الكندي » مكمل على المستوى الاجتماعي والايديولوجي ، هو ايديولوجية المجتمع الاستهلاكي . ويملك على المستوى السياسي والايديولوجي الايديولوجية « المضادة لكاسترو والشيوعية » وحلول « الحدود الايديولوجية » محل « الحدود القومية » ، وهي تسمية أطلقها العسكريون البرازيليون الذين كرسوا أنفسهم للدفاع عنها . والخلاصة ، ان البورجوازية الرثة في أكثر بلدان امريكا اللاتينية تقدما تقوم خلال تكاملها مع النظام الامبريالي بالرد على الطابع الجديد للتبعية بطرح صورة جديدة « لسياسة تنمية » مدعاة ، لا تتضمن في حقيقة الأمر سوى تعزيز هذه التبعية وتقويتها وتنمية التخلف بالتالي بصورة أكثر حدة من المراحل السابقة من التخلف .

وفي البلدان الأخرى لامريكا اللاتينية ، وخصوصا في مناطق جبال الآنديز ومناطق امريكا الوسطى ، لم تسمح أساليب التبعية وخصوصا الاشراف الأجنبي على الوسائل الرئيسية للانتاج والضعف الذي أصاب البورجوازية والشرائح المتوسطة في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، « بتنمية مستقلة » لقضية استبدال الواردات ، كما لم نسمح

بهذه التنسية في الشيلي وكولومبيا الا لدرجة أقل بكثير في الأحوال الاقتصادية لسنوات ١٩٣٠ ــ ١٩٥٥ • ولم ترغب المؤسسات الامبريالية في هذه البلدان أو لم تتمكن فورا بعد الحرب ، من أن تبدأ باستغلال الاستبدال « الوطني » للواردات لأن البورجوازية المحلية لم تكن قد أعدت الأرض بصورة كافية للأجانب بخلق نواة صناعية وسوق محلية لحسابها الخاص بسبب عجزها • وبعد ان تقدمت الشركة « المختلطة » للمؤسسة « المتعددة الجنسيات » و « القومية » ، في الارجنتين والبرازيل والمكسيك ، بدأ تقدم استبدال الواردات في مناطق امريكا اللاتينية والوسطى ومناطق جبال الآنديز بالانتصار ابتداء من الستينات (اذا استثنينا من ذلك الانطلاق الجزئي السابق في الشيلي وكولومبيا)• ولكن الأشكال الدستورية للتقدم السابق لم تتوافق أبدا مع التقدم الحالي • ونجد اليوم ان المؤسسة الاجنبية الوحيدة تقريبا هي التيتقوم في هذه المناطق بعملية الاستبدال ، لانها لا تجد فيها مؤسسات وطنية تشترك معها مؤسسات تستطيع الافادة منها • ويشبه هذا الوضع الى حد ما تكرارا صناعيا لتوزيع المزروعات الاجنبية في الماضي • فلا تقدم البورجوازيات فيها سوى التعاون الذي تستطيع تقديمه ، أي توسيع السوق الأجنبية للمؤسسة الامبريالية ، أولا بفضل السوق المشتركة لامريكا الوسطى (الذي رسمته اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية) ، واليوم بفضل منطقة الآنديز الذي أوحى به أتباع فرايس وبيلوندس وفيلاسكوس وشركائهم « ومع ذلك فمن الواضح ان احدى النوايا التي دفعت كولومبيا والشيلي الى مساعدة مبادرة مجموعة الآنديز المحلية هي الحيلولة « دون تنقل رؤوس الاموال الامريكية الشمالية دوما نحو المناطق الكبرى كالارجنتين والبرازيل والمكسيك » كما يقول

ذلك سرا تقريبا أحد مندوبي مجموعة الآنديز في مؤتمر قرطاجنة [١٤] » • وتضمنت محاولة المساعدة الأخرى توسيع السوق المحلية وتحويل المزارعين الى صناعيين ، قادرين على أن يكونوا شركاء ثانويين في المؤسسة الامبريالية ، بواسطة الاصلاح الزراعي ، وتزويد المزارعين الذين نزعت ملكيتهم بسندات صناعية ، سواء بالطرق « الديموقراطية » المفلسة ، لبيلوندس وفاي او بالقوة العسكرية لفيلاسكوس او أمثاله (او بزميل سلاح محتمل في بلد مجاور ؟) • وسنتحرى فيما بعد مصير الاصلاحات الجديدة البورجوازية ــ التكاملية الزراعية وبعض الاصلاحات الأخرى ، في التحالف من أجل التقدم الذي اقترحته الامبريالية •

ومن الملائم قبل ان نفعل ذلك ان نقارن طرق وأحوال التبعية التي تابعت البرازيل والارجنتين والمكسيك بواسطتها اصلاحاتها البورجوازية، منذ جيل حتى الآن ، مع بنية التبعية ، والوضع التاريخي لبعض البورجوازيات الأخرى في أمريكا اللاتينية ، التي تحاول اليوم اتباع بعض الاصلاحات البورجوازية • ويقفز الى الصورة فور طرح مثل هذه المقارنة ان البورجوازيات الاولى تمتعت بظروف أكثر ملاءمة وان اصلاحاتها ، حتى بهذا الشكل ، مع انها حققت نجاحا لا بأس به لذاتها ، لم تكن مفيدة لشعبها سوى فائدة نسبية جدا ، وأدت رغم كل شيء • الى سياسات التخلف • ولكن المحاولات الاصلاحية الحالية في امريكا الوسطى وفي مناطق الآنديز لا تستطيع ان تعتمد على شلل موقف للامبريالية (باستثناء فذ هو المعركة الظافرة للشعب الفيتنامي) : فمؤسساتها « المتعددة الجنسيات » هي في ذروة الهجوم • ومن ناحية

---

(14) In J . Fuents Molina « Grufo Andino, Reedicion del Plan Piloto centro Americano » O. C L. A. E. No 33 , sept. 1969, p. 20

أخرى ، لا يستطيع أي فيلاسكوس حالي أن يطمح في وفرة العمـلات الحرة وتكدسها كما تمتع بذلك بيرون (الى أن استنزفت هذه العملات في عام ١٩٥٣ ، وهو العام الذي حدد تاريخ نهايـة السياسة البيرونية ، وربما لم يكن ذلك بدون سبب ، مع ان حياته السياسيةالشخصية امتدت بعد ذلك سنتين). ومن ناحية أخرى فقد أثبتت أحداث سانت دومينيك من المشكوك فيه في هذه المرحلة ان يستطيع أي نظـام بورجـوازي في امريكا اللاتينية ، وشريكه الامريكي الشمالي انشاء نظام شعبي مماثـل لنظام كاردونا ، أو جيتيليو فارغاس ، او بيرون ، يمكن أن يتحول الى تعبئة شعبية حقيقية ، تتخلص من اشرافـه ، وتهـدد بالوصول الـى الاشتراكية بواسطة السلاح . وقد أحس الجنرال فلاسكوس في العـام الذي تقلد فيه منصبه بهذه الحدود في البيرو .

ولكي تتحرى النشاطات الاصلاحية الحالية للبورجوازية المتحالفة مع الامبريالية ، بوسعنا من جديد الافادة من وثائق اللجنة الاقتصاديـة لامريكا اللاتينية ، التي لخصت بسهولة في سلسلة محاضراتها الثالثـة عشرة في ليما ،عام ١٩٦٩ « المظاهـر الرئيسية لاستراتيجيـة التخلف في امريكا اللاتينية » بمنـاسبة « العشر الثـاني للأمم المتحـدة المخصص للتنمية » ، والتي تزودنا وثائقها التي قدمت في الاجتماع ذاته ، والتـي أشرنا اليها هنا بالمعطيات عن الحقيقة الامريكية اللاتينية الكافية لتقديـر هذه الاستراتيجية المفترضة . « والخلاصة ، هناك أربع أدوات أساسية ذات طابع عام للاستراتيجية :

١ ــ تعبئة الموارد المحلية .

٢ــ الاصلاح الزراعي .

٣ ــ سياسة العمالـة .

٤ ـ السياسة المحلية ضمن الاطار القومي •

وثلاث أدوات خارجية تتعلق بما يلي :

٥ ـ التوسع في الصادرات ، وخصوصا في صادرات المنتجات الصناعية •

٦ ـ التعاون المالي الأجنبي •

٧ ـ التكامل الاقتصادي المحلي ضمن المجموع الامريكي اللاتيني » (٤٦/٨٣٦) • فلنتحر الآن الشروط الخاصة لترتيب « استراتيجية التخلف » هذه التي حللناها على ضوء ما سبق ، ووقائع أخرى تزودنا بها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ذاتها ، ووثيقة نشرتها منظمة الدول الامريكية في واشنطن •

ا) تعبئة الموارد المحلية

كتب راؤول بريبيتش في عام ١٩٦٣ ، عندما كان أمينا عاما للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ثم أصبح فيما بعد أمينا عاما للجنة التجارة والتنمية في الأمم المتحدة [١٥] الى أن استقال منها بعد مؤتمرات جنيف في عام ١٩٦٤ ، ودلهي ـ الجديدة في عام ١٩٦٨ ، كتب قائلا : « يشكل هذا التفاوت المؤشر في استهلاك المجموعات المذكورة والدخل المنقول الى الخارج بغرض الاستثمار والادخار وفرا كبيرا كامنا يمكن أن يسمح بزيادة سريعة في معدل التنمية شريطة توفير شروط أخرى في الوقت ذاته • وفي الحقيقة اذا كان استهلاك الطبقات العليا يزيد احد عشر مرة

U.N.C.T.A.D. (15)

عن استهلاك الطبقات الأدنى، فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد الواحد يمكن أن يزيد من ١ الى ٣ ٪ • ولو كان استهلاك الطبقات العليا أكبر بتسع مرات ، لأمكنت زيادة الدخل السنوي للفرد بنسبة ٤ ٪ [١٦] •

ولكن ما هي هذه الشروط الأخرى التي ينبغي توفيرها ؟ لقد أشارت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في أول الأمر ان عدم تساوي الدخول لم يتناقص خلال السنوات الأخيرة ، بل انه استمر بالاخرى في الزيادة ، وان حركة رؤوس الاموال الى الخارج قد زادت أيضا وستستمر هذه الحركة في الزيادة أيضا حسب رأي اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية • وتشير اللجنة الى ما هو أكثر أيضا ، وتتحدث عن مجمل الدخل القومي قائلة بأن « التركيز المستمر للدخل القومي في الـ ٥ ٪ من أعلى الدخول في الارجنتين يشير الى ان القضاء على القطاع البدائي لن يخفض بالضرورة ، وبصورة واضحة الفوارق الهائلة والشاملة في توزيع الدخول » (دي / ٧٢) • ومع ذلك ، فان تخفيض هذا القطاع « البدائي » الذي يتميز بقدرة انتاجية منخفضة ، كما يتميز بالبطالة ، هو أحد أهداف التنمية التي لا يمكن بلوغها في أي مكان في امريكا اللاتينية • وكذلك فان « كثيرا من التدابير التعاقدية المتخذة لتحسين توزيع الدخل لا تؤثر على الفوارق بين المدن والقرى بصورة محسوسة» (دي / ٢١٥) وان « اعادة توزيع الأرض لا يشكل وسيلة لتخفيض التركيز الكبير للدخل في قمة السلم الاجتماعي ، الذي تتميز به المنطقة » (دي / ٢٢٢) لانه « حتى اعادة توزيع الأرض جذريا من جديد ، بشكل

---

(١٦) ٦٨٠-١/٣٢ ـ الطبعة الانكليزية .

يقضي على كل الدخول المرتفعة حقا من القطاع الزراعي ، لن تفعل سوى تخفيض مشاركة الـ ٥ ٪ التي تمثل أعلى الدخول في التوزيع الشامل بنسبة تعادل ٣ ٪ (ينبغي أن تتذكر ان الـ ٥ ٪ هؤلاء يحصلون على ٣٣ ٪ من الدخل القومي في امريكا اللاتينية، أي ان النسبة ستبقى ايضا ٣٠ ٪) • وتشير بعض الحسابات الأكثر واقعية الى آثار ذات سعة أقل• وهذا ما تشير اليه المعطيات المتعلقة بالمكسيك ، لان بنية توزيع الدخول فيها تستمر في التماثل مع بلدان أخرى في المنطقة ، وهو أمر طبيعي جدا فيها بعد تطبيق برنامج واسع لاعادة توزيع الأراضي من جديد » • (دي / ٢١٧•) • وينبغي علينا أن نستنتج بأن « تعبئة الموارد المحلية » ليس « استراتيجية تنمية » أبدا ، بل انه ببساطة التعبير عن ايمان طوباوي من الواقعية •

٢) الاصلاح الزراعي

كان هذا التدبير في رأس جدول الاولويات ، عندما انطلقت فكرة التحالف من أجل التقدم في بونتاديل ايسته في عام ١٩٦١ • ولكن الذين دافعوا عنه لم يستطيعوا الوصول به الى نهاية حسنة ، وفي مؤتمر رؤساء جمهوريات امريكا اللاتينية الذي اشترك فيه رئيس الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٦٨ ، أستبعد الاصلاح الزراعي ووضع في أسفل جدول الاولويات الرسمي ، ووضع التكامل الاقتصادي لامريكا اللاتينية في مكان الشرف من الجدول • وقد عبرت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ذاتها عن رأيها بآفاق الاصلاح الزراعي وابعاده بعبارات سلبية • ولكن معظم عباراتها مستقاة من دراسة نشرتها منظمة الدول الامريكية (وهي نفس المنظمة التي أقرت قيام الولايات المتحدة الامريكية

في عام ١٩٦٥ بغزو جمهورية الدومينيكان ، وأرسلت قطعات شاركت في الغزو ، كما انها أرسلت قائدا عامـا للقوات من أمريكا اللاتينية وهـو معروف منذ وقت طويل في امريكا اللاتينية « كوزير مستعمرات الولايات المتحدة ») . ولنر هذا الخبر C. I. D. A / OEA (١٧) .

رد فعل عفوي واصلاحات . وقسمة بين الورثة . تحتفظ الملكيات الكبرى بكامل حدودها بفضل تشكيل شركات مغفلة ، وبفضـل تحيز مصلحة الضرائب لصالحها ، في حين يفتقر المزارعون الصغار الى العمل ، للملكيات والمعونة القضائية، والمال لمنع تجزئة الوحدات الزراعية من جيل الى آخر . وهكذا فان الابعاد المتوسطة للملكيات الزراعيـة تنقص في نفس الوقت الذي نسجل فيه تركيزا متزايدا للملكية بتعابير نسبية » (ص٣٥).

« سياسة الاصلاح الزراعي . وخلق المجتمعات الزراعيـة . واذا اردنا ان نحكم على ذلك بالتجربة المكتسبة في البلدان المدروسة ، فـان الآمال التي راودتنا كانت في الواقع آمالا مخادعة . وكانت محـاولات الاستعمار باهظة التكاليف وبطيئة ، وبقيت المسائل الزراعية في حالـة مماثلة أو أسوأ مما كانت عليه من قبل (...) ولو انه كانت هناك نية لتحسين وضع ، فان الاساليب التي استخدمتها المنظمات المكلفة باستثمار والتنمية الزراعية غير صالحة لهذا الغرض . مثلا ، لقد شكلت منظمات الاستعمار في الشلي وفي غواتيمالا عمدا وحـدات صغيرة اصغر مـن

---

(١٧) اللجنة الامريكية للتنمية الزراعية . منظمة الدول الامريكية .
ان الأرقام الموضوعة بين قوسين تعني صفحات هذه النشرة .

الوحدات العائلية يجد والمنتجون أنفسهم فيها مضطرين الى التفتيش عن عمل جزئي في الاستثمارات الرئيسية » (٤٣ ــ ٤٤) •

« تسوية العقود • يظهر الوضوح الذي نملكه ان هذه القوانين لم تحقق أغراضها وتعمل أحيانا ضد مصالح الفلاحين [١٨] » •

ويتابع كبار المالكين الحصول على القسم الاكبر من الدخل الزراعي (•••) وأظهر تحقيق تم في البرازيل في عام ١٩٥٧ ان العمال الزراعيين، في ست من الدول الزراعية السبع الهامة التي غطتها الدراسة ، كانوا يتلقون أجورا أقل من ثلث الحد الادنى للأجر الرسمي وانهم كانوا يدفعون أجورا كبيرة للشقق التي يسكنونها (جدول ٨) • وتشير بعض الدراسات التي تمت مؤخرا في الشيلي الى ان القوانين الاجتماعية لاتطبق في ٢٠ ٪ من الحالات • وغالبا ما كان لهذه القوانين بالنسبة للفلاحين آثار مضادة للاثار المتوقعة منها (•••) وكانت تسوية عقود المنح أحد الاسباب الرئيسية لطرد الوف المزارعين من الاراضي التي كانوا يعملون فيها ، لان الاقطاعيين من مالكي الاراضي كانوا يطردون الفلاحين من أراضيهم بدلا من تنفيذ القانون (•••) وينبغي ان تتذكر انهم لم يكونوا يصدرون عددا كبيرا من هذه القوانين الا وهم يضمرون ضمنا عدم تطبيقها بحزم (•••) ورغم هذه الصعوبات الجلية كان لمحاولات تسوية الوضع الافضلية لدى بعض السياسيين لانها تسمح لهم باعطاء الانطباع عنهم بأنهم يواجهون المشكلة الزراعية رغم انهم يتجنبون في الحقيقة القيام باصلاحات مباشرة « • (٤٧ ــ ٤٩) •

« الاصلاحات المالية • تظهر التجربة في البلدان التي شملتها

---

(١٨) ابرزت في النص الأصلي بحروف بارزة .

الدراسة أن للضرائب على الاراضي والارث نفس العيوب التي تتسم بها تسوية الاقطاعات والاجور الدنيا • وغالبا ما لا يسمح ضغط الاقطاعيين على المشرعين باصدار قوانين فعلية حقا • » (٥٢) • وتخفض الاسعار المرتفعة للمحاصيل الزراعية الدخل الحقيقي لقطاع العمال واليوميين الزراعيين • ولا نجد أية صلة في دراسات اللجنة الامريكية للتنمية الزراعية بين مستوى الاسعار المدفوعة للمالكين والاجور •»(٥٥)

« الاصلاح المباشر لملكية الاراضي • هناك أدلة دامغة على ان برامج الاصلاح غير المباشر لم تنجح في تبديل البنية الزراعية أو في تلطيف حدة النزاعات والخلل في المجتمع • أما الحلول البديلة التي يمكن ايجادها لاصلاح مسألة ملكية الاراضي بشكل مباشر بغية خلق البيئة الضرورية للتنمية فأنها تبدو كل يوم اقل فعالية • » (٥٦) ، و « تشير دراسات اللجنة الامريكية للتنمية الزراعية الى انه اذا لم يكن التشريع حول الاجور وملكية الاراضي مدعوما بقوة من قبل اتحادات الفلاحين والحكومات ، فانه لا يستطيع تحسين الوضع الزراعي • » (٥٠) « وتظهر التجربة المكتسبة في امريكا اللاتينية وقارات أخرى ان من العبث الامل باصلاحات جوهرية بمجرد توزيع أراضي الدولة ، او بخلق مجمعات زراعية على قطع صغيرة مشتته • فالاصلاح الجدي يشمل بالضرورة اراضي الملكيات الخاصة في مناطق زراعية كثيفة السكان غزيرة الانتاج • ويتضمن هذا الاصلاح نزع ملكية الاقطاعات التي تشكل جزءا من الوحدات الكبرى ، ونزع ملكية وحدات زراعية أقل مساحة ايضا (•••) واذا كان هدف الاصلاح الزراعي هو ايجاد توزيع جديد للسلطة والدخل ، فلا يمكن تعويض الاقطاعيين الكبار وفق هذه الاسعار التقديرية • » (٥٩ ، ٦٦ •)

ومن الواضح ان الدعم المعطى للاصلاح الزراعي لن يتأتى ابدا من

الصناعيين ، الذين نعتقد غالبا انهم راغبون فيه لتوسيع الاسواق لصالح منتوجاتهم . وهذا ما تبرهن عليه المعارضة السياسية القوية التي أبدتها القطاعات الصناعية ازاء الاصلاح الزراعي في الشيلي . فمن اصل مجموعة من الصناعيين الشيليين الذين جرى استفتاؤهم حول هذا الموضوع ، لم يكن هناك سوى ١٧ ٪ منهم من انصار الاصلاح الزراعي بنزع الملكيات الاقطاعية من قبل الحكومة (١٩) لذا فان « استراتيجية التنمية » الثانية للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية غير مطروحة على بساط البحث .

٣) سياسة العمالة

ان ما يثبت عدم وجود « استراتيجية التنمية » الثالثة هذه هو الاتجاهات الماضية ، والتوقعات المتعلقة بالعمالة والبطالة التي درستها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية. وهذا ما تبرهن عليه أيضا التوقعات المقدرة حاليا من قبل منظمة العمل الدولية . وتحسب هذه المؤسسات الدولية ، كما رأينا اعلاه ، ان هناك بطالة تعادل حاليا ربع قوة العمل الامريكية اللاتينية ، وتشير الى انه اذا لم يحقق الناتج القومي الاجمالي في المستقبل نموا يعادل ٦،٧ ٪ سنويا كحد أدنى ، اي ما يزيد عن المعدل الحالي بمقدار ٥٠ ٪ تقريبا ، فان البطالة ستزداد حتما بصورة مطلقة ونسبية مهما كانت سياسة العمالة .

٤) السياسة الاقليمية ضمن الاطار القومي

ان الغاية من هذه السياسة استخدام الموارد القومية وتخفيض عدم

(19) D. johnson , The National and Progressive Bourgeoisie in Latin America in Studies in comparative International Develo-pement , IV, note 42, 1969 .

التساوي في الانتاج وفي دخل المناطق • فعدم التساوي في الدخل بين الولايات الأغنى والأفقر في البرازيل تتجاوز نسبة ١٠ الى ١ • ولكن عدم التساوي في الدخل بين منطقة وأخرى يتزايد ، كما تتزايد الفوارق في الدخل الشخصي • وقد اخفق برنامج التنمية الاقليمي في امريكا اللاتينية مع انه أشهر برامج التنمية وأكثرها طموحا[٢٠] الذي وضعه سيلزو فورتادو في شمالي شرقي البرازيل • واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية معجبة بمشروع برازيلي آخر مخصص لانعاش تنمية المنطقة ذاتها : «في البرازيل تعمل آلية تستهدف نقل ادخار مؤسسات المناطق الوسطى والجنوبية (ريو دو جانيرو وساو ـ باولو الى الشمال الشرقي • ويتعلق الامر بقروض خاضعة للمادة ٣٤ / ١٨ (•••)

أ) بتوسيع التسهيلات التي نصت عليها المادة ٣٤/١٨ كيما تشمل المؤسسات الاجنبية (تتوصل خزانة الدولة ومصرف الولاية الشمالية الشرقية الى تمويل ٧٥ ٪ تقريبا من استثماراتهما في الشمال الشرقي ، سواء في منشآت خاصة ، او بمشاركات في رأس المال ، وسيظهر هذا الأمر بمرور الوقت بخروج لرؤوس الأموال غير متناسب مع الاستثمارات التي تتم في هذه الولاية) •

ب) بالسماح باقامة مصانع وفروع ستكون كلها ملكية مؤسسات الوسط ـ الجنوبي ، ويعزز احتمالا أحد العوامل التي تفسر تاريخيا التأخر النسبي للشمال الشرقي ، أي تصدير رؤوس الأموال الى الوسط ـ الجنوبي » (٨٢٧ / ١١١ ـ ١٢) وبعبارة اخرى فان الالية

---

(٢٠) الاشراف من أجل التنمية الاقتصادية في شمال شرقي البرازيل •

الاستعمارية الرأسمالية تعمل على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي وان « السياسة الاقليمية ضمن الاطار القومي » هي ايضا قليلة الواقعية وخداعة مثلها مثل السياسات الاخرى •

٥) توسيع الصادرات

لقد اظهرت لنا اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ان ابعاد هذا التوسع « مثبطة للعزيمة بوضوح » • وفضلا عن هذا ، فان لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، والمؤلفة من ٧٧ دولة متخلفة تحت اشراف الامين العام السابق للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والتي تستهدف النضال من اجل تحقيق شروط افضل لهذه الصادرات قداخفقت ايضا • وقد اضطر السيد بريبيتش الى تقديم استقالته ، كما ذكرنا اعلاه، ومن ناحية اخرى ، عندما يكون توسيع الصادرات ممكنا من جديد ، فان كل التاريخ الاستعماري الرأسمالي لامريكا اللاتينية يؤكد أن هذا التوسيع الذي لا يستطيع ضمانة التنمية ، يولد التخلف • وفي غضون ذلك بذل الجزء الرئيسي من الجهد للاستيراد والتنمية خلال انكماش العالم الرأسمالي ، في الثلاثينات ، عندما هبطت الصادرات بصورة فعلية الى الصفر • وهكذا ، فان هذا التدبير لا يشكل استراتيجية تنمية أيضاً •

٦) المساعدة المالية الخارجية

كما قال الوزير فالدس للرئيس نيكسون ، وكما أظهرت مطولا وزارة تجارة الولايات المتحدة واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، فان هذه الاستثمارات وهذه المساعدة الاجنبية هي التي خلقت الازمة الحالية لميزان المدفوعات ، والازمة التجارية البنيوية ذات الطابع الاستعماري ايضا ، كما خلقت التخلف الاقتصادي القومي والاضطرابات

البنيوية ذات الطابع الطبقي الذي أشرنا اليه من قبل • وكلما كانت « المساعدة الاجنبية » الآتية من العاصمة الامريكية كبيرة ، كلما اتسعت هوة التخلف وكبرت في امريكا اللاتينية • ان « استراتيجية التنمية » السادسة هذه للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لا تفعل اذن سوى تكرار لازمة توقفت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية نفسها عن ترديدها •

٧) التكامل الاقليمي لامريكا اللاتينية

ان استراتيجية التنمية المفترضة هذه رائعة بسرتبتها التي هي الأخيرة • لانه مع ان الولايات المتحدة الامريكية كانت معارضة لها حتى عام ١٩٦٠ فقد بدأت شركاتها الاحتكارية المتعددة الجنسيات في فهم الفوائد التي يمكن ان تجنيها من التكامل الامريكي اللاتينيي • فليس من المدهش اذن أبدا ان تصبح سياسة حكومة امريكا الشمالية مؤيدة لها أكثر فأكثر ، الى أن سافر الرئيس جونسون في عام ١٩٦٧ الى بونتاديل ايسته ليعطيها دعمه الكامل ، وليقترح احلال هذه السياسة محل الاصلاح الزراعي والاصلاحات الأخرى المقترحة سابقا من قبل التحالف من أجل التقدم • ودعم رؤساء جمهوريات امريكا اللاتينية الذين حضروا الاجتماع هذه السياسة كما ينبغي عليهم باستثناء رئيس جمهورية الاكوادور ، ووضعوا التكامل الاقتصادي لامريكا اللاتينية في رأس جدول أولويات الاقتراحات المشتركة• وتفيد الاشارة هنا الى ان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التي دعمت اقتراح التكامل هذا، وخصوصا السوق المشتركة لامريكا الوسطى قبل أن تقترح الولايات المتحدة ذلك بكثير ، تضع اليوم « استراتيجية التنمية » هذه في الذيل بين كل الاستراتيجيات اللاواقعية وغير الموجودة التي يمكن أن نفكر بها •

وكما في كثير من الوجوه ، فان تقديرات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية صحيحة أكثر من « استراتيجية تنميتها » ، وقد أشارت الى ذلك بذاتها في عام ١٩٦٩ قائلة : « ينبغي أن نعترف بأن التغيرات التي خلقتها السوق المشتركة في النظام بمجمله ما زالت ضعيفة الأثر في كل بلد ، وان اقتصادياتها تستمر في التكون حول المعيار القومي التقليدي • وهذه هي الحالة في البنية التحتية ، والطاقة ، والنقل ، والمواصلات ، كما في القطاع المالي وفي جزء كبير من السوق الشرعية التي توجه النشاط الانتاجي • وتستمر كل هذه العناصر في العمل بناء على احتياجات الجهاز المنتج المحلي المقام سابقا [٢١] (•••) » • وقد تحدث عن ذلك الموظف ميغيل س• فيونزيك ، المعروف جيدا في مركز الدراسات النقدية في المجلة المكسيكية الرسمية المشهورة للتجارة الخارجية (التابعة للبنك الوطني للتجارة الخارجية) ، عندما كتب عن « تقدم التصنيع ، الوهمي في جزء كبير منه في جمهوريات امريكا الوسطى » • ويجب ان لا نندهش من ان اختصاصيا آخر قد توصل الى الاستنتاجات التالية في التكامل الاقتصادي والامبريالي : « كانت نتائج السوق المشتركة لامريكا الوسطى معدومة عمليا في السنوات الخمس الأولى من سير حركتها • وتبقى بنية الاقتصاديات القومية لدول امريكا الوسطى هي نفس البنية التي كانت قبل اقامة السوق • فلم تزد مستويات دخل السكان ، كما لم تزد مستويات الانتاج • وكان الشيء الوحيد الذي حصلنا عليه من هذه السوق هو زيادة التجارة الدولية بنسبة ١٥ ٪ ، ولكن دون تخفيض الاسعار ، ولصالح مجموعات صغيرة (•••) ولم يكن تكامل امريكا

---

(٢١) **اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية** ١٩٦٦ ، في **جيمينيز** : المرجع المذكور سابقا ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ •

الوسطى شيئا أكثر من التكامل الذي يمكن ان يقوم بين الفارس وحصانه ، حيث يمثل الفارس المصالح الاجنبية ، ويمثل الحصان شعوب امريكا اللاتينية الوسطى • ان هذا التكامل تكامل مع الإمبريالية ، وهو يتضمن فتح الأبواب أمام الاستثمارات الضخمة لرأس المال الأجنبي ، لا لأغراض تتعلق بالتنمية ، بل لاغراض الاستغلال غير المعقول ، والمتوسع، والناهب [٢٢] » • أما فيما يتعلق بالتكامل « الامريكي اللاتيني » فان المؤلف ذاته يشير الى ان « المنتجات الداخلة حتى السنة الحالية ضمن اطار برنامج منظمة أمريكا اللاتينية للتبادل الحر [٢٣] تشتمل على ٩٤٠٠ صنف ، وكانت الأصناف التي انصب محور التنازلات فيها في عام ١٩٦٦ هي المواد الكيميائية الصيدلية ، والآلات والأجهزة الكهربائية • ويسيطر رأس المال الاجنبي على الاكثرية الساحقة من الصناعات الكيميائية الصيدلية او الكهربائية في امريكا اللاتينية • اما حالات الاتفاق على التكاملية الصناعية فقد وضعت خمسة مشروعات موضع التطبيق من أصل ١٥٣ مشروعا (•••) ويسيطر رأس المال الاجنبي على هذه الصناعات الخمس من الآلات الحاسبة ، والصمامات الالكترونية ، وملح الصودا ومشتقاته ، والأجهزة الالكترونية ، والمواد الكيميائية • فالموضوع اذن هو تكامل اقتصادي بين شركاء أجانب [٢٤] » •

ان التكامل الاقتصادي « الامريكي اللاتيني » هو اقتراح تجاري جيد للشركات الاحتكارية الامبريالية ومناورةسياسية مجزيةللحكومات،

---

(٢٢) **جيمينيز** ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(٢٣) A. L. A. L. C.

(٢٤) **جيمينيز** ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٥٣ .

ملائمة لتصدير مشاكلها المحلية بتوسيع السوق الاجنبية بدلا من السوق المحلية • وتلاحظ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بأن التكامل الاقتصادي لن يساعد أبدا في حل مسألة توزيع الدخل والتعبئة الفعلية للموارد المحلية ، وهي مسألة تضعها اللجنة في المرتبة الاولى من لائحة أولوياتها ، لان مثل هذا التبديل ، والتوزيع الملائم للسلطة السياسية هو الشرط اللازم لكل استراتيجية تنمية فعلية ، لا تستطيع اللجنةالاقتصادية لامريكا اللاتينية والبورجوازية الامريكية اللاتينية توفيره ــ ولا مجال هنا أبدا لان نشير الى بورجوازية القارة الأم ذاتها ــ مع انهما تعرفان المسائل التي ينبغي حلها •

ان ما تكشفه اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في لحظة نادرة من لحظات الوعي الواضح الاجتماعي والسياسي (يعزى حقا الى تقييمها للأمور الاجتماعية التي تعتبر من وجهة النظر « البيروقراطية » أكثر الأمور حرية وأقلها التزاما خاصة وان البيروقراطية اعتبرت حتى الآن بأنها عندما تكرس نفسها لمسائل غير « اقتصادية » ، فانها تشغل نفسها بأمور لا أهمية لها) ، وفي وثيقة أخرى من السلسلة ذاتها تحت عنوان « التغير الاجتماعي وسياسة التنمية الاجتماعية في امريكا اللاتينية » (٨٢٦) نقرأ ما يلي : « بوسعنا عموما ان نفترض بأن المساعدة الاجنبية ستتجه الى تقوية المجموعات التي تصبح منابع سلطتها استراتيجية أكثر ، ولكن يجب أن لا ننسى بأن الضغط الخارجي مستقل ذاتيا ، ويمكن أن يحول بعض النشاطات الى نشاطات استراتيجية بمجرد دعمها (•••) ومن المهم ان نذكّر هنا (•••) بدرجة الدعم التي تتلقاها بعض المجموعات من الخارج ، وهو عامل كان فعالا دوما ومتزايدا في أهميته ، بسبب زيادة التبعية للأجنبي (•••) فاذا ارتبط سلوك ووحدة او تقسيم الطبقات العليا بالأحوال السائدة دوما ، فان مثل هذه التبعية تبدو اليوم

حقيقية أكثر من أي يوم مضى (•••) ويجب علينا اذن أن لا نندهش من ان تكون القطاعات التقليدية هي التي تلح أكثر من غيرها من الطبقات العليا لتقوية الايديولوجيات التي تدافع عن الوضع الراهن لانها تسمح لها بالمحافظة على حلف لا يمكن أن يتحطم الا على حسابها » (٨٨) •

أما بالنسبة للطبقات المتوسطة التي يحب الانكلوسكسون ان يتصوروا بأنها المحرك الاجتماعي للتنمية ، والتي يأتي معظم رصيدها الاجتماعي من الفقراء ، كما رأينا ، فان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تقدم الملاحظة التالية في الوثيقة ذاتها : « عندما صعدت الطبقات المتوسطة ، صعدت بالتواطؤ مع الاوليغارشية » (٨٢) • « ان أحد أكبر المفارقات في التاريخ الاجتماعي لامريكا اللاتينية هو ان الطبقات المتوسطة ، سواء بأصلها التاريخي وبنضالها الذي قامت به لكي تعترف بها الاوليغارشيات ، ولتدعمها الطبقات الشعبية ، لم تستطع ان تتكلم سوى لغة الايديولوجية العمومية ، في حين أن تباين تركيبها وطبيعة المعضلة التي واجهتها أجبراها على أن تكون ذاتية جدا في سلوكها الحقيقي (•••) وكان أروع شيء لدى الطبقات المتوسطة والقطاعات المختلفة التي شكلتها في أقصى فاعليتها مع أخذ هدفها الأساسي في أهم فترة من الفترات بعين الاعتبار ، هو ان تضمن لنفسها دورا معقولا ، أي معتدلا في توزيع السلطة • فلم يكن الأمر بالنسبة انيها أخذ كل السلطة أو القيام بالثورة لهذا الغرض أو تدمير الاوليغارشية • بل كان الهدف بالنسبة اليها الاستناد الى الطبقات الشعبية • وكان من الضروري اذن أن نقدم لها بعض التنازلات ولكن دون أن تذهب أبعد مما يجب • فما دامت الطبقات الشعبية تقوم بدعمها ، وتدخل ضمن اطار النظام في الوقت ذاته ، كانت تلقى الترحيب ، ولكن على أن لاتتجاوز هذا المدى • ومما لا شك فيه انه ينبغي ان نعترف بأن بعض حكومات الطبقة المتوسطة قد

أعطت النقابات ، ما لم تكن هذه النقابات قادرة على الحصول عليه بمفردها . ولكن من الخطأ أن ننسى ان هذه الحكومات ذاتها هي التي أثارت وأطلقت أعنف حملات القسع ضد الطبقات الشعبية » (٨٥) . « ويصطدم الحكام الذين يقترحون التنمية (...) بصورة دائمة بالضغوط البنيوية . وان الدعم الحقيقي الذي يستطيعون الحصول عليه لصالح مشروع وطني ضعيف جدا » (٨٧) . « وفيما عدا الخيار الثوري من بين كل الاختيارات التي لخصناها هنا ، وبعض الاختيارات الأخرى التي نستطيع تصورها ، لا يبقى سوى الوضع الراهن ، والأمل بأن تساعد تحولاته البطيئة عملية التنمية » (١١٠) . ولكن أكثرية الشعب لا تستطيع ان تستسلم لهذا الأمل الباطل ، ما دامت البورجوازية الاستعمارية الرثة وحلفاؤها من الطبقات المتوسطة ، المدعومة كلها بالمصالح والسلطة العسكرية ، والاقتصادية والسياسية تتابع السير على سبيل التطور الرث بصورة متزايدة في امريكا اللاتينية .

ولنلاحظ اذن بأن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تبرهن على ان امريكا اللاتينية قد تعرضت في الحقيقة خلال « العشر سنوات الاولى للأمم المتحدة من أجل التنمية » لتقدم متسارع في التخلف يهدد بالتفاقم أكثر أيضا في المستقبل المباشر . وبالاضافة الى هذا أظهرت هذه السنوات العشر ان الأمم المتحدة لا تملك حتى الآن العناصر الأولى لاستراتيجية تنمية من أجل « العشر سنوات الثانية للأمم المتحدة من أجل التنمية » ، يمكن ان تفعل شيئا آخر غير تكرار التجربة الاولى وزيادة خطورتها . ولن « تستطيع امريكا اللاتينية ان تتكلم بغير لغة الايديولوجية العمومية » كطبقاتها المتوسطة التي تجند منها تكنوقراطييها وتعابيرها الخاصة ، على حين ترى نفسها مضطرة « لأن تكون ذاتية جدا في سلوكها الحقيقي » عندما تحدد عمليا سياستها الفعلية التي تدعم الوضع الراهن السياسي .

وهكذا فقد نجحت البورجوازية في تطوير بعض عناصر تحليل ثاقب لاعراض التخلف الامريكي اللاتيني • ولكن المصالح الذاتية والخاصة للبورجوازية وتمثيلها الايديولوجي والسياسي من خلال اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الحكومية تمنعها بالطبع من تطوير تحليل ثاقب أيضا لأسباب التخلف وتطوير استراتيجية قادرة حقا على التغلب عليها • وان الأمر على هذا الشكل لان الاسباب موجودة في النظام الرأسمالي ذاته وفي بورجوازيته ، وان العلاج الوحيد لسبب التخلف اذا أردنا ان لا تتحدث عن الاعراض ، هو التدمير الثوري للرأسمالية البورجوازية وخلق تطور اشتراكي •

وهكذا تؤدي المصالح التي تخلقها التبعية للقارة الأم لدى بورجوازية امريكا اللاتينية ، الى ان الجزء من هذه البورجوازية الذي فضل القومية البورجوازية في فترة من الفترات ، يتخلى اليوم عن تحالفه الشعبي مع العمال النقابيين ، ويفرض سياسة أجور مضادة للشعب تعيد توزيع الدخل القومي بصورة تراجعية ، ويشكل هذا الجزء بالمقابل من جديد تحالفا من أجل تقدم الامبريالية وتقدمه كشريك قاصر ، ويزيد بهذا التحالف من خطورة التبعية وخطورة التنمية المرتبطة بالاستعمار كما يزيد التخلف• وهو يتقيد «بالنصائح» المعروفة جيدا لصندوق النقد الدولي ويفرض سياسة العملات وتحويلها المضادة للوطن والشعب أيضا، والتي تستهدف زيادة التبعية • ويساعد التكامل الاقتصادي « الامريكي اللاتيني » صناعات كصناعات الأجهزة الكهربائية ، وملح الصودا ومشتقاته وبعض المواد الكيميائية الخ •• ، وكلها منتجات امبريالية تتحكم الامبريالية فيها أكثر من غيرها • وبما أن الحكومات المدنية لا تملك السلطة الكافية لفرض سياسات التخلف هذه على شعوبها ، يسارع هذا الجزء كما فعل في البرازيل والارجنتين الى استخدام القوة العسكرية

(وهذه القوة المرتبطة بنوع خاص بالامبريالية) لتنفذ سياسة التخلف .
بيد ان التبعية الجديدة الاقتصادية تخلق بنية طبقيـة وسياسية جديـدة لتطور رث لا يشتمل على ان البورجوازية كلهـا لا تستطيع مساعـدة سياسة التطـور لان مصالحهـا المكتسبـة تمنعهـا من ذلك فحسب ، بل ان سياسة البورجوازية الرثة في التخلف الناجم عنها أيضا ، تؤدي الى تفاقم حدة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل أكبر ، وتؤدي في نهاية المطاف الى التطور الرث في امريكا اللاتينية .

٩

سبل الاختيار الممكنة

ما هي سبل الاختيار المطروحة التي ينبغي على امريكا اللاتينية أن تجابهها والتي يمكن لهذه القارة أن تجد فيها سياسة تطور شعبية ؟ ان هيليو جاغواريب يتنطح للرد على هذا السؤال . وجاغواريب هذا هو مؤسس معهد التدريس العالي البرازيلي(I. S. E. B.)ومنظّر قديم من منظّري « التطور الوطني » الذي فشل في البرازيل في أيام كوبيتشيك وكوادروس وغولارت . ويبدو انه يأمل حمل لواء قيادة « العسكريتاريا الوطنية » الامريكية اللاتينية في السبعينات . ويدعي جاغواريب في كتاب تبعية امريكا اللاتينية واستقلالها انه وجد « أن أمام امريكا اللاتينية ثلاثة سبل اختيار أساسية » . ويقول : « ان بين الاشخاص المختصين في هذه المسألة اتفاقا على أن الوضع الراهن الحالي وضع لا يحتمل . واعتقد أن من الممكن (...) تقديم الفرضية القائلة أن مسار هذه المسألة يجابه ثلاثة احتمالات اساسية (...) التبعية ، والثورة ، والاستقلالية (...) واننا لنجد في هذا المجال ان « الاستقرار النسبي » يتوافق مع الاستقلالية على حين يتوافق « عدم الاستقرار الشديد » مع التبعية والثورة . وتدل جميع الأمور ، كما سنرى فيما بعد ، أن من

الصعب التوجه بأمريكا اللاتينية نحو تبعية مستقرة • أما احتمال الثورة فهو غير ثابت بالأساس ، كما انه سيضع امريكا اللاتينية في قلب مجموعة صراعات عالمية لا يبدو انها تحمل في طياتها حلول توازن دائمة اذا لم ينشأ نظام عالمي جديد (•••) وهذا ما يجعل الأمور التي ستقع خلال السنوات العشر القادمة أمورا أساسية • ولا يمكن أن يظهر خلال السنوات العشرين المقبلة نظام تطور مستقل متكامل في المنطقة أو الجزء الذي سيصبح استراتيجيا الا اذا وقعت تغيرات هامة على ظروف سلطة البلدان الاساسية في امريكا اللاتينية ، وخاصة في البرازيل والارجنتين والمكسيك ، مع التأكيد هنا على أهمية البرازيل بصورة استثنائية • فاذا مرت السنوات العشر ولم تقع هذه التغيرات ، غدا من المحتمل أن تُغلق خلال السنوات التالية احتمالات حصول امريكا اللاتينية على مصير مستقل مع استخدام أسلوب تعاقدي معقول • وفي مثل هذه الحالة ينبغي على المنطقة أن تجابه احتمال التبعية أو الثورة ، ولن تتمكن من ايجاد استقرارها الا بعد تطور طويل أليم [1] (•••) » •

ان هدف مثل هذا الطرح واضح للعيان : احتمال مفترض لتطور مستقل ، ناجم عن تحولات غير ثورية للسلطة ، تحافظ على الاستقرار ، وتخيفنا من عدم استقرار شامل ، ومن صراعات عالمية ، وتطور ثوري أليم ، اذا لم نحسن الافادة من السنوات العشر التي يقدمها الكاتب لنا لاتباع خطه الايديولوجي المتجه نحو « احتمال استقلالي » مزعوم • وفي محاولة لاجبارنا على تقبل نقطة انطلاقه الايديولوجية ، وكأنها الاستنتاج

---

(1) H. Jaguaribe, « Dependencia y autonomia de America », Panorama Economico I, No 242, mars et 11, No 243, avril 1969, pp. 27-31. Souligné dans l'original.

المنطقي الوحيد لتفكير جاد ، يبدأ جاغواريب بطرح فكرة أننا نجابه اختيارا ضروريا بين الاستقرار الجيد وعدم الاستقرار السيء • ويلغي قبل كل شيء اختيار عدم الاستقرار الناجم عن التبعية لانه سيء أكثر مما ينبغي ، ثم يستبعد عدم الاستقرار الثوري ، مدعيا ان هذا الاحتمال غير ممكن موضوعيا اذا لم ينشأ نظام عالمي جديد ، وهذا يعني انه لا يمكن اندلاع الثورة بدون ثورة • بالاضافة الى أنه يعتبر الثورة أسوأ من التبعية • وهكذا ، فان السير وفق محاكمته يجعلنا نجد أنه لم يبق سوى احتمال واحد هو احتمال الاستقرار المستقل الجيد • ولكن اذا لم يتشجع القارىء للاستقلالية بما فيه الكفاية خلال المدد القصيرة التي يحددها له ، فان الساحر يبعث أمامه الثورة من جديد كاحتمال ممكن حقيقي ، طالما أن هذه الثورة تساعده على اخافة القارىء بشكل يدفعه الى الاسراع باختيار ايديولوجية ، واختيار استراتيجية وسياسة أولئك الذين يودون تطبيق هذه الايديولوجية عمليا • بالاضافة الى أن المؤلف يستهدف من كل هذا التأثير على القارىء بمهارته اللفظية وقدرته على استخدام المفردات •

بيد أن فحص « الاحتمال الاستقلالي » الذي يدعي تقديمه خلال السنوات العشر المقبلة يجعلنا نلاحظ أن برنامجه عبارة عن اسم جديد لاخفاء « استراتيجية التطور » التي تحاول اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تقديمها لنا « للعشر الثاني للأمم المتحدة المخصص للتنمية » • ولكن تحليل هذه الاستراتيجية ، والتعابير التي تستخدمها والتي رأيناها من قبل يؤكد لنا أنه « اذا استثنينا الاحتمال الثوري وجدنا أنه لا يبقى من جميع السبل التي رسمت هنا ، والسبل الأخرى التي يمكن تصورها سوى الحالة الراهنة والأمل (•••) » ويضيف الكاتب نفسه « (•••) ان المنطقة ستجابه احتمال التبعية او الثورة (•••) » •

ويمكننا أن نتساءل : ما هي بالضبط السبل الأخرى « التي يمكن تصورها » ، والتي يبدو أن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لا تود تحديدها ؟ ان جاغواريب لا يشعر من ناحيته بحدود الالتزام الدبلوماسي الذي يحدد تصريحات اللجنة ، فلقد ذكر من قبل وشرح بكل دقة في الدراسة التي ذكرناها ماذا يعني « الاحتمال الاستقلالي » : « ان البدء بعد فترة قصيرة من الزمن باجراء تحول اجمالي لانظمة السلطة والمشاركة والقيم والملكية في بلد امريكي لاتيني استراتيجي أو أكثر أمر غير ممكن على ما يبدو اذا لم يجر التطور مع استخدام الحد الأقصى من عوامل السلطة الموجودة فعلا . وأمام مثل هذه الظروف يبدو من المؤكد أن الأداة المفتاح لتحويل نظام السلطة في أمريكا اللاتينية لا يمكن أن تكون سوى الأداة التي تسيطر حاليا على هذا النظام : أي القوات المسلحة . أما الكوادر التي ينبغي تعبئتها فهي المجموعات التقدمية الوطنية غير الفاسدة التي يمكن أن نجدها بين صفوف الضباط [٢] (...) » وهو يرى أن لتحويل أنظمة السلطة يتطلب منه أن نستند الى من يمتلكون الآن هذه السلطة ، وليس علينا أن نعبىء الشعب بل الضباط . ثم يشرح لنا فكرته في الصفحة نفسها فيقول : « (...) دعم تركيز السلطة الى حد كبير بين يدي الدولة ، وتركيز السلطةداخل الدولة نفسها بين يدي القوة التنفيذية وتحتاشرافالقوات المسلحة (...) وهكذا أقامت القوات المسلحة عمليا بنية النظامالضروري لاجراء تحول عميق في مجتمعات امريكا اللاتينية . ولم يعد ينقصها الآن سوى تزويد هذه البنية ، خلال فترة لا تزيد عن الفترة التي امتلكتها هذه القوات ، بروح جديدة تتخلص من ايديولوجية التبعية الذيليةلتحل

---

(٢) جاغواريب ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٤٦ .

محلها استقلالية ترمي الى تحقيق التطور واجراء انعطاف في اتجاه تسديد الدبابات يعادل ١٨٠ درجة (•••) ولا بد أن نلاحظ هنا الأهمية الكبيرة التي تحتلها متطلبات الأمن في أنموذج التطور المستقل الداخلي لامريكا اللاتينية (•••) الأمر الذي سيتطلب خلق جهاز حديث لانتاج المعدات العسكرية • وستقدم الصناعة العسكرية الى تطور الصناعي المدني في المنطقة نفس الدعم التقني والاقتصادي الذي قدمته الصناعة العسكرية في الولايات المتحدة وأوروبا [٣] • هذا هو اذن الاحتمال الاستقلالي الذي تخيله الكاتب وقد يكون هذا هو السبب الذي جعل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تكتفي بتصوره دون ذكره بشكل صريح)، ولقد عمل جاغواريب ما في وسعه لنشر تصوّره بسرعة (اخراج « أمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ؟ ») بعد انقلاب البيرو العسكري في عام ١٩٦٨ ، في مؤتمر عُقد في ليما بالذات •

ولكن الأمل الموهوم بالتطور الصناعي المدني ، ذلك الأمل الذي علّقه حتى بعض الزعماء الشعبيين كالنقابيين الارجنتينيين على الانعطاف المتناوب لدبابات الجنرالات اونغانيا في الارجنتين ، وكاستيللو برانكو و « الوطني » المزعوم كوستاسيلفا في البرازيل ، لم يلبث أن تبدد ، وتحول الى كابوس مرعب يتمثل في الفرق الهائل بين الحقيقة الأليمة التي رأيناها في الصفحات السابقة ، وتخيلات « الاحتمال الاستقلالي »• واذا ما استندنا الى التحليل السابق المستند الى التوقعات بما في ذلك توقعات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية المتعلقة بالاحتمالات

---

(٣)جاغواريب ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٤٥ ـ ٤٦ ، التشديد من المؤلف •

الموضوعية المقبلة وجدنا ضرورة استبعاد فكرة وقوع « الاحتمال الاستقلالي » على طريقة البيرو •

وبالاضافة الى ذلك ، فان السنة الأولى للتجربة بعد انعطاف دبابات الجنرال فيلاسكو، تسمح لنا ، بل تفرض علينا أن نعترف بالحدود الموضوعية الاساسية لمثل هذا « الاحتمال الاستقلالي » و « استراتيجية التطور » • أما بالنسبة للتبعية « للأجنبي » ، فبالرغم من أن حكومة البيرو استولت على شركة I. P.C البترولية(International Petroleum Company de la Standard oil)
وهذا مطلب نادت به الحكومة الاصلاحية المدنية التي سبقتها ، فان الحكومة « الوطنية » الجديدة نفسها سمحت لشركة I. P. C. بأن تسحب من البلاد أموالا وأشياء ثمينة تفوق قيمتها قيمة المنشآت التي تم الاستيلاء عليها • كما أنها قدمت امتيازات أكبر لشركات بترولية أجنبية أخرى • واشترت غالبية أسهم الشركة العالمية الامريكية للبرق والهاتف I. T. T. فسمحت لهذه الشركة بأن تثمّر الجزء الأكبر من المال المدفوع بغية بناء فندق كبير فخم تابع لشركة فنادق شيراتون المرتبطة بها ، وحاولت الحصول على قرض قيمته ٨٠ مليون دولار من البنك الامريكي للتطور B. I. D. وهو أداة من الأدوات الامبريالية المعروفة بعملها الدائب لنقل مدخرات امريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة • وأعطت كثيرا من الامتيازات لشركة Southern Peru Copper Corporation (شركة جنوب بيرو للنحاس)
وشجعتها على تثمير حوالي ٣٠٠ مليون دولار بغية زيادة انتاج النحاس في البيرو • وأخيرا ، تعمل هذه الحكومة على زيادة ثقة عدد من المثمّرين الأجانب الأقوياء ، الخ • وكان من أكثر تدابيرها مظهرية اعلان الاصلاح الزراعي الذي أُقر بسرعة حتى يستطيع الجنرال فيلاسكو الاعلان عنه

في « يوم الهندي » وتطبيقه فورا في بعض مزارع السكر الساحلية ٠ وبعد ستة أشهر اصطدم الاصلاح الزراعي بالتحديدات الناجمة عن البنية الطبقية القائمة للبورجوازية الرثة في مجتمع خاضع للتبعية ٠ ولقد أكدت هذه التحديدات أن الحقيقة لا تخضع بسهولة لديماغوجية فيلاسكو أو للفظية جاغواريب التي نرى انه « لاجراء تحول عميق في مجتمعات امريكا اللاتينية ، لم يعد ينقصنا الآن (٠٠٠) سوى تزويد هذه البنية (٠٠٠) بروح جديدة تتخلص من ايديولوجية التبعية الذيلية لتحل محلها استقلالية ترمي الى تحقيق التطور (٠٠٠) » ٠

فلنتذكر ، وهذا أمر سبق لنا ذكره ، أن منظمة الدول الامريكية نفسها ترى بأنه « اذا كان هدف الاصلاح الزراعي هو ايجاد توزيع جديد للسلطة والدخل ، فلا يمكن تعويض الاقطاعيين الكبار وفق هذه الأسعار التقديرية » وانه « اذا كان التشريع الخاص بالأجور والملكية محروما من الدعم القوي الذي يمكن أن تقدمه الاتحادات الفلاحية والحكومة فان من المتعذر وصول هذا التشريع الى تحسين الوضع الريفي [٤] » ٠ ولكن بالرغم من أن الطغمة العسكرية في البيرو دفعت لكبار الملاكين الزراعيين ثمنا صغيرا كتعويض عن أراضيهم ، فانها دفعت لهم ثمنا كبيرا لتعويض المنشآت التي أقاموها على هذه الأراضي ٠ والأهم من ذلك هو أن الحكومة تشجع كبار الملاكين الذين يأخذون سندات مالية مقابل أراضيهم وتقدم لهم المساعدة لتحويل هذه السندات الى أسهم في المشروعات الصناعية ٠ ولا ينبغي أن يكون لدى المرء

---

(٤) جاغواريب ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٣٢ ـ ١٣٤ ، التشديد من المؤلف ٠

قدرة كبيرة على التصور حتى يتوقع كيف يمكن لهذه « التبدلات في أوضاع السلطة » الجاغواريبية أن تؤمن تنفيذ « التوزيع الجديد للسلطة والدخل » الذي تشير اليه منظمة الدول الامريكية ، حتى لو كانت « استراتيجية التطور » هذه قابلة للتنفيذ موضوعيا . ولكن هذه الاستراتيجية اللازمة لحل المعضلات الزراعية والصناعية تجد نفسها في البيرو محدودة بنقص المال اللازم لتمويل كل من الاصلاح الزراعي والتطور الصناعي . لذا تلجأ الحكومة « الوطنية الثورية » الى القروض والاستثمارات الأجنبية لانقاذ القسم الصناعي من برنامجها ، وتشجع بصورة متزايدة على التخلي عن اصلاحها الزراعي المبني على مصادرة الأراضي بالقوة وكل ما ينجم عن ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية ، واستبداله بـ « اصلاح زراعي طوعي » مبني على تقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة لصالح الملاكين الزراعيين أنفسهم وبناء على مبادهتهم . ومن جهة أخرى فان الطغمة العسكرية لا ترغب ولا تسمح بـ « الدعم القوي الذي يمكن أن تقدمه الاتحادات الفلاحية » لان هذه الاتحادات خاضعة لسيطرة خصمها السياسي المتمثل بحزب التحالف الشعبي الثوري الامريكي A. P. R. A [5] الذي تحدثنا عنه من قبل ، وقلنا بأنه فقد ثوريته منذ أمد بعيد . ولا يحتاج المرء الا لقليل من الخيال كيما يتوقع الاستقبال الذي تخبئه الطغمة العسكرية « الثورية » في البيرو لاية حركة فلاحية ذات اتجاه ثوري حقيقي . ويكفي أن لا يخرج هذا التوقع عن الاستقبال الذي قابل به جيش البيرو نفسه الحركات الفلاحية وحركات العصابات التي أعدمت حكومة بيلوند « الاصلاحية »

---

(٥) حزب ديمقراطي يساري . تشكل في المكسيك في عام ١٩٢٤ ، ثم تشكل في البيرو في عام ١٩٣٠ ، واعترف به في عام ١٩٤٥ . ويبلغ تعداده ٧٠٠ الف شخص برئاسة هايا دولاتوري .

زعماءها مع عدد كبير من الفلاحين ، أو ألقت بهم في السجون ، حيث لا يزالون سجناء رغم زوال الحكومة « الاصلاحية » ، وقدوم حكومة فيلاسكو « الثورية » ؟

والخلاصة ، اننا لا نقلل من أهمية ما قدمته لنا نظرية وتطبيقات الماركسيين الثوريين مثل لينين وغيره لزيادة معلوماتنا وقدرتنا على التوقع • ولا نتجاهل خبرة التطور الرث الناجم عن اصلاحات بورجوازية رثة تحدثنا عنها خلال دراستنا كلها ، ولكن اذا كانت منظمة الدول الامريكية نفسها تعترف بأن الاحتمال الاستقلالي واستراتيجية التطور لا يمكن أن يتحققا دون دعم قوي من الفلاحين والعمال ، فاننا مجبرون على ان نطلق صفة الوهم الكامل على تصورات المنظّرين « الاصلاحيين » وتصورات دعاة « الاستقلالية » • كما اننا مجبرون على أن نقول بأن الدعم الانتهازي (هل ينبغي علينا أن نقول أكثر من ذلك ؟) الذي تقدمه لهذه الاستراتيجية بعض الأحزاب التي تطلق على نفسها لقب « الثورية » في البيرو والبلدان المجاورة ، عبارة عن خيانة لمصالح الشعب ••• وفي الظروف المماثلة لظروف البيرو حاليا (نهاية عام ١٩٦٩) بيد أن « ••••• » و « الانشقاقية » تضعان الثوريين المحليين أمام تحدي تحاشي هذا المحظور او ذاك أي الوقوف على الحياد والتعرض للتصفية من جراء دعمهم غير المشروط للحكومة ـ تماما كما حصل مع الحزب الشيوعي في أندونيسيا ـ أو التعرض للعزلة عن الجماهير نظرا لرفض الاصلاحات التقدمية والشعبية ـ كما كانت حالة اليسار في الارجنتين خلال حكم بيرون ـ ويبدو في مثل هذه الظروف أن على الثوريين أن يجابهوا أمورا كثيرة ومن بينها الممارسة الثورية الصعبة الخاصة بدعم الاصلاحات التقدمية والشعبية حقا ، وتنظيم الجماهير في سبيل جعل المسيرة الثورية راديكالية الى أبعد حد تسمح

به الظروف (ولن يذهب هذا العمل الى مدى بعيـــد في الفترة الراهنة) مع حماية وتطوير استقلالية عمل الأحزاب ، والكـوادر ، والجمـاهير الثورية ازاء الحكومة الاصلاحية .

ان اختيار استراتيجية مستقلة وسياسة شعبية حقا يشكل بالنسبة لشعوب امريكا اللاتينية عملا موضوعيـا وضروريـا . ولا تستطيـع البورجوازية الرثة الا أن تستخدم القوةالعسكرية بغية اختيار «الاحتمال الاستقلالي » وفرض « استراتيجية تطور » وضعهما منظرو الاستقلالية الفردية وتبعية التكوين العام للبلد كله . وتعمل هــذه الاستراتيجيــة وذاك السبيل المختار على استخدام الاصلاحات بغية تحديث تبعية امريكا اللاتينية في قلب « التحالف من أجل التقدم » الذي خلقته الامبريالية . ويزيدان بذلك حدة تناقضات التطــور الرث حتى يحــل الشعب هذه التناقضات عن طريق استخدام استراتيجية التطور الصحيحة الوحيدة ، ألا وهي الثورة المسلحة وبناء الاشتراكية. وتجبرني حقيقة البورجوازية الرثة والتطور الرث في امريكا اللاتينية على انهاء هذه الـدراسة بنفس الكلمات التي بدأت بها حديثي في مؤتمر هافانا الثقافي في عـام ١٩٦٨ ، والتي قلت فيها : « أن العدو المباشر لحركة التحرر الوطني في امريكـا اللاتينية هو من الناحيــة التكتيكية البورجوازية نفسها (...) مع ان العدو الرئيسي من الناحية الاستراتيجية هو بلا شك الامبريالية » .

« انتهــى »

فهرست

Mouyn

دار العودة - بيروت